



شرح قصيدة البشير في نخب الفكرة

للإمام العلامة محمد بن إسماعيل الجسني الصنعائي المعروف بابن الأثير

المتوفى سنة ١١٨٢ هـ

تأليف
عبد الكريم بن مراد الأثيري

الأستاذ المشارك بالجامعة الإسلامية

المدينة المنورة



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٠٥ هـ

الناشر

مَكْتَبَةُ الدَّارِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ

شارع الستين - أمام مسجد الإجابة
ص . ب (٢٠٨) هاتف (٨٣٨٣٠٩٥)

قال عبد الله بن المبارك :

الإِسْنَادُ من الدين ولولا الإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تقدمة الكتاب

للعامة الباحثة فضيلة الشيخ إسماعيل بن محمد الأنصاري

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد فإن فن مصطلح الحديث من أهم العلوم إذ به تعرف أحوال السند والمتن من صحة وحسن وضعف وعلو ونزول وكيفية تحمل الحديث وأدائه ومراتب الجرح والتعديل وحكم الرواية بالمعنى واختصاره وغير ذلك مما تتوقف عليه معرفة مقبول الحديث من مردوده وتحفظ به السنة المطهرة من الدس والكذب ولهذا نال هذا الفن ما يستحقه من عناية العلماء .

وبعد أن كانت مسائله متفرقة في بطون كتب العلم صنف القاضي أبو محمد الرامهرمزي المتوفى عام ثلاثمائة وستين كتابه :

المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ، وهو أجمع ما جمع في زمنه وإن لم يستوعب أنواع الحديث وأقسامه .

ثم تلاه أبو عبد الله الحاكم المتوفى عام أربعمائة وخمسة فصنف كتابه : معرفة علوم الحديث ولكنه لم يهذه ولم يرتبه وذكر فيه أموراً يستغنى عنها في فن المصطلح وخلط مسائل بمسائل .

وتلاه أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني المتوفى عام أربعمائة وثلاثين فعمل على كتاب الحاكم مستخرجاً وأبقى أشياء للمتعب .

ثم جاء الخطيب أبو بكر أحمد بن علي البغدادي المتوفى عام أربعمائة وثلاثة وستين فصنف في قوانين الرواية : الكفاية وفي آدابها الجامع .

وقل فن من فنون الحديث لم يصنف فيه الحافظ الخطيب كتاباً مفرداً حتى صار المحدثون بعده عيالاً على كتبه رحمه الله كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة (١) .

(١) هو الحافظ محمد عبد الغني أبو بكر البغدادي المعروف بابن نقطة المتوفى سنة تسع وعشرين وستمائة . قيل له من هي نقطة ؟ قال هي جارية ربت جد أبي . التذكرة .

ثم جاء القاضى عياض المتوفى عام خمسماية وأربعة وأربعين فجمع فى ذلك كتابه : الإلماع فى ضبط الرواية وتقييد السماع .

وأبو حفص عمر المياخى عام خمسماية وثمانين فألف جزءاً أسماه : ما لا يسع المحدث جهله .

ثم جاء بعد هؤلاء وغيرهم الحافظ أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى المعروف بابن الصلاح المتوفى عام ستماية وثلاثة وأربعين فجمع لما تولى تدريس الحديث بدار الحديث الأشرفية بدمشق كتابه : علوم الحديث المشهور بمقدمة ابن الصلاح ، فهذب فنونه وأملأه شيئاً فشيئاً واعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة وجمع شتات مقاصدها وضم إليها من غيرها نخب فوائدها فاجتمع فى كتابه ما تفرق فى غيره فعكف الناس على كتابه وساروا بسيره فمنهم المختصر له مثل النووى فى إرشاده والبلقيني فى محاسنه ومنهم الناظم له مثل العراقى فى ألفيته ومنهم المستدرك والمعارض ثم لخص الحافظ ابن حجر العسقلانى المهم من التصانيف المتقدمة فى جزء سماه : نخبه الفكر فى مصطلح أهل الأثر وضم إليه من شوارد الفرائد وزوائد الفوائد ما رغب فيه طلاب العلم .

وقد شرح النخبة كثيرون منهم الحافظ نفسه وابنه محمد بن أحمد بن حجر ونظمها جماعة منهم العلامة محمد بن إسماعيل الصنعانى سمي نظمه : قصب السكر نظم نخبه الفكر ، وكاد هذا النظم ينسى لولا أن قيض الله له الأستاذ الفاضل عبد الكريم بن مراد فبذل الجهد فى تحصيله ثم قام بشرحه جامعاً لأهم ما يحتاج إليه طالب الحديث من أنواع الحديث مع التعريف والتمثيل وسمى شرحه : سح المطر على قصب السكر .

وها هو ذا يقدمه إلى طلبة العلم والله أسأل أن يتقبل منه سعيه وينفع بالمتن والشرح طلبة العلم إنه سميع قريب مجيب .

إسماعيل بن محمد الأنصارى - الرياض

ترجمة للناظم رحمه الله من كتاب البدر الطالع للشوكاني

هو الإمام العلامة محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الكحلاني ثم الصنعاني المعروف بالأمير .

ولد ليلة الجمعة نصف جمادى الآخرة سنة تسع وتسعين وألف بكحلان ثم انتقل مع والده إلى مدينة صنعاء عاصمة اليمن سنة سبع ومائة وألف وأخذ العلم عن علماء اليمن مثل العلامة زيد بن محمد بن الحسن والعلامة صلاح بن الحسين الأخفش والعلامة عبد الله بن علي الوزير وغيرهم .

ثم رحل إلى الحجاز فقرأ الحديث على علماء الحرمين الشريفين وبرع في جميع العلوم حتى فاق أقرانه وتفرد برئاسة العلم في اليمن وعمل بالأدلة ونفر عن التقليد وزيف ما لا دليل عليه من الآراء الفقهية ؛ فجزت له مع أهل عصره خطوب ومحن ؛ شأن كل مصلح يدعو إلى الحق ويجاهر به .

وقد تجمع العوام لقتله غير مرة فحفظه الله من مكرمهم وكفاه شرهم . وولاه الإمام المنصور بالله الحسين بن القاسم الخطابة في جامع صنعاء ، وكثر أتباعه وتلاميذه من الخاصة والعامة ، وقرأوا عليه كتب الحديث ، ومازال ناشراً للسنة الشريفة غير مبال بما يتوعد به المخالفون له .

وقد خلف رحمه الله ثروة نفيسة من المؤلفات الجليلة في مختلف العلوم منها : سبل السلام شرح بلوغ المرام ، والعدة حاشية على إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد ، وتوضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار في علوم الحديث ، وقصب السكر نظم نخبة الفكر ، وإسبال المطر على قصب السكر ، ومصنفات أخرى .

وله شعر فصيح جيد ، غالبه في المباحث العلمية وفي التوجع من أبناء عصره
والرد عليهم ، ومن شعره قصيدته الدالية التي نوه فيها بما من الله تعالى به على أهل نجد
خصوصاً وعلى أهل الجزيرة العربية عموماً من دعوة الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد
الوهاب التيمي رحمه الله ؛ وهي خمسة وسبعون بيتاً مستهلها :

سلامي على نجد ومن حل في نجد وإن كان تسليمي على البعد لا يجدي
إلى أن قال :

قَفِيْ واسأل عَن عالِمٍ حلَّ سُوْحَهَا
محمِدُ الهادي لسنَّةِ أحمدٍ
لقد أنكرتُ كل الطوائف قوله
وقد جاءت الأخبار عنه بأنه
وينشر جهراً ما طوى كل جاهل
ويعمر أركانَ الشريعة هادِماً
أعادوا بها معنى سواج ومثله
إلى أن قال :

لقد سرفني ما جاءني من طريقه
ويُعزِّي إليه كل ما لا يقوله
وليس له ذنب سوى أنه
ويتَّبَع أقوالَ الرسول محمدٍ

وبالجملة فالإمام الصنعاني من الأئمة المجددين لمعالم الدين الحنيف وتوفي رحمه
الله يوم الثلاثاء ثالث شعبان سنة اثنتين وثمانين وألف من الهجرة النبوية .

وقال العلامة الشوكاني : رأيت الإمام الصنعاني في المنام سنة ست ومائتين وألف
وهو يمشي راجلاً وأنا راكب في جماعة كانت معي فنزلت وسلمت عليه فدار بيني وبينه
كلام حفظت منه أنه قال لي : دقق الإسناد وتأثق ^(١) في تفسير كلام رسول الله ﷺ .

(١) تأثق في الأمور : تجود وجاء فيها بالعجب . اللسان .

فخطر ببالي عند ذلك أنه يشير إلى ما أصنعه في قراءة صحيح البخارى فى الجامع وكان يحضرها جماعة من العلماء ويجتمع من العوام خلق فكنت فى بعض الأوقات أفسر الألفاظ الحديثية بما يفهم أولئك العامة فأردت أن أقول إنه يحضرنى جماعة من العوام لا يفهمون بعض الألفاظ الغريبة فبادر وقال قبل أن أتكلم : قد علمت أنه يقرأ عليك جماعة وفيهم عامة ولكن دقق الإسناد وتأنق فى تفسير كلام رسول الله ﷺ .

ثم سألته عند ذلك عن أهل الحديث ما حالهم فى الآخرة ؟ فقال : بلغوا بحديثهم الجنة أو قال بلغوا بحديثهم بين يدى الرحمن ، الشك منى ثم بكى بكاء عاليا وضمنى إليه وفارقنى .

فقصصت تلك الرؤيا على بعض من له يد فى تعبير الرؤيا وسألته عن تأويل البكاء والضم فقال : لابد أن يجرى لك شىء مما جرى له رحمه الله من الامتحان فوقع من ذلك بعد تأويل الرؤيا . عجائب وغرائب كفى الله شرها .
[البدر الطالع]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمداً لمن صح أن يسند إليه كل كمال ، وشكراً له على أياديه الحسان التي لا يعتريها ضعف ولا إعضال ، والصلاة والسلام على من أرسل داعياً إلى رب العباد ، وعلى آله وصحبه الذين يدور عليهم فلك الإسناد .

وبعد فيقول العبد الفقير إلى ربه عبد الكريم بن مراد الأثرى : إن هذا شرح موجز كتبته على (قصب السكر نظم نخبة الفكر) للإمام المجتهد العلامة محمد ابن إسماعيل الصنعاني الشهير بالأمير مع تبويب الأصل وسميته (سح المطر على قصب السكر في اصطلاح أهل الأثر) .

والله أسأل أن ينفع به ويجعله عملاً متقبلاً خالصاً لوجهه الكريم وأن يغفر لي ولوالدي وإخواني المسلمين . آمين .

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - حمداً لمن يُسندُ كُلَّ حَمْدٍ إليه مَرْفُوعاً بغير عَدٍّ

افتتح الناظم رحمه الله منظومته بالتسمية والتحميد اقتداء بالكتاب العزيز وعملاً بقول النبي ﷺ : كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتَر وقوله : كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع (١) . ولا منافاة بين روايتي التسمية والتحميد لأن المقصود منهما والله أعلم بمراد رسوله ﷺ ، إنما هو الابتداء بذكر الله تعالى والثناء عليه سبحانه سواء كان ذلك في ضمن البسملة أو الحمدلة ويدل على ذلك رواية : كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله فهو أقطع . أو يحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي وهي البداءة بالشئ غير

(١) حديث حسن حسنه ابن الصلاح والنووي وقال النووي في شرح مسلم وفي الأذكار : رواه أبو داود وابن ماجه ورواه النسائي في كتابه عمل اليوم والليلة كلهم عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع . وفي رواية : كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع . وفي رواية بالحمد لله وفي رواية بالحمد وفي رواية كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم وفي رواية لا يفتح بذكر الله فهو أبتَر وأقطع قال وروينا كل هذه الألفاظ في كتاب الأربعين للحافظ عبد القادر الرازي وهو حديث حسن روى موصولاً ومرسلاً والموصول إسناده جيد . والحديث إذا روى موصولاً ومرسلاً فالحكم للاتصال عند جمهور العلماء لأنها زيادة ثقة وهي مقبولة عند الجماهير . عون المعبود شرح أبي داود ص ٤١٠ ج ٤ .

٢ - متصلٌ ليس له انقطاعٌ ما فيه كَذَابٌ وَلَا ضَعْفٌ

مُسَبَّوقٌ بغيره ويحمل حديث الحمدلة على الابتداء الإضافي وهو ما بعد البسمة (١) .

قيل الحمد والمدح والشكر ألفاظ مترادفة والراجع أنها مختلفة فإن الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري من نعمة وغيرها والمدح يعم الاختياري وغيره . ولذا يقال : مدحته على حسنه ولا يقال حمده عليه .

والشكر فعل ينبىء عن تعظيم المنعم بمقابلة النعمة سواء كان باللسان أو الجنان والأركان .

فمورد الحمد خاص وهو اللسان ومتعلقه عام وهي النعمة وغيرها والشكر مورد عام ومتعلقه خاص على عكس الحمد .

وقال البعض : الشكر صرف العبد لجميع ما أنعم الله به عليه إلى ما خلق لأجله (٢) .

قال في لسان العرب : الحمد والشكر متقاربان والحمد أعمهما لأنك تحمد الإنسان على صفاته الذاتية مثل الكرم والشجاعة وعلى معروفة وتشكره على معروفة دون صفاته . ويكون الشكر بالقول والفعل والنية تقول : شكرته وشكرت له وباللام أفصح (٣) .

وقوله : حمدا منصوب على المصدرية وقوله : يسند بضم حرف المضارع

(١) المرقاة شرح المشكاة لملا على القارى ص ٣ ج ١ .

(٢) المرجع السابق ص ٧ ج ١ .

(٣) لسان العرب ص ٤٢٤ ج ٤ .

٣ - ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ تَغْشَى أَحْمَدًا وآلَهُ وَصَحْبَهُ أَهْلَ الْهُدَى

وكسر ما قبل الآخر مبنى للمعلوم من أسند إليه إذا صعد ومنه حديث عبد الله ابن أنيس : ثم أسندوا إليه في مشربة أى صعدوا ^(١) . والمراد يصعد كل حمد إليه تعالى من قوله : (إليه يصعد الكلم الطيب) .

وقوله : مرفوعا منصوب على الحال من فاعل يسند أى يصعد إليه تعالى كل حمد حال كونه مرفوعا من قوله تعالى : و (العمل الصالح يرفعه) .

وقوله : بغير عد متعلق بمحذوف حال عنه أيضاً أى كل حمد يرفع حال كونه بغير عد يحصره إذ لا يعلم عدد الحمد ولا عدة الحامدين إلا رب العالمين .
ويحتمل تعلقه بقوله حمدا أى أحمد حمدا بغير عد .

وقوله : متصل خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو والجملة مستأنفة استئنافا بياناً كأنه قيل له : لم كان بغير عد ؟ قال لأنه متصل لا ينقطع حتى ينفذ .

فقوله ليس له انقطاع صفة مؤكدة مثل قوله نفخة واحدة .

وقوله : كذاب صيغة مبالغة من الكذب وهو الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو عليه عمداً أو سهواً . واشترط المعتزلة التعمد فيه .

والمقصود أن حمده تعالى لا يتصور فيه جهة الكذب أصلاً دائماً مطابق للواقع . ولا يخفى ما فى البيتين من براعة استهلال ^(٣) .

(١) المرجع نفسه ص ٢٢١ ج ٣ والنهاية لابن الأثير ص ٤٠٨ ج ٢ .

(٢) إسبال المطر ص ٤ .

(٣) التعريفات ص ٣٨ .

وقال السيد الشريف في التعريفات : براعة الاستهلال هي كون ابتداء الكلام مناسبا للمقصود وهي تقع في ديباجات الكتب كثيرا .
ثم أردف الحمد بالصلاة على النبي ﷺ .

وأحمد من أسماء النبي ﷺ سماه به المسيح عليه السلام كما حكاه عنه القرآن الكريم واسمه في التوراة والقرآن هو محمد وهما صفتان في الحقيقة والوصفية فيهما لا تنافي العلمية ومعناها مقصود^(١) .

والفرق بين الاسمين الكريمين (محمد وأحمد) من وجهين :

أحدهما : أن محمدا هو المحمود حمدا بعد حمد ، فهو دال على كثرة الحامدين له وذلك يستلزم كثرة موجبات الحمد فيه وهي الخصال الحميدة .

وأحمد أفعل تفضيل من الحمد يدل على أن الحمد الذي يستحقه أفضل مما يستحقه غيره من الخلق . فمحمد زيادة حمد في الكمية وأحمد زيادة حمد في الكيفية فيحمد أكثر وأفضل حمد حمده البشر .

وثانيهما : أن محمدا هو المحمود حمدا متكررا مرة بعد مرة كما سبق وأحمد هو الذي حمده لربه تعالى أفضل وأكثر من حمد الحامدين سواه . فدل أحد الاسمين الكريمين وهو « محمد » على كونه محمودا ودل الثاني وهو « أحمد » على كونه أحمد الحامدين لربه عز وجل^(٢) . والصلاة لغة الدعاء ومنه قوله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم) .

(١) جلاء الأفهام ص ١٣١ .

(٢) المرجع نفسه ص ١٢١ .

.....

وصلاة الله على عبده هي ثنائه عليه عند الملائكة ذكره البخارى فى صحيحه عن أبى العالية (١) وقوله آله : قيل أصله أهل بدليل تصغيره أهيل وقيل مشتق من آل يؤل إذا رجع . قال الرجل هم الذين يرجعون إليه وإلى مآلهم . وقد ذكر صاحب الصحاح فى باب الهمزة والواو واللام وقال : آل الرجل وعياله وآله أيضاً أتباعه .

واختلف فى آل الرسول ﷺ على أربعة أقوال :

الأول : آله هم الذين تحرم عليهم الصدقة وهم بنو هاشم وبنو المطلب وهذا قول الأكثر .

والثانى : هم ذريته وأزواجه خاصة حكاه ابن عبد البر فى التمهيد .

والثالث : هم أتباعه إلى يوم القيامة اختاره النووى فى شرح مسلم .

والرابع : هم الأتقياء من أمتة حكاه الراغب وجماعة .

وبعد ما ذكر الحافظ ابن القيم هذه الأقوال وأدلتها قال : والصحيح هو القول الأول ثم الثانى وأما الثالث والرابع فضعيفان لأن النبى ﷺ رفع الشبهة عن ذلك بقوله : إن الصدقة لا تحل لآل محمد . رواه مسلم : ويقول : اللهم اجعل رزق آل محمد قوتا . ويقول : إنما يأكل آل محمد من هذا المال . متفق عليهما .

وهذا لا يجوز أن يُراد به جميع الأمة قطعاً فأولى ما حمل عليه الآل فى الصلاة هم الآل المذكورون فى سائر ألفاظه ولا يجوز العدول عن ذلك (٢) .

وقوله : وصَحْبُه ، والصَّحْب جمع صاحب مثل : رَكْب وراكب .

(١) رواه البخارى ص ٢١٧ .

(٢) جلاء الأفهام ص ١٣٨ .

وجمعُ صاحب أيضاً على صحابة ولم يُجمع فاعلٌ على زنة فعالة بالفتح غير هذا (١) . والصحابيّ ياء النسب مفرد الصحابة فرق بينهما بالياء كحرس وحرسٍ ، قد صار إسم جنس فنسب إليه . ويجوز أن يكون منسوباً إلى المصدر وهو : صحابة .

والصاحب لغةٌ : المعاصر واصطلاحاً : من لقى النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام ولو تخللت ردة على الأصح (٢) . وقوله : أهل الهدى وفي نسخة : أهل التقى .

الهداية نوعان : هداية عامة معناها البيان والإرشاد مثل قوله تعالى : (وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم) (٣) . وقوله : (إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً) (٤) .

وهداية خاصة به سبحانه معناها التوفيق والإلهام مثل قوله تعالى : (إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء) (٥) . وقوله : (ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها) (٦) .

(١) لسان العرب .

(٢) نزهة النظر ص ٨٨ .

(٣) سورة الشورى .

(٤) سورة الدهر .

(٥) القصص .

(٦) السجدة .

٤ - وَبَعْدُ فَالْنُّخْبَةُ فِي عِلْمِ الْأَثَرِ مُخْتَصَرٌ يَا حَبِّدًا مِنْ مُخْتَصَرٍ

٥ - أَلْفَهَا الْحَافِظُ فِي حَالِ السَّفَرِ وَهُوَ الشَّهَابُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرَ

بعد من الظروف الغايات له ثلاثة حالات : ذكر ما يضاف إليه فيعرب كسائر المعربات نحو : من بعد ما أهلكنا القرون الأولى . وحذفه على إرادته فيبني على الضم نحو : لله الأمر من قبل ومن بعد . وحذفه نسيا منسيا فيعرب منونا نحو : لله الأمر من قبل ومن بعد . وهنا من القسم الثاني أى بعد الحمد والصلاة . والفاء في خبرها على توهم إما التي تلازمها غالبا ^(١) .

والنخبة بالضم المختار من الشيء وانتخبه اختاره كما في القاموس واللسان . وقوله : في علم الأثر وفي نسخة من علم الخبر . تسمية الحافظ كتابه نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، تدل على أنه رحمه الله يرى ترادف الأثر والخبر فلذا جعلهما الناظم نسختين في نظمه ^(٢) .

والاختصار حذف الفضول من الشيء . واختصار الكلام إيجازه كما في القاموس . وقوله : يا حبذا ، حذف المنادى وتقديره : يا قوم أو يا طلاب العلم . وحبذا من أفعال المدح .

وقوله : أَلْفَهَا الْحَافِظُ فِي حَالِ السَّفَرِ . وفي نسخة : ثاقب النظر . ذكر الإمام العلامة محمد بن إبراهيم المعروف بابن الوزير وكان من المعاصرين للحافظ ابن حجر : أن الحافظ كتب في سفره إلى مكة المكرمة سنة سبع عشرة وثمانمائة من الهجرة مختصرا بديعا في علوم الحديث ^(٣) .

(١) إسبال المطر ص ٧ .

(٢) المرجع نفسه ص ٨ .

(٣) نفس المرجع ص ٩ .

٦ - طَالَعْتُهَا يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ فَاشْتَقْتُ أَنْ أُودِعَهَا نِظَامِي

وقوله : طالعها يوما الخ قال : كان ذلك في شهر صفر سنة ست وستين ومائة وألف من الهجرة في الروضة الشريفة ^(١) .

والضمير في قوله : حواه يعود على المؤلف الذي أريد نظمه .

هذا ونجبة الفكر في علوم الحديث من أنفع المختصرات وأجودها ترتيباً وقد شرحها غير واحد منهم الحافظ نفسه ونظمها غير واحد أيضاً منهم العلامة الصنعاني وأن منظومته مشتملة على ما حوته النجبة من درر الفن وغرره والحمد لله على ذلك .

مصطلح الحديث وموضوعه وثمرته

تعريفه : هو علم بأصول وقواعد يعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد .

موضوعه : السند والمتن من حيث القبول والرد .

ثمرته وغايته : تمييز الصحيح من السقيم من الأحاديث ^(٢) .

الحديث والخبر والأثر ومصطلحات أخرى

الحديث : لغة الجديد ويجمع على أحاديث على خلاف القياس . واصطلاحاً هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خلقى أو خلقى .

(١) المرجع نفسه ص ١٠ .

(٢) تدريب الراوى ص ٤١ ج ١ .

٧ - فَتَمَّ مِنْ بَكْرَةِ ذَاكَ الْيَوْمِ إِلَى الْمَسَاءِ عِنْدَ وُفُودِ النَّوْمِ

والخبر : لغة النبأ واصطلاحاً قيل مرادف للحديث وقيل هما متباينان .
فالحديث ما جاء عن النبي ﷺ والخبر ما جاء عن غيره وقيل بينهما عموم
وخصوص مطلق فالحديث ما جاء عن النبي ﷺ والخبر ما جاء عنه أو عن
غيره (١) .

والأثر : لغة بقية الشيء واصطلاحاً : ما روى عن الصحابة والتابعين من
أقوال أو أفعال ، وقيل الأثر مرادف للحديث .
الحديث القدسي : هو ما نقل عن النبي ﷺ مع إسناده إياه إلى ربه عز
وجل .

والفرق بين الحديث القدسي وبين القرآن أن القرآن معجز بلفظه ومتعبد
بتلاوته ويشترط في إثباته التواتر . والحديث القدسي لا يوصف بالإعجاز ولا يتعبد
بتلاوته ولا يشترط في ثبوته التواتر ، والأحاديث القدسية أكثر من مائة حديث منها
ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيما يرويه عن
الله تعالى أنه قال : « يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً
فلا تظالموا » . الحديث .

ولرأويه صيغتان :

الأولى : قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل .

والثانية : قال الله تعالى فيما رواه عنه رسول الله ﷺ . والمعنى واحد .

والسند : بفتح النون لغة المعتمد واصطلاحاً : سلسلة الرجال الموصلة إلى

المتن .

٨ - مُشْتَمِلًا عَلَى الَّذِي حَوَاهُ فَالْحَمْدُ لِلرَّحْمَنِ لَا سِوَاهُ

والمتن : بالسكون لغة ما صلب وارتفع من الأرض .

واصطلاحاً : ما ينتهى إليه السند من الكلام .

وسمى بذلك لأن المسند يقوى الحديث بسنده ويرفعه إلى قائله .

والإسناد : - له معنيان :

الأول : عزو الحديث إلى قائله مسنداً .

والثاني : سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن ، وعلى هذا يكون مرادفاً

للسند .

والمُسْنَد : بفتح النون له معنيان :

أحدهما : كل كتاب جمع فيه مرويات صحابى أو أكثر على حدة كالمسند

للإمام أحمد رحمه الله ومسند عبد الله بن عمر لمحمد بن إبراهيم الطرسوسى .

وثانيهما : الحديث المرفوع المتصل سنداً .

والمُسْنَد بكسر النون هو من يروى الحديث بسنده سواء كان عنده علم

به أو ليس له إلا مجرد الرواية .

والمُحَدَّث : هو من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية ويطلع على كثير من

المرويات وأحوال رواتها .

الحافظ : هو مرادف للمحدث عند كثير من المحدثين قليل الحافظ أرفع

درجة من المحدث بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجله (١) .

« تقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد »

٩ - وكل ما يُروى من الأخبار إما بحضرٍ أو بلا انحصارٍ

الأخبار جمع خبر وهو لغة النبأ . والخبر والأثر مترادفان عند بعضهم . وينقسم الخبر باعتبار وصوله إلينا إلى متواتر وآحاد وذلك لأن الخبر إما أن يكون له طرق غير محصورة بعدد معين فهو المتواتر أو يكون له طرق محصورة بعدد معين فهو خبر الآحاد .

والآحاد جمع أحد بمعنى واحد كبطل وأبطال .

هذا وقد قسم الخبر إلى متواتر وآحاد علماء الأصول وأهل الكلام وأما المحدثون فليس الخبر المتواتر من مباحثهم إذ هم يبحثون عن صحة الخبر أو ضعفه ليعمل به أو يترك والمتواتر يجب العمل به من غير بحث عن رواته لإفادته العلم . وهذا لا يناقى البحث عنهم إجمالاً من جهة بلوغهم في الكثرة حداً يؤمن معه تواطؤهم على الكذب فيه ^(١) .

تعريف الخبر المتواتر وشروطه وأقسامه

التواتر لغة : تتابع الأشياء على فجوات وفترات تقول : تواترت الإبل والقطا إذا جاء بعضها إثر بعض ولم تجيء مصطفة . والمتواترة هي المتابعة ولا تكون بين الأشياء إلا إذا كان بينهما فترات وإلا فهي مداركة ومواصلة ^(٢) .

(١) توجيه النظر ص ٤٩ .

(٢) لسان العرب ص ٢٧٥ ج ٥ .

١٠ - فالأول المروى بفوق اثنين : أو بهما أو واحد في العین

والخبر المتواتر اصطلاحاً هو : خبر جماعة عن محسوس بلغوا في الكثرة مبلغاً تحيل العادة تواطؤهم على الكذب فيه ^(١) . قوله : خبر عن محسوس خرج به الخبر عن غير المحسوس نحو : العالم حادث والعدل حسن والظلم قبيح . وخرج ببقية التعريف خبر الآحاد .

وضبطه إمام الحرمين بأنه ما يوجب العلم بنفسه إيجاباً عادياً ولذا قال الناظم : ترى به العلم اليقيني حاضراً أى لا يتخلف عنه .

واليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع . وهذا هو المعتمد أن الخبر المتواتر يفيد العلم الضروري وهو الذى يضطر إليه الإنسان بحيث لا يمكنه دفعه عن نفسه ^(٢) .

شروط الخبر المتواتر : يشترط في الخبر المتواتر أمران : أحدهما أن يكون ذلك الخبر مما يدرك بالحوس ويكون مستند الخبيرين هو الإحساس به عن يقين مثل قولهم : رأينا علياً يفعل كذا وسمعنا خالداً يقول كذا .

فلو استدل شخص على حدوث العالم بقوله : إن أناساً لا يحصون يقولون بحدوثه وقابله شخص آخر بقوله : إن أناساً لا يحصون يقولون بقدوم العالم . فهذا يجب الرجوع فيه إلى دليل آخر .

والثاني بلوغ رواية الخبر المتواتر في كل طبقة في الكثرة حداً يؤمن معه تواطؤهم على الكذب فيه . وحصر بعضهم أقلهم في عدد معين مجازفةً مثل قول البعض أن لا يقلوا عن ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو سبعة وقيل غير ذلك .

(١) توجيه النظر ص ٣٣ .

(٢) إسبال المطر ص ١٢ .

١١ - ثَانِيهِمَا يَدْعُوْنَهُ التَّوَاتُرَا تَرَى بِهِ عِلْمَ الْيَقِيْنِ حَاضِرًا

ولا يشترط في رواية المتواتر الإسلام ولا العدالة على الصحيح لأن العلم قد يحصل عن خبر الكفار إذا عرف انتفاء الداعى إلى الكذب (١) .

أقسام المتواتر : الخبر المتواتر قسمان : لفظى ومعنوى .

فالمتواتر اللفظى هو ما اتفقت فيه ألفاظ الرواة .

والمتواتر المعنوى هو ما اختلف فيه ألفاظ الرواة بأن روى أحدهم حادثة والثانى حادثة أخرى وهلم جرا وكانت هذه الحوادث مشتملة على قدر مشترك .
فهذا القدر المشترك يسمى المتواتر المعنوى .

مثال ذلك : روى شخص أن حاتما الطائى أعطى زيدا ألف دينار وروى آخر أنه وهب لعمرو مائة من الإبل وقال الثالث إنه منح خالدًا خمسين فرسا وهلم جرا حتى يبلغ الرواة حد التواتر فصار هذا القدر المشترك بين هذه الأخبار وهو حاتم مرويًا بالتواتر من جهة المعنى وإن كان كل واحد من تلك الأخبار خبر واحد (٢) .

والمتواتر من السنة كثير سواء كان من جهة اللفظ أو من جهة المعنى ويصعب حصر ذلك لأن الأئمة الذين دونوا السنة وضبطوها لم يتعرضوا لذلك لأن المتواتر ليس من مباحثهم (٣) .

(١) توجيه النظر ص ٣٤ .

(٢) توجيه النظر ص ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ .

(٣) تدريب الراوى ص ١٨٠ ج ٢ وتوجيه النظر ص ٤٦ .

(٤) توجيه النظر ص ٤٨ .

ومن أمثلة المتواتر اللفظي حديث : من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار . فقد رواه بضعة وسبعون صحابيا .

وحديث : نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها . رواه نحو من ثلاثين صحابيا .

وحديث : أنزل القرآن على سبعة أحرف . رواه سبعة وعشرون صحابيا .

ومن أمثلة المتواتر المعنوي حديث رفع اليدين في الدعاء .

قال الحافظ السيوطي : روى فيه نحو مائة حديث وقد جمعها في جزء وهي

قضايا مختلفة كل قضية منها لم تتواتر لكن القدر المشترك فيها هو رفع اليدين في الدعاء متواتر باعتبار المجموع ^(١) .

وقد اختلف في أحاديث فقليل فيها هي متواترة وقيل هي غير متواترة ويمكن

التوفيق بين القولين بأن من حكم بتواترها أراد بذلك التواتر المعنوي ومن نفى ذلك أراد عدم تواترها من جهة اللفظ . والله أعلم ^(٢) .

ومن المؤلفات في ذلك :

١ - الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة للسيوطي .

٢ - نظام المتناثر من الحديث المتواتر لمحمد بن جعفر الكتاني .

★ ★ ★

(١) تدريب الراوي ص ١٨٠ ج ٢ .

(٢) توجيه النظر ص ٤٧ .

« تعريف خبر الواحد وأنواعه »

١٢ - بِشْرَطِهِ ، وَأَوَّلُ الْأَقْسَامِ سَمَوَهُ مَشْهُوراً وَفِي الْأَعْلَامِ

خبر الواحد لغة ما رواه شخص واحد واصطلاحاً هو ما لم يجمع شروط المتواتر وإن رواه أكثر من واحد (١) .

وهو يفيد الظن وقيل يفيد العلم .

قال ابن حزم : إن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل معا (٢) .

وقد استدل على قبول خبر الواحد ووجوب العمل به بأربعة أمور :
الأول : إرسال النبي ﷺ الأحاد من أصحابه إلى الملوك وغيرهم يدعونهم إلى الإيمان ويعلمونهم الشرائع .

وهذا معلوم لكل من يعرف السنة النبوية والسيرة المحمدية وكانت تقوم بذلك الحجة على المرسل إليهم ولم يقل أحد منهم أن هذا خبر واحد لا يجب العمل به .

والثاني : تقريره ﷺ المسلمين على قبول خبر الأحاد فإنه لا يشك ناظر أنه ﷺ كان يعلم عمل أصحابه بأخبار الأحاد في قضايا لا تنحصر ولم ينكر عليهم بل كان يقرهم على ذلك .

فهذان دليلان من السنة : فعله وتقريره ﷺ .

والثالث : إجماع الصحابة على العمل بأخبار الأحاد وشيوع ذلك بينهم من غير تكبر منهم والقضايا في ذلك لا تدخل تحت حصر .

(١) نزعة النظر ص ١٧ وإسبال المطر ص ٨ .

(٢) أحكام الأحكام ص ١١٩ ج ١ .

١٣ - مَنْ قَالَ هَذَا مُسْتَفِيزٌ إِسْمًا ثَانِيَهُمَا لَهُ الْعَزِيزُ وَسَمًا

وأما القول بأن عمر رضى الله عنه لم يقبل خبر أبى موسى الأشعرى فى الاستئذان ولم يقبل الصديق رضى الله عنه أيضا خبر المغيرة بن شعبة فى ميراث الجدة حتى أتيا بمن يشهد لهما فالجواب أن هذا بعد الإتيان بمن شهد لهما لم يخرج من حيز خبر الآحاد وإنما استثبت فى ذلك فلا يتم فعل عمر دليلا لمن منع قبول خبر الآحاد بل هو دليل لمن قبلها .

وكذلك ما روى عن علي بن أبى طالب رضى الله عنه أنه كان يستحلف الراوى فإن حلف قبل روايته ، فإنه مجرد استنبات منه لا لرية فى روايته .
والرابع : حسن العمل بالظن عقلا . وهذا دليل عقلى بعد الثلاثة النقلية .
وتوضيح ذلك أنا نعلم بالضرورة أن من أحضر له طعام أو أراد سلوك طريق وأخبره من يظن صدقه : إن فى هذا الطعام سماً أو فى الطريق الذى يريد سلوكها لصاً أو سباعاً فإن العقل يقضى بحسن ترك ذلك الطعام أو الطريق وأنه إن أقدم على ذلك لأمه العقلاء وحسن ذمه عندهم ^(١) .

أنواع خبر الواحد

ينقسم خبر الواحد إلى : مشهور وعزيز وغريب
هذا وقد قسم بعضهم الخبر إلى ثلاثة أقسام : متواتر ومشهور وآحاد : فعلى هذا الاصطلاح يكون المشهور قسماً مستقلاً بنفسه . والمقصود الانتباه لاختلاف الاصطلاح ^(٢) .

(١) إسبالم المطر ص ١٨ ، ١٩ .

(٢) توجيه النظر ص ٣٥ .

١٤ - وَلَيْسَ شَرْطاً لِلصَّحِيحِ فَأَعْلِمَ وَقَدْ رُمِيَ مَنْ قَالَ بِالتَّوَهُّمِ

١ - الخبر المشهور :

المشهور لغة اسم مفعول من الشهرة وهى ظهور الشيء ووضوحه واصطلاحاً هو ما رواه جماعة لم يبلغوا فى الكثرة حد التواتر . وسمى بذلك لوضوحه عند المحدثين .

خرج بقيد : رواه جماعة العزيز والغريب وبقية التعريف خرج المتواتر .

قوله : وفى الأعلام من قال هذا مستفيض أى من أهل العلم وهم جماعة من الفقهاء قالوا : إن هذا هو المستفيض سمي بذلك لانتشاره وشيوعه من استفاض الخبر إذا شاع . ومنهم من غاير بين المشهور والمستفيض فجعل المشهور أعم إما لكون المشهور ما رواه اثنان فأكثر والمستفيض ما رواه ثلاثة فأكثر وإما لكون المستفيض ما استوى طرفاه فى الشهرة ولم يشترط ذلك فى المشهور .

ومنهم من غاير بين المشهور والمستفيض على كيفية أخرى وهى أن المستفيض ما تلقته الأمة بالقبول دون اعتبار عدد فيه . وقال الصيرفى ^(١) إنه هو والمتواتر واحد . ولذا قال الحافظ : أنه على هذه الكيفية ليس من مباحث هذا الفن ^(٢) .

والنسبة بين المشهور والمتواتر التباين إلا عند من جعل المشهور قسماً من المتواتر كأبى بكر الجصاص الرازى الحنفى ^(٣) .

(١) هو أبو بكر محمد بن عبد الله الصيرفى المتوفى سنة ٣٣٠ هـ قال أبو بكر القفال : كان أعلم الناس بالأصول بعد الشافعى . من مصنفاته : البيان فى دلائل الإعلام على أصول الأحكام فى أصول الفقه . الأعلام للزركلى ص ٩٦ ج ٧ .

(٢) نزهة النظر ص ١٤ وإسبال المطر ص ١٦ .

(٣) توجيه النظر ص ٣٥ .

١٥ - ثَالُثُهَا يَدْعُوْنَهُ الْعَرِيْثَا وَالْكُلُّ آحَادٌ تَرَى ضُرُوْبَا

وقد يطلق المشهور على ما اشتهر على ألسنة الناس فيشمل ما له إسناده فأكثر وعلى ما ليس له إسناده أصلاً بل قد يشتهر على الألسنة وهو موضوع . ومن أمثلة المشهور حديث : المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده . متفق عليه . ومنها حديث : العجلة من الشيطان . رواه الترمذي وحسنه .

ومنها وهو موضوع : يوم صومكم يوم نحرم^(١) .

ومن المؤلفات في الأحاديث المشهورة على الألسنة :

١ - المقاصد الحسنة في الأحاديث المشهورة للسخاوي .

٢ - كشف الخفا ومزيل الإلباس فيما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس

للعجلوني .

٢ - الخبر العزيز :

العزيز : لغة إما من عز يعز بالكسر بمعنى قل ونذر أو من يعز بالفتح بمعنى قوى واشتد . وسمى بذلك إما لقلته وندرته أو لقوته بمجيئه من طريق آخر .

واصطلاحاً : ما انفرد به اثنان ولو في طبقة واحدة .

هذا ما اختاره الحافظ ابن حجر وجماعة وقال ابن الصلاح : العزيز ما انفرد به

اثنان أو ثلاثة .

هذا والتعدد في الصحابة ليس شرطاً في المشهور والعزيز . خلافاً لأبي على

الجبائي من المعتزلة وأبي عبد الله الحاكم كما سيأتي^(٢) .

(١) المقاصد الحسنة للسخاوي .

(٢) توجيه النظر ص ٧١ .

مثاله ما رواه الشيخان من حديث أنس ورواه البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده .

فقد رواه عن أنس رضى الله عنه قتادة وعبد العزيز بن صهيب وعن قتادة شعبة وسعيد ورواه عن عبد العزيز اسماعيل بن عليّة وعبد الوارث ورواه عن كل جماعة .

ولا يشترط لصحة الحديث كونه عزيزاً مروياً عن اثنين على الصحيح خلافاً لمن زعم ذلك . مثل أنى على الجبائى المعتزلى وإليه يشير كلام أبى عبد الله الحاكم فى علوم الحديث .

وزعم ابن العربى المالكى فى شرح البخارى وشرح الموطأ وأبو حفص الميانجى فى كتابه : ما لا يسع المحدث جهله أنه شرط البخارى فى صحيحه ، ويكفى الدليل على فساد ما زعماه أول حديث وآخر حديث من صحيح البخارى وسندكهما فى أمثلة الغريب إن شاء الله (١) .

٣ - الخبر الغريب :

الغريب لغة : المنفرد والبعيد من أهله .

واصطلاحاً : هو ما تفرد به راوٍ واحد فى أى طبقة من السند (٢) .

(١) نزهة النظر ص ١٥ وإسبال المطر ص ١٧ وتوضيح الأفكار .

(٢) نزهة النظر ص ١٦ وإسبال المطر ص ١٨ .

.....

ومن أمثلته حديث : إنما الأعمال بالنيات . تفرد به عمر بن الخطاب وعنه
 علقمة وعن علقمة تفرد به محمد بن إبراهيم وعنه محمد بن يحيى بن سعيد
 الأنصارى .

ومنها حديث : كلمتان حبيبتان إلى الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان
 في الميزان : سبحان الله ومحمده سبحان الله العظيم . ختم به البخارى كتابه
 الصحيح .

تفرد به أبو هريرة وعنه أبو زرعة بن عمرو ، وتفرد به عن أبي زرعة عمارة بن
 القعقاع وعنه محمد بن فضيل .
 وأخرجه أحمد ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه وابن حبان كلهم من
 طريق محمد بن فضيل .

وقال الترمذى : حديث حسن صحيح غريب (١) .

★ ★ ★

« تقسيم خبر الآحاد إلى مقبول ومردود »

١٦ - فِيهَا أَتَى الْمَقْبُولُ وَالْمَرْدُودُ إِذْ هِيَ فِي الْأَحْكَامِ لَا تُفِيدُ

ينقسم خبر الآحاد من مشهور وعزيز وغريب بالنسبة إلى الاحتجاج به وعدمه إلى : مقبول ومردود لأن الاحتجاج بخبر الآحاد يتوقف على البحث عن أحوال رواته دون الخبر المتواتر فكله مقبول لإفادته العلم ^(١) .
فالخبر المقبول هو ما ترجح صدق الخبر به وحكمه : وجوب العمل به عند الجمهور .

والخبر المردود هو ما لم يترجح صدق الخبر به سواء ترجح كذبه أم لا ؟
وحكمه ترك الاحتجاج والعمل به ^(٢) .

ولكل من المقبول والمردود أقسام ستمر عليها إن شاء الله .
وقوله : وقد يفيد العلم النظرى يعنى أن خبر الواحد فى أصله يفيد الظن الغالب ، وهذا يكفى لوجوب العمل به . وقد يفيد العلم النظرى إذا حفت به قرائن على القول المختار .
والعلم النظرى هو الحاصل بالنظر والاستدلال وضده العلم الضرورى وهو ما لا يحتاج إلى ذلك .

أنواع الخبر المختلف بالقرائن

١ - ما اتفق عليه الشيخان البخارى ومسلم فى صحيحيهما مما لم يبلغ حد المتواتر ولم يكن مما انتقده الحفاظ .

(١) نزهة النظر ص ١٧ .

(٢) المرجع نفسه ص ١٨ .

١٧ - حَتَّى يَتِمَّ الْبَحْثُ عَنْ ثِقَاتِهَا وَطَرُحُ مَنْ ضَعُفَ مِنْ رُؤَاتِهَا

٢ - الخبر المشهور المروى بعدة طرق سالمة من الضعف والعلّة .

٣ - الخبر المسلسل بالأئمة الحفاظ وليس بغريب كحديث يرويه الإمام أحمد بن حنبل ومعه غيره عن الإمام الشافعى ورواه الشافعى ومعه غيره عن الإمام مالك بن أنس رحمهم الله (١) .

تنبيه : قال ابن الصلاح : ما أخرج الشيخان مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظرى حاصل به خلافا لمن نفى ذلك محتجا بأنه بأصله لا يفيد إلا الظن وإنما تلقته الأمة بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطئ ثم بان لى أن المذهب الذى اخترناه أولا هو الصحيح لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ والأمة فى إجماعها معصومة من الخطأ (٢) .

قال النووى : ما قاله ابن الصلاح خلاف ما قاله المحققون والأكثرين فإنهم قالوا : أحاديث الصحيحين التى ليست بمتواترة إنما تفيد الظن فإنها آحاد والآحاد تفيد الظن على ما تقرر ولا فرق بين البخارى ومسلم وغيرهما فى ذلك وتلقى الأمة إنما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيه بخلاف غيرهما فلا يعمل به حتى ينظر ويوجد فيه شرط الصحيح .

ولا يلزم من إجماع العلماء على العمل بما فيهما إجماعهم على القطع بأنه كلام النبى ﷺ وحكى النووى تغليط مقالة ابن الصلاح عن ابن برهان .

وقد تلخص لنا من كلام النووى أن مزية الصحيحين على غيرهما هى وجوب العمل بما فيهما من غير توقف النظر فيه .

(١) نزهة النظر ص ٢٠ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤ .

١٨ - وَقَدْ يُفِيدُ الْعِلْمَ أَغْنَى النَّظَرِ إِذَا أَتَتْ قَرَأَيْنِ لِلْخَبَرِ

وأما الحافظ ابن حجر وكذلك ابن الصلاح فقد جعلوا مزية الصحيحين إفادة العلم النظري لاحتفائهما بالقرائن وأعظمها تلقى الأمة بالقبول فإنه أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر .

وهذا وقد قال النووي : إن الأمة أجمعت على وجوب العمل بما فيهما .
ومعلوم أن وجوب العمل يقتضى بأن أحاديثهما صحيحة أو حسنة إذ لا يجب العمل إلا بذلك فهو إجماع على أنه من كلام النبي ﷺ . إذ لا يجب العمل بكلام غيره من أفراد الأمة (١) .

★ ★ ★

« تقسيم الغريب إلى مطلق ونسبي »

- ١٩ - هَذَا عَلَى الْمُخْتَار ، وَالْغَرَابَةُ قِسْمَانِ فِيمَا قَالَ ذُو الْإِصَابَةِ
٢٠ - الْأَوَّلُ الْحَاصِلُ فِي أَصْلِ السَّنَدِ فَسَمَّهِ الْمُطْلَقَ وَالثَّانِي وَرَدَّ

ينقسم الخبر الغريب بالنسبة إلى الموضع الذى وقع فيه التفرد والغرابة من السند إلى قسمين :

الأول : الغريب المطلق ويسمى الفرد المطلق وهو : ما وقع التفرد فى أصل إسناده وهو طرف الصحابى كأن يفرد به تابعى واحد عن صحابى ولا يتابعه غيره فى روايته عن ذلك الصحابى سواء تعدد الصحابى فى تلك الرواية أولا .

وأما انفرد الصحابى عن النبى ﷺ فليس بغرابة إذ ليس فى الصحابة ما يوجب قدحا (١) .

مثال ذلك حديث النهى عن بيع الولاء وهبته ، رواه مالك . تفرد به عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما . ومن مظانه مسند البزار والمعجم الأوسط للطبرانى .

والثانى : الغريب النسبى أو الفرد النسبى وهو ما وقع التفرد فى أثناء سنده كأن يفرد به تابع التابعى أو من دونه من الرواة .

وسمى بذلك لأن التفرد حصل فيه بالنسبة إلى شخص معين وقد يكون الحديث مشهورا .

مثال ذلك ما رواه الشيخان عن أنس رضى الله عنه أن النبى ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر (٢) . تفرد به مالك عن الزهرى عن أنس .

(١) إسهال المطر ص ٣١ .

(٢) المغفر والمغفرة مثل القلنسوة ينسج من حلق الدروع على قدر الرأس .

٢١ - فِيمَا عَدَاهُ سَمُّهُ بِالنَّسَبِ وَهُوَ قَلِيلٌ ذِكْرُهُ فِي الْكُتُبِ

هذا والفرد والغريب مترادفان لغة واصطلاحاً غير أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته فأكثر ما يطلق الفرد على المطلق كما يطلق الغريب على النسبى بكثرة وذلك حيث استعمل الاسم . وأما الفعل المشتق فلا يفرق في استعماله بل يقال : تفرد به فلان أو أغرب به سواء كان فرداً مطلقاً أو فرداً نسبياً .

وهذا كاختلافهم في المنقطع والمرسل هل هما متغايران ؟
والأكثر على التغاير بينهما عند إطلاق الاسم . وأما الفعل فهم يستعملون الإرسال فقط ويقولون : أرسله فلان سواء كان مرسلأ أو منقطعاً^(١) .

★ ★ ★

(١) نزهة النظر ص ٢٥ وإسبال المطر ص ٣٢ .

« تقسيم الخبر المقبول إلى صحيح وحسن »

٢٢ - وَهُوَ يَنْقُلُ الْعَدْلَ ذِي التَّمَامِ فِي ضَبْطِ مَا يُرَوَّى عَنِ الْأَعْلَامِ

ينقسم الخبر المقبول بالنسبة إلى تفاوت رتبته إلى أربعة أقسام :
صحيح لذاته وحسن لذاته وصحيح لغيره وحسن لغيره .

١ - الصحيح لذاته :

الصحيح لغة ضد السقيم واصطلاحاً هو ما نقله عدل تام الضبط عن مثله متصل السند غير معّل ولا شاذ .

شرح التعريف : اشتمل تعريف الصحيح لذاته على خمسة أمور يجب توفرها فيه وهي :

(١) عدالة الراوى

العدالة لغة : مصدر عدل يعدل بالضم فيهما عدالة وعدولة فهو عدل

والعدل من الناس المرضي قوله وحكمه : يقال رجل عدل : رضا ومقنع في الشهادة . والعدل يطلق على الواحد وغيره فيقال : هو عدل وهما عدل وهم عدل وهي عدل وهن عدل .

وأما العدل الذى ضد الجور فهو مصدر عدل يعدل على زنة ضرب يضرب فهو عادل (١) .

(١) لسان العرب ص ٤٣٠ ج ١١ .

٢٣- مُتَّصِلًا إِسْنَادُ مَا يَرْوِيهِ لَا عِلَّةَ وَلَا شُدُوزَ فِيهِ

والعدالة عرفا هي استقامة السيرة في الدين . ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة ^(١) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : العدل في كل زمان ومكان وكل قوم بحسبه ^(٢) .

والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك وفسق وبدعة .

والمروءة بضم الميم والراء وبعدها واو ساكنة ثم همزة وقد تبدل وتدغم فيقال المروءة مشددة من مروء الرجل يمرؤ بضم العين فيهما فهو مروء على فعيل أى ذو مروءة ^(٣) .

والمروءة : كمال الرجولية والانسانية .

قال الأحنف بن قيس : المروءة : العفة والحرفة .

وقيل : المروءة أن لا تفعل في السر أمرا وأنت تستحي أن تفعله جهرا .

وقيل المروءة هي : كمال الإنسان من صدق اللسان واحتمال عثرات الإخوان وبذل الإحسان إلى أهل الزمان وكف الأذى عن الجيران ^(٤) .

وخرج بقيد العدل : الكاذب والمتهم بالكذب والفاسق والمبتدع والمجهول .

(١) المستصفى للغزالي ص ١٥٧ ج ١ .

(٢) توجيه النظر ص ٢٩ .

(٣) اللسان ص ١٥٤ ج ١ .

(٤) إسبال المطر ص ٣٦ .

٢٤ - يُدْعَى الصَّحِيحَ فِي الْعُلُومِ عُرْفًا لِذَاتِهِ وَإِنْ نَظَرْتُ الوَصْفَا

وتثبت عدالة الراوى بتنصيب معدل عليها على الصحيح لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر فلم يشترط في جرح راويه وتعديله وقيل لا بد من معدلين كما في الجرح والتعديل في الشهادات (١) .

(ب) ضبط الراوى .

الضبط لغة : حفظ الشيء بحزم وهو قسمان : -

أحدهما : ضبط صدر وهو أن يثبت الراوى ما سمعه في صدره بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء .

وثانيهما : ضبط كتاب وهو أن يحفظ الراوى كتابه الذى سمعه فيه وصححه عنده حتى يؤدى منه .

وقيد التمام إشارة إلى الرتبة العليا من الصحيح (٢) .

ويعرف ضبط الراوى بموافقته فى الرواية للثقات الضابطين فى الغالب ولو من حيث المعنى وإن كثرت مخالفته لهم اختل ضبطه ولم يحتاج به (٣) .

وخرج بقيد الضابط : الواهم وفاحش الغلط وكثير الغفلة وكثير المخالفة للثقات وسعى الحفظ وضعيف الضبط .

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٩٨ .

(٢) نزهة النظر ص ٢٦ .

(٣) مقدمة ابن الصلاح والتقريب وشرحه ص ٣٠٤ ج ١ .

٢٥- وَجَدْتُ فِيهِ ثَابِتًا وَاثْبَتًا لِأَجْلِ هَذَا قَدَّمُوا مَا قَدْ أَتَى

(ج) متصل الاسناد :

والم متصل هو ما سلم إسناده من سقوط راو منه وذلك بأن يكون كل راو من رواه سمع ذلك الخبر من شيخه (١) .

وخرج بقيد الاتصال ما ليس بمتصل كمنقطع ومعلق ونحوهما .

(د) عدم العلة .

والعلة لغة : المرض . واصطلاحاً : سبب غامض خفى يقدر في صحة الحديث مع ظهور السلامة منه . وخرج بذلك الخبر المعلق وسيأتي .

(هـ) عدم الشذوذ .

والشذوذ لغة : الانفراد . واصطلاحاً : مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه .

وخرج بذلك الخبر الشاذ وسيأتي .

قوله : وإن نظرت الوصف الخ . يشير إلى أن درجات الصحيح تتفاوت بسبب تفاوت الصفات التي تقتضي الصحة فما كان رواه في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات كان أصح مما دونه .

فمن أعلى مراتب الصحيح ما أطلق عليه بعض الأئمة أنه أصح الأسانيد كمالك عن نافع عن ابن عمر . وكالزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه . وكإبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود .

٢٦ - عَنِ الْبُخَارِيِّ مِنْ صَحِيحِ الْفَا وَبَعْدَهُ لِمُسْلِمٍ مُصَنَّفًا

ودون ذلك ما كان رواه أقل رتبة في العدالة والضبط من أهل الرتبة الأولى . وبلى ذلك ما كان رواه من أهل العدالة والضبط في الجملة غير أنهم دون أهل الرتبة الثانية كسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة .

فهؤلاء جميعا يشملهم اسم الثقة غير أن أهل الأولى عندهم من الصفات ما يقتضى تقديمهم على من دونهم وعند أهل الثانية من قوة الضبط ما يقدمهم على من دونهم .

وأهل الثالثة يقدمون على من يعد ما يتفرد به حسنا مثل محمد بن إسحاق عن عاصم عن ابن عمر . وكعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

ويلتحق بهذا التفصيل تقسيمهم الحديث إلى سبعة أقسام :

- الأول : ما اتفق عليه الشيخان البخارى ومسلم .
- والثانى : ما انفرد به البخارى عن مسلم .
- والثالث : ما انفرد به مسلم عن البخارى .
- والرابع : ما كان على شرطهما ولم يخرجاه .
- والخامس : ما كان على شرط البخارى ولم يخرججه .
- والسادس : ما كان على شرط مسلم ولم يخرججه .
- والسابع : ما صح عند غيرهما من الأئمة المعتدين كابن حبان وابن خزيمة ولم يكن على شرط الشيخين اجتماعا ولا انفرادا .

شرط الشيخين

لم يفصح الشيخان البخارى ومسلم عن شرط شرطاه زيادة على الشروط المتفق

٢٧ - وَبَعْدَ ذَا شَرْطُهُمَا ، وَإِنَّ مَنْ يَخِيفُ ضَبْطاً قَالِذِي يَرَوِي الْحَسَنَ

عليها في الصحيح ، لكن الباحثين من أهل العلم ظهر لهم بعد التتبع والاستقراء لأساليهما ما ظنه كل منهم أنه شرطهما أو شرط أحدهما . وأحسن ما قيل في ذلك هو أن المراد بشرط الشيخين أو أحدهما :

هو : أن يكون الحديث مروياً عن طريق رجال الكتاين أو أحدهما مع مراعاة الكيفية التي التزمها الشيخان في الرواية عنهم ^(١) .

وإنما قدم الجمهور الصحيحين على غيرهما من كتب السنة لاتفاق العلماء على تلقي الكتاين بالقبول كما سبق ، وأنهما أصح الكتب بعد كتاب الله .

وأما قول الإمام الشافعي رحمه الله : ما على وجه الأرض بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك . فقال : ذلك قبل وجود الصحيحين ^(٢) .

وللعلماء في المفاضلة بين الصحيحين خلاف مشهور والجمهور على أن كتاب البخاري أصح من كتاب مسلم وإن كان كتاب مسلم أدق من حيث السياق وجمع طرق الحديث في مكان واحد .

قال النووي في شرح البخاري : من أخص ما يرجح به كتاب البخاري على كتاب مسلم اتفاق العلماء على أن البخاري أجّل من مسلم وأصدق بمعرفة الحديث ودقائقه وانتخب علمه ولخص ما ارتضاه في صحيحه .

(١) فتح المغيث شرح الألفية مع زيادة تصرف ص ٢٥ ج ١ وتدريب الراوي ص ١٢٧

ج ١ .

(٢) فتح المغيث شرح الألفية ص ١٦ ج ١ ومقدمة ابن الصلاح ص ١٤ .

٢٨ - لِذَاتِهِ وَقَدْ يَصَحُّ إِنَّ أَتَتْ طُرُقَ لَهُ بِكَثْرَةٍ تَعَدَّدَتْ

وقال الحافظ في شرح النخبة : اتفق العلماء على أن البخاري أجل من مسلم وأعرف بصناعة الحديث وأن مسلما تلميذه وخريجه ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره حتى قال الدارقطني :

لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء .

عدد أحاديث الصحيحين

ذكر الحافظ في مقدمة فتح الباري أن الشيخ تقي الدين بن الصلاح قال في علوم الحديث :

إن عدد أحاديث صحيح البخاري سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا بالأحاديث المتكررة . قال : وقيل إنها بإسقاط المكرر أربعة آلاف حديث هكذا أطلق ابن الصلاح . وبعد ما عد الحافظ نفسه أحاديث الكتاب بابا بابا قال في الختام :

قلت : فجميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات على ما حررته وأتقنته : سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون حديثا فقد زاد على ما ذكره ابن الصلاح وغيره مائة واثنان وعشرون حديثا .

وجميع ما في الكتاب من المعلقات ألف وثلاثمائة وأحد وأربعون حديثا وأكثرها مكرر مخرج في الكتاب أصول متونه سوى مائة وستين حديثا قد أفردتها في كتاب مفرد لطيف .

وجملة ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات ثلاثمائة واحد وأربعون حديثا .

.....

فجميع ما فى الكتاب على هذا بالمكرر : تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثا .
وهذه العدة خارجة عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات على التابعين فمن بعدهم .
وجميع ما فى صحيح البخارى من المتون الموصولة بلا تكرار ألفا حديث
وستائة حديث وحديثان ومن المتون المعلقة المرفوعة التى لم يوصلها فى موضوع آخر
من الجامع المذكور : مائة وتسع وخمسون حديثا .

فجميع ذلك ألفا حديث وسبعمائة واحد وستون حديثا . وبين هذا العدد
الذى حررته والعدد الذى ذكره ابن الصلاح وغيره تفاوت كبير (١) .

وقال الحافظ فى النكت : وذكر النورى أحاديث صحيح مسلم فقال :
إن عدة أحاديثه نحو أربعة آلاف بإسقاط المكرر ولم يذكر العدد المكرر وهو
يزيد على ما فى كتاب البخارى لكثرة طرقه وقد رأيت عن أبى الفضل أحمد بن مسلمة
أنه قال إنها اثنا عشر ألف حديث .

وقال البقاعى : إن الجوزقى قال : إن عدة الأحاديث التى اتفق عليها الشيخان
ألفا حديث ومائتا حديث .

وعن القاضى أبى بكر بن العربى المالكى : إن أحاديث الأحكام التى اشتملها
الصحيحان نحو ألفى حديث (٢) .

٢ - الحسن لذاته :

الحسن لغة : من الحسن بالضم وهو الجمال ، واصطلاحا : ما رواه عدل
خف ضبطه متصل السند غير معل ولا شاذ .

(١) مقدمة فتح البارى من ص ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ج ٢ .

(٢) إسبال المطر ص ٤٤ .

فالحسن جامع لشروط الصحيح غير أن الضبط خف في بعض رواته .
كما هو مشارك للصحيح في الاحتجاج به ومشابه له في انقسامه إلى مراتب بعضها فوق بعض .

قال الحافظ الذهبي : أعلى مراتب الحسن : حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ونحوهما مما قيل فيه أنه صحيح . ودون ذلك ما اختلف في تحسينه وتضعيفه كحديث الحارث بن عبد الله الأعور وعاصم بن ضمرة وحجاج بن أرطاة وخصيف وأمثالهم ^(١) .

٣ - الصحيح لغيره :

الصحيح لغيره هو الحسن لذاته إذا تعددت طرقه .
فبكثرة الطرق قوى الحديث وارتفع إلى درجة الصحيح لكن لغيره .
مثال ذلك ما رواه الترمذى من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة .
وقال الترمذى : وحديث أبي هريرة إنما صح لأنه قد روى من غير وجه .
والتمثيل بالحديث إنما هو من طريق محمد بن عمرو ، وإلا فالحديث متفق عليه من طريق غيره .

وقال ابن الصلاح : محمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والعدالة لكن لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ووثقه بعضهم لصدقه وعدالته ، فحديثه حسن من هذه الجهة ^(٢) .

(١) تدريب الراوى ص ١٦٠ ج ١ وإسبال المطر ص ٤٧ .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣١ .

٤ - الحسن لغيره :

الحسن لغيره هو الخبر المتوقف عن قبوله كرواية المستور ونحوها إذا توبع بمثله أو أقوى منه .

فأصل الحديث ضعيف وإنما طرأ عليه الحسن بما عضده من تابع أو شاهد .
مثال ذلك ما رواه مالك في الموطأ عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً : لا ضرر ولا ضرار .
فالحديث له طرق لا يخلو كل طريق منها من مقال ولكن يقوى بعضها بعضها ،
فلذلك حسنه النووي وابن الصلاح .

تنبيه : كان الحديث في اصطلاح المتقدمين من أهل الحديث ينقسم إلى قسمين : صحيح وضعيف . وأما الحسن فكان بعضهم يدرجه في نوع الصحيح وبعضهم في الضعيف .

قال الإمام ابن تيمية رحمه الله في منهاج السنة : أما قولنا إن الحديث الضعيف خير من الرأى فليس المراد به الضعيف المتروك . وإنما المراد به الحسن كحديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده ونحوه ممن يحسن الترمذى حديثه أو يصححه .

وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذى إما صحيح أو ضعيف .

والضعيف نوعان : ضعيف متروك وضعيف غير متروك . فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح فجاء من لا يعرف إلا اصطلاح الترمذى فسمع بعض الأئمة يقول : الحديث الضعيف أحسن إلى من القياس . فظن أنه يحتج بالحديث الضعيف الذى يضعفه الترمذى (١) .

(١) توجيه النظر ص ٦٨ .

٢٩- وَإِنْ تَرَّ الرَّاَوِي لَهُ قَدْ جَمَعَا فِي الْوَصْفِ بِالصِّحَّةِ وَالْحُسْنِ مَعَا
 ٣٠- فَإِنَّهُ عِنْدَ انْفِرَادٍ مَنْ رَوَى تَرَدَّدَ الْعَالِمُ فِي هَذَا وَذَا

ومن مظان الحديث الحسن سنن الترمذی وسنن أبی داود وسنن الدارقطني .
 أشار الناظم بهذه الآيات إلى الإجابة عن إشكال مشهور ، وهو أنه قد علم
 مما سبق أن الحسن قاصر عن درجة الصحيح . فكيف يجتمع إثبات القصور ونفيه في
 حديث واحد ؟ .

ومن جمع بين الوصفين الحسن والصحة مع الإمام الترمذی في سننه حيث
 يقول : حديث حسن صحيح .

وقد أجيب عن ذلك بأجوبة متعددة منها ما ذكره الناظم واختاره الحافظ في
 النخبة وشرحها وملخصه : أن الحديث إن كان غريباً انفرد به راوٍ واحد فوصفه بذلك
 يعود إلى اختلاف نقاد الحديث في روايه قال فيهم بعضهم :

صدوق . وقال فيه آخرون : ثقة ولم يترجح عند الناظر أحد القولين أو ترجح
 ولكنه أراد الإشارة إلى اختلاف الناس في ذلك فقال : حديث حسن صحيح .
 وكأنه قال حسن عند قوم وصحيح عند آخرين . وغاية ما فيه أنه حذف منه
 حرف التردد لأن حقه أن يقول : حسن أو صحيح . كما حذف حرف العطف من
 الذي بعده .

وعلى هذا ما قيل فيه ذلك دون ما قيل فيه صحيح ، لأن الجزم أقوى من
 التردد .

وإن تعدد إسناد الحديث فالوصف بذلك راجع إليه باعتبار الإسنادين أو
 الأسانيد أحدهما حسن والآخر صحيح .

٣١ - مَا لَمْ يَكُنْ فَوْصُفُهُ بِذَيْنِ كَانَ اعْتِبَارًا مِنْهُ لِإِسْنَادَيْنِ

وكان اللائق به أن يقول : حسن وصحيح . وعلى هذا ما قيل فيه ذلك فوق ما قيل فيه صحيح فقط إذا كان فردا ، لأن كثرة الطرق تقوى ^(١) .

«قول الترمذى : حسن غريب»

وقد استشكل قول الترمذى : حديث حسن غريب ، إذ الحسن عند الترمذى ما روى من غير وجه والغريب اصطلاحا ما تفرد به راو واحد .

وقد أجاب الحافظ عن ذلك وملخصه : أن اصطلاح الترمذى فى الحسن ينصب ويحمل على كل حديث وصفه الترمذى بالحسن فقط . وأما ما وصفه بالحسن والغريبة معا فالمراد به الحسن على اصطلاح الجمهور ولا منافاة بين الوصفين على ذلك . ويدل على ذلك قول الترمذى فى آخر كتابه : وما قلنا فى كتابنا : حسن فإنما أردنا به حسن إسناده . وكل حديث يروى من غير وجه ولا يكون راويه متهما بالكذب ولا يكون شاذا فهو عندنا حسن ^(٢) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : الذين طعنوا على الترمذى رحمه الله لم يفهموا مراده فى كثير مما قال فإن أهل الحديث قد يقولون :
هذا الحديث غريب أى من هنا الوجه وقد يصرحون بذلك .

فيكون الحديث عندهم صحيحا معروفا من طريق . فإذا روى من طريق آخر كان غريبا من ذلك الوجه وإن كان المتن له شواهد صار بها من جملة الحسن ^(٣) .

★ ★ ★

(١) توجيه النظر ص ١٦٠ ونزهة النظر ص ٣٦ .

(٢) نزهة النظر ص ٣٨ .

(٣) توجيه النظر ص ١٦١ .

« حكم زيادة الثقة وتقسيم الحديث إلى : محفوظ
وشاذ ومعروف ومنكر »

٣٢ - وَإِنْ أَتَتْ زِيَادَةُ لِلرَّأْيَةِ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ لَا الْمُنَافِيَّةَ

مما تستحسن العناية به من أنواع علوم الحديث معرفة زيادات الثقات .
والثقات جمع الثقة وهو العدل الضابط .

والزيادة كما تقع في المتن تقع في السند أيضاً برفع موقوف أو وصل منقطع
أو نحو ذلك .

واختلف في حكم زيادة الثقة فقبل مطلقاً وقيل لا تقبل مطلقاً وقيل
بالتفصيل .

وقد قسم زيادة الثقة الشيخ ابن الصلاح إلى ثلاثة أقسام وارتضاه النووي
والعراقي وابن حجر وهي :

القسم الأول : مازاده الثقة منافياً لما رواه الثقات أو الأوثق منه فهذا حكمه
الرد . وتسمى رواية الثقات أو الأوثق المحفوظ ورواية الثقة المخالف لمن هو أولى منه
الشاذ .

إذا فالخبر المحفوظ ما رواه الثقات أو الأوثق مخالفاً لما رواه الثقة . والخبر
الشاذ ما رواه الثقة مخالفاً لرواية الثقات أو الأوثق منه . (١) مثال ذلك

(١) فتح المغيـث ص ٩٩ ، نزهة النظر ص ٤٣ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٧٧ .

٣٣ - لِأَوْثَقِ مِنْهُ وَمَهُمَا تُحُولِفَا بِأَرْجَحِ فَسَمِّهِ مُعْرِفَا

مارواه الترمذى من حديث أبى سعيد الخُدْرى رضى الله عنه : الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام (١) .

روى الحديث حماد بن مسلمة موصولا عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبى سعيد مرفوعا .

ورواه سفيان الثورى مرسلا عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبى ﷺ .
والثورى أوثق من حماد ، فلذا قال الدارقطنى فى العلل : المحفوظ المرسل (٢) .

والقسم الثانى : مازاده الثقة من غير مخالفة . فهذا حكمه القبول لأنه فى حكم خبر مستقل انفرد به الثقة عن شيخه .

مثال ذلك مارواه مسلم والنسائى (٣) من طريق على بن مسهر عن الأعمش عن أبى صالح وأبى رزين عن أبى هريرة رضى الله عنه ، من زيادة « فليرقه » فى حديث ولوغ الكلب ولم يذكرها سائر الحفاظ من أصحاب الأعمش ، فتكون هذه الزيادة خبرا مستقلا انفرد به على بن مسهر عن الأعمش وهو ثقة .

(١) رواه الترمذى فى باب ماجاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام ص ٢٦٣ ج ١ من التحفة .

(٢) تحفة الأحوذى شرح الترمذى ص ٢٦٤ ج ١ .

(٣) رواه مسلم فى باب حكم ولوغ الكلب ص ١٦١ ج ١ ورواه النسائى فى باب الأمر بإقامة ما فى الإناء إذا ولغ فيه الكلب ص ١٢ .

٣٤ - بِلَفْظَةِ الْمَحْفُوظِ وَالْمُقَابِلَةِ بِالشَّاذِّ، وَالْمَحْفُوظُ إِن يُقَابَلَهُ
٣٥ - مَا ضَعَّفُوا فَذَلِكَ الْمَعْرُوفُ قَابِلُهُ الْمُنْكَرُ وَالضَّعِيفُ

والقسم الثالث : مازاده الثقة مع نوع منافاة لرواية من هو أرجح منه
إلا أن هذه المنافاة تنحصر في تقييد المطلق أو تخصيص العموم .
فهذا حكمه القبول على الراجح (١)

مثال ذلك مارواه مسلم وغيره من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة
رضي الله عنه من زيادة « أولاهن بالتراب » في حديث الولوغ . ورواية سائر
الثقات من أصحاب أبي هريرة خالية من هذه الزيادة وهي تقييد لإطلاق رواية
الثقات الآخرين .

وقوله : والمحفوظ إن يقابله الخ . يشير إلى أن المخالفة إن وقعت للثقة من
راوٍ ضعيف فرواية الثقة تسمى المعروف ورواية الضعيف المنكر .
وعلى هذا فالخبر المعروف مارواه الثقة مخالفا للضعيف والخبر المنكر
مارواه الضعيف مخالفا للثقة .

مثال ذلك مارواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب مصغرا
ابن حبيب الزيات وهو ضعيف عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث ،
عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ .
قال : من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وصام رمضان وقرأ
الضعيف دخل الجنة .

قال أبو حاتم : هذا حديث منكر لأن الثقات روه عن أبي إسحاق
السبيعي ، عن العيزار ، عن ابن عباس موقوفاً وهو المعروف (٢) .

(١) التقريب للنووي وشرحه التدريب ص ٢٤٧ ج ١ .

(٢) نزهة النظر ص ٤٣ .

الاعتبار والتابع والشاهد

٣٦ - وَالْفَرْدُ نَسَبِيًّا إِذَا مَا وَافَقَهُ سِوَاهُ سُمِّيَ عِنْدَهُمْ مَارَافَقَةً

أشار في هذه الآيات إلى معنى كل من التابع والشاهد . والاعتبار اصطلاحاً :
التابعة لغة الموافقة واصطلاحاً أن يشارك الراوى غيره في رواية الحديث وهي
نوعان : —

الأول : المتابعة التامة وهي أن تحصل المشاركة للراوى نفسه .

والثاني : المتابعة القاصرة وهي أن تحصل المشاركة لشيخه فمن فوقه من الرواة .
والتابع بالكسر ويسمى تابعا أيضا اصطلاحاً هو الخبر الموافق للخبر الفرد لفظاً
ومعنى أو معنى فقط مع الاتحاد في الصحابى .
والشاهد لغة اسم فاعل من شهد وسمى بذلك لأنه يشهد أن للحديث الفرد
أصلاً واصطلاحاً هو الخبر الموافق للخبر الفرد لفظاً ومعنى أو معنى فقط مع الاختلاف
في الصحابى .

وفرق البعض بينهما بأن التابع ما وافق الفرد لفظاً والشاهد ما وافقه معنى سواء
اتحد الصحابى أم اختلف .

وقد يطلق كل من التابع والشاهد على الآخر والأمر سهل كما قال الحافظ ،
إذ الغرض منهما تقوية الحديث الفرد (١) .

وتقييد الفرد بكونه نسبياً لا مفهوم له إذ الفرد المطلق حكمه كذلك كما سيتبين
ذلك من تصوير الاعتبار .

وسأبقى في مبحث الجرح والتعديل من يصلح لذلك من الرواة .

(١) نزهة النظر ص ٤٤ وإسبال المطر ص ٥٨ .

٣٧ - بتابع بَوَزْنٍ لَفْظِ الْوَاحِدِ وَمَتْنٌ مِثْلُهُ بِالشَّاهِدِ

مثال ذلك مارواه الشافعي في الأم عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً : الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تنفطروا حتى تروه . فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين .

ظن بعضهم أن الشافعي تفرد بالحديث بهذا اللفظ فعده في غرائبه لأن أصحاب مالك سوى الشافعي روه عن مالك بهذا الإسناد بلفظ : فإن غم عليكم فاقدروا له .

وبعد الاعتبار وجد للشافعي متابعة تامة ومتابعة قاصرة وشاهد :

فالمتابعة التامة مارواه البخاري عن عبد الله بن مسلمة القنبي عن مالك بالإسناد نفسه وفيه فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين .

والمتابعة القاصرة فمن وجهين : أحدهما مارواه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ : فاقدروا ثلاثين .

والثاني ما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من طريق عاصم بن محمد بن زيد ابن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده عبد الله بن عمر بلفظ : فأكملوا ثلاثين .

والشاهد فله شاهدان أيضاً أحدهما مارواه البخاري من حديث أبي هريرة ولفظه : فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين .

والثاني مارواه النسائي من طريق محمد بن حنين عن عبد الله بن عباس مرفوعاً مثل حديث ابن دينار عن ابن عمر .

٣٨ - تَتَّبِعُ الطَّرِيقَ لِذَيْنِ يُدْعَى بِالْإِعْتِبَارِ نِلْتَ مِنْهُ نَفْعًا

والاعتبار لغة الاستدلال بالشئ على غيره واصطلاحاً : تتبع طرق الحديث الفرد ، وسببها ليعلم هل له تابع أو شاهد ؟ (١) .

وليس الاعتبار قسيماً للمتابع والشاهد كما هو المتبادر من الترجمة والعنوان بل هي هيئة التوصل إليهما أى طريقة البحث والتفتيش عن التابع والشاهد للخبر الذى ظن أنه فرد (٢) .

وطريق الاعتبار فى الأخبار أن يروى حماد بن سلمة مثلاً حديثاً عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة عن النبى ﷺ . فينظر هل روى ذلك الحديث غير حماد عن أيوب فإن لم يوجد فهل رواه غير أيوب عن ابن سيرين وإلا فهل رواه ثقة غير ابن سيرين عن أبى هريرة وإلا فصحاحى آخر غير أبى هريرة عن النبى ﷺ .

فأى ذلك وجد علم أن للحديث أصلاً يرجع إليه وإلا فلا . (٣)
هذا وقد تقدم أن انفراد الصحابى بالحديث لا يعد غرابة ، إذ ليس فى الصحابة ما يوجب قدحاً .

★ ★ ★

(١) نزهة النظر ص ٤٦ ، وإسبال المطر ٥٩ .

(٢) نزهة النظر ص ٤٧ .

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٧٥ .

- ٣٩ - وهذه الأقسام للمقبول قَالَ بِهَا جَمَاعَةُ الْفُحُولِ
 ٤٠ - إِنَّ لَمْ يُعَارِضْ سَمُّهُ بِالْمَحْكَمِ أَوْ مِثْلُهُ عَارِضَهُ فَلْتَعَلَّمَ

ينقسم الخبر المقبول من حيث العمل به وعدمه إلى محكم ومختلف الحديث .

١ - المحكم وحكمه :

المحكم اسم مفعول من أحكم الشيء إذا أتقنه واصطلاحاً هو الحديث السالم من المعارضة .

وحكمه وجوب العمل به . وغالب الأحاديث من هذا النوع .

٢ - مختلف الحديث وحكمه :

مختلف الحديث أى المختلف مدلوله من إضافة الصفة إلى الموصوف . واصطلاحاً هو الحديث المقبول المعارض بمثله ^(١) .

وقال النووي في التقريب : هو أن يأتى حديثان متعارضان في المعنى ظاهراً ^(٢) .

حكم مختلف الحديث

إذا تعارض حديثان مقبولان وأمكن الجمع بينهما بغير تعسف فلا يصار إلى غيره مثال ذلك حديث : لا عدوى ولا طيرة .
 وحديث : فر من المجذوم فارك من الأسد .

(١) نزهة النظر ص ٤٧ .

(٢) التقريب مع التدريب ص ١٩٦ ج ٢ .

٤١ - بَأَنَّهُ إِنْ أُمِّكَنْ الْجَمْعُ فَقُلْ مُخْتَلِفُ الْحَدِيثِ أَوْ لَا فَلْتَسَلْ

٤٢ - عَنِ الْأَخِيرِ مِنْهُمَا إِنْ ثَبَتَا كَانَ هُوَ النَّاسِخُ وَالْثَانِي أُنْثَى

وظاهر هذين الحديثين التعارض ووجه الجمع بينهما والله أعلم هو أن نفى العدوى باق على عموميه والأمر بالفرار من باب سد الذرائع لئلا يتفق للشخص الذى يصيبه شيء من ذلك بتقدير الله سبحانه ابتداء لا بالعدوى المنفية فيظن أن ذلك بسبب مخالطته للمريض فيعتقد صحة العدوى فيقع في الحرج فأمر النبي ﷺ بتجنبه حسما للمادة (١) .

وإن لم يمكن الجمع بين الحديثين المتعارضين بوجه صحيح يرجع إلى التاريخ فإن علم المتأخر منهما من المتقدم كان المتأخر هو الناسخ ويعمل به . وإن جهل التاريخ وأمكن ترجيح أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالسند أو المتن فالمصير إليه وإن تعذر الترجيح يتوقف عن العمل بالحديثين حتى يتبين للناظر وجه للترجيح .

فمختلف الحديث يكون حكمه على الترتيب التالى : —

الجمع فاعتبار الناسخ والمنسوخ فالترجيح ثم التوقف .
والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط كما قال بعضهم . لأن خفاء ترجيح أحد الحديثين المتعارضين على الآخر أمر نسبي قد يخفى على شخص ويظهر لغيره (٢)

النسخ وما يعرف به

النسخ لغة الإزالة والنقل تقول : نسخت الشمس الظل إذا أزالته ونسخت الكتاب إذا نقلته .

(١) نزهة النظر ص ٤٩ .

(٢) نفس المرجع ص ٥١ .

٤٣ - في رسمه المنسوخ أو لم يُعرف فارجع إلى الترجيح فيه أو وقف

واصطلاحاً : رفع حكم شرعى بدليل شرعى متأخر عنه . والناسخ هو ما دل على الرفع المذكور وتسميته ناسخاً مجاز لأن الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى .

يعرف النسخ بأمر منها :

(أ) نص الشارع على ذلك وهو الأصرح كحديث : كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها . رواه مسلم والأربعة ^(١) .

(ب) إخبار الصحابي بذلك كقول جابر رضي الله عنه : كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار ^(٢) .

(ج) ما عرف بالتاريخ وهو كثير . وأما ما رواه الصحابي المتأخر إسلاماً مخالفاً لما رواه المتقدم عنه في الإسلام فلا يدل على النسخ لاحتماله سماع ذلك عن صحابي آخر أقدم من ذلك المتقدم في الإسلام أو سمعه من مثله فأرسل . والإجماع ليس بناسخ بل يدل على النسخ ^(٣) .

★ ★ ★

(١) رواه مسلم في باب استئذان النبي ﷺ في زيارة قبر أمه ص ٦٥ ج ٣ وأبو داود في باب زيارة القبور ص ٢١٢ ج ٣ والنسائي في زيارة القبور ص ٢٣١ والترمذي وابن ماجه في زيارة القبور ص ١١٤ .

(٢) رواه أبو داود في باب ترك الوضوء بما مست النار ص ٣٢٧ ج ١ طباعة المكتبة السلفية بالمدينة المنورة . ورواه النسائي في باب ترك الوضوء مما غيرت النار ص ٢٥ .

(٣) نزهة النظر ص ٥١ .

الخبر المردود وأسباب رده وأقسامه

- ٤٤ - ثُمَّ لِمَا قَابَلَهُ أَقْسَامُ أَكْثَرُ مِنْهُ عَدُّهَا الْأَعْلَامُ
٤٥ - فَرَدَّهُ إِمَّا لِسَقْطٍ فِي السَّنَدِ أَوْ كَانَ عَنْ طَعْنٍ فَقُلْ فِيمَا وَرَدَ

ينقسم الخبر المردود إلى أقسام كثيرة منها ما له لقب خاص كالمضطرب والمقلوب والمنكر كما سيأتي . وقد بلغ بها الحافظ العراقي إلى نيف وأربعين قسما وهي ترجع في الجملة إلى سببين : أحدهما سقوط راو فأكثر من السند والثاني الطعن في بعض رواته .

« أنواع السقط في السند »

السقط من الإسناد نوعان : واضح جلي يحصل الاشتراك في معرفته وخفى لا يدركه إلا الجهابذة المطلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد والأول يعرف بعدم ملاقة الراوى لمن روى عنه إما لأنه لم يدرك عصره أو أدركه لكن لم يجتمع به وليس له منه إجازة ولا وجادة

ولذا يحتاج إلى علم التاريخ لتضمنه تحديد مواليذ الرواة ووفياتهم وأزمان طلبهم وارتحالهم (١) .

« أقسام المردود باعتبار السقط من السند »

المراد بالسقط من السند هو انقطاع سلسلة الإسناد بحذف راو فأكثر من رواته سواء كان سقوطا ظاهرا أو خفيا . وأقسام المردود بذلك ستة : أربعة منها تعود إلى السقط الواضح واثنان يعودان إلى السقط الخفى وهاك تفصيلها :

٤٦ - إِنَّ السَّقُوطَ وَأَضِيعَ وَخَافَى فَوَاضِحٌ إِنْ قُفِدَ التَّلَافِي

٤٧ - وَمِنْ هُنَا اخْتِيجَ إِلَى التَّارِيخِ مُعَرِّفًا مَلَاقِيَ الشُّيُوخِ

الأول : المعلق وهو لغة اسم مفعول من علق الشيء إذا ربطه به وجعله معلقا .
 واصطلاحا هو ما حذف من مبدأ اسناده راوٍ فأكثر وقد يحذف جميع السند .
 وعد المعلق من أقسام المردود للجهل بحال الراوى المحذوف منه وقد يحكم
 بصحته إن عرف بمجيئه من طريق آخر وهو ثقة .

مثال ذلك ما رواه البخارى فى باب ما يذكر فى الفخذ بقوله :
 وقال أبو موسى : غطى النبى ﷺ ركبتيه حين دخل عثمان . (٢)
 فهذا حديث معلق حيث حذف البخارى جميع إسناده سوى الصحابى وهو
 أبو موسى الأشعرى رضى الله عنه .

« حكم المعلقات فى الصحيحين »

المعلق من أقسام الخبر المردود فى الجملة لكن إن وجد فى كتاب التزم
 صحته مثل صحيح البخارى وهو فيه كثير ، وفى كتاب مسلم قليل جدا .
 فهذا له حكم خاص وهو :
 أن ما كان منه بصيغة الجزم نحو : قال وذكر وروى مبنيا للمعلوم فهو حكم
 بصحته عمن أضيف إليه .

وما كان منه بصيغة التمرىض نحو : قيل وذكر وروى مبنيا للمجهول فليس

(١) رواه البخارى ص ١٦٦ ج ١ وقد رواه موصولا فى المناقب ص ١٨ ج ٥ .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح .

- ٤٨ - فَالْسَّقْطُ إِنْ كَانَ مِنَ الْمَبَادِي مِنَ الَّذِي صَنَّفَ بِالِإِسْنَادِ
 ٤٩ - فَإِنَّهُمْ يَدْعُونَهُ مُعَلِّقًا أَوْ كَانَ مِنْ آخِرِهِ نِلَتْ التَّقْيِ

جزم بصحته عن المضاف إليه بل يوجد فيه الصحيح والحسن والضعيف لكن وجوده في كتاب صحيح يؤنس به . وعلى الناظر إذا أراد الاستدلال به أن ينظر في أحوال رواته (١) وللحافظ ابن حجر في ذلك مصنف لطيف سماه تغليق التعليق .

والثاني : المرسل وهو لغة اسم مفعول من أرسل الشيء إذا أهمله وأطلقه واصطلاحاً هو : ما رفعه التابعي إلى رسول الله ﷺ كأن يقول : قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا أو فعل بحضرته كذا .

هذا عند المحدثين وأما أهل الفقه والأصول فالمرسل في اصطلاحهم هو غير المتصل فيعم المنقطع والمعضل ونحوهما (٢) .

وعند المرسل من أنواع الخبر المردود لما ذكر في المعلق وهي الجهالة بحال الراوي المحذوف منه لاحتماله أن يكون صحابياً أو تابعياً . وعلى الأخير يحتمل أن يكون ثقة أو غير ثقة .

« حكم الخبر المرسل »

ذهب إلى رد المرسل جمهور أهل الحديث وكثير من الفقهاء وأهل الأصول ومستندهم في ذلك هو أن رواية المجهول المسمى إذا كانت لا تقبل فرواية المرسل أولى بذلك . لأن المروي عنه محذوف مجهول العين والحال وروى عن الأئمة الثلاثة : أبى حنيفة ومالك وأحمد في رواية عنه قبول المرسل مطلقاً .

(١) تدريب الراوى ص ١٩٥ ج ١ .

(٢) نفس المرجع ص ١٩٨ ج ١ .

٥٠ - وَكَانَ بَعْدَ التَّابِعِيِّ فَيُذَعَّى بِالْمُرْسَلِ الْمَعْرُوفِ أَوْ كَانَ سِوَى

وحجة هؤلاء أن السكوت عن الراوى مع عدالة الساكت عنه وعلمه بأن روايته يترتب عليها حكم شرعى إخبار منه بعدالة الراوى المحذوف حتى بالغ بعضهم فقال : إن المرسل أقوى من المسند لأن من أسند الخبر فقد أحالك على سنده والنظر فى أحوال رواته والبحث عنهم وأما من أرسله مع علمه وثقته ودينه وأمانته فقد قطع لك بصحة الخبر وكفاك مؤنة البحث عن أحوال رواته (١) .

وذهب بعض أهل العلم منهم الإمام الشافعى إلى قبول مراسيل كبار التابعين مثل سعيد بن المسيب إذا انضم إلى المرسل ما يؤيده كأن يسند من جهة أخرى أو يوافق قول صحابى أو يفتى بمقتضاه أكثر أهل العلم .

وهذا الخلاف كله فى حكم غير مراسيل الصحابة رضى الله عنهم .
وأما مرسل الصحابى فالمذهب الصحيح الذى عليه الجمهور هو أنه حجة لأن رواية الصحابة عن غيرهم نادرة وإذا رووا بينها (٢) .

والثالث : المعضل وهو لغة اسم مفعول من أعضله الأمر : غلبه وأعياه ، فكان المحدث أعضله الحديث وأعياه فلم ينتفع به من يرويه .

واصطلاحاً هو : ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالى .

مثال ذلك ما رواه مالك فى الموطأ بقوله بلغنى أن أبا هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق .

(١) نفس المرجع ص ١٩٨ ج ١ .

(٢) تدريب الراوى ص ٢٠٧ ج ١ .

٥١ - هَذَيْنِ فَأَنْظُرْ إِنْ يَكُنْ بَاثْنَيْنِ فَصَاعِدًا مَعَ الْوَلَا فِي ذَيْنِ

قال الحاكم في معرفة علوم الحديث : هذا حديث معضل حيث روى خارج الموطأ عن مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أنى هريرة رضى الله عنه (١) .

والرابع : المنقطع وهو اسم فاعل من الانقطاع وهو عدم الاتصال

واصطلاحاً هو : ما حذف من إسناده راو فأكثر لا على التوالى .

مثال ذلك ما رواه عبد الرزاق عن الثوري عن أنى إسحاق عن زيد بن يُثييع عن حذيفة رضى الله عنه مرفوعاً : إِنْ وَلِيْتُمُوهَا أَبَا بَكْرٍ فَقَوَى أَمِين (٢) .

فهذا حديث منقطع سقط من وسط إسناده راو واحد وهو شريك حيث يروى عن الثوري عن شريك عن أنى إسحاق .

والخامس : المدلس وهو اسم مفعول من التدليس وهو إخفاء العيب مأخوذ من الدلس بالتحريك وهى الظلمة وسمى بذلك الخبر لأن المدلس أظلم أمره على الناظر لتغطيته وجه الصواب (٣) .

« أنواع التدليس »

التدليس نوعان : الأول تدليس الإسناد وهو أن يسند الراوى عن لقيه ما لم يسمعه منه بلفظ محتمل كعن وقال وليس له منه إجازة ولا وجادة .

(١) معرفة علوم الحديث .

(٢) رواه أحمد وأحمد والبخاري . ورجال البزار ثقات ، انظر مجمع الزوائد ص ١٧٦ ج ٥ .

(٣) توضيح الأفكار ص ٣٤٦ ج ١ .

٥٢ - فَإِنَّهُ الْمُعْضَلُ ثُمَّ الْمَنْقَطَعُ مَا لَا تَوَالِي فِي السَّقُوطِ فَاسْتَمِعْ

وهو أنواع منها تدليس التسوية وهي أن يروى الراوى حديثا عن ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر فيسقط الضعيف ويرويه عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل فيستوى الإسناد كله ثقات ولذلك سمي بالتسوية .

وهو شر أنواع تدليس الإسناد لأن شيخه الثقة قد لا يكون معروفا بالتدليس فلا يحترز الواقف على السند عن عنعنته ونحوها من الألفاظ المحتملة ويكون هذا المدلس نفسه قد صرح بالسماع عن شيخه فأمن بذلك من تدليسه وفي ذلك غرر شديد ومن عرف بذلك من الرواة : بقية بن الوليد ، والوليد بن مسلم (١) .

ومنها تدليس العطف وهو أن يروى الراوى عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ لهما ويكون الراوى قد سمع من أحدهما دون الآخر فيصرح بالسماع عن الأول ويعطف عليه الثاني موها أنه حدث عنه بالسماع أيضا ، وإنما حدث بالسماع عن الأول ونوى القطع وقال : وفلان أى حدث فلان . ومن عرف بذلك : هشيم بن بشير أخرج له الستة (٢) .

ومنها تدليس القطع ويسمى تدليس الحذف ، وصورته أن يقول الراوى حدثنا ثم يسكت ثم يقول فلان عن فلان ويسوق الإسناد .

مثل لذلك الحافظ ابن حجر بما فى الكامل لابن عدى عن عمر بن عبيد الطنافسى أنه كان يقول : حدثنا ثم يسكت ثم يقول : هشام بن عروة عن عائشة (٣) .

(١) فتح المغيث ص ٨٨ ج ١ .

(٢) توضيح الأفكار ص ٣٧٥ ج ١ .

(٣) توضيح الأفكار ص ٣٧٦ ج ١ .

٥٣ - وَسَمُّوا الْخَافِيَ بِالْمُدْلَسِ وَرَبَّمَا يَاتِيكَ بِالْمُلْتَبِسِ

والنوع الثاني تدليس الشيوخ : وهو أن يذكر الراوى شيخه بما لم يشتهر به عند الناس من اسم أو كنية أو لقب أو نحو ذلك .

وهذا لا يختص بشيخه الذى سمعه منه ، بل لو فعل ذلك فى شيخه أو فىمن فوقه من الرجال كان حكمه كذلك (١) .

مثال ذلك قول البخارى فى الذهلى : حدثنا محمد بن عبد الله فينسيه إلى جده وشهرته محمد بن يحيى الذهلى .

« حكم التدليس »

قد ذم تدليس الإسناد أكثر أهل العلم وهو مكروه جدا وكان شعبة بن الحجاج أشدهم ذما له . فقد روى الإمام الشافعى عن شعبة أنه قال : التدليس أخو الكذب .

ودون تدليس الإسناد فى الكراهية تدليس الشيوخ . وتختلف كراهية هذا القسم باختلاف الداعى على ذلك فشر الدواعى عليه أن يكون المروى عنه ضعيفا فيدلسه حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء .

ومن الدواعى عليه أيضاً كون المروى عنه صغير السن عن الراوى أو تأخرت وفاته وشاركه فيه من دونه .

ومن الدواعى لإيهام كثرة الشيوخ ، يروى عن الشيخ الواحد فيذكره تارة

(١) فتح المغيث ص ٨٦ ج ١ .

٥٤ - كَعَنَ وَقَالَ مِنْ كَلَامٍ يَحْتَمَلُ لِقَاءَهُ لِنَاقِلٍ عَنْهُ تَقَلُّ

بصفة وتارة بصفة أخرى موها أنه غير الأول . ومن عرف بذلك الخطيب البغدادي في تصانيفه (١) .

« حكم رواية من عرف بالتدليس »

اختلف في قبول خبر من عرف بالتدليس من الرواة ، فقال بعض أهل العلم يرد مطلقاً لأن التدليس نفسه جرح . والصحيح الذي عليه الأكثر هو أنه إن صرح بالسماع فخبه مقبول محتج به وإن أتى بلفظ محتمل كعن وقال فحكمه حكم الخبر المرسل .

وفي الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث هذا الضرب كثير نحو قتادة والأعمش والسفيانين وهشيم بن بشير وغيرهم . وهذا لأن التدليس ليس كذباً وإنما هو ضرب من الإيهام بلفظ محتمل (٢) .

والسادس : المرسل الخفي وهو اصطلاحاً ما رواه الراوى عن عاصره ولم يعرف لقاءهما بلفظ موهم للاتصال كعن وقال وليس له منه إجازة ولا وجادة .

مثال ذلك ما رواه ابن ماجه من طريق عمر بن عبد العزيز عن عقبة بن عامر رضى الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : رحم الله حارس الحرس (٣) .

فإن عمر لم يلق عقبة ، قاله الحافظ المزي في الأطراف . والفرق بين التدليس

(١) فتح المغيث ص ٨٧ ج ١ .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٦٧ .

(٣) رواه ابن ماجه في باب فضل الحرس ص ٢٠٤ .

٥٥ - والمُرْسَلُ الخَفِيُّ مِنَ الْمُعَاصِرِ لَمْ يَلْقَ مَنْ عَاصَرَهُ فَذَاكَ

والإرسال الخفي هو أن التدليس يختص بمن عرف لقاءه للمرور عنه وفي الإرسال الخفي عرفت المعاصرة بينهما دون اللقاء .

ولم يفرق بينهما بعض أهل العلم والصواب هي التفرقة بينهما لأن المحدثين مطبقون على أن رواية المخضرمين مثل أبي عثمان النهدي وقيس بن أبي حازم عن النبي ﷺ من قبيل الإرسال .

ولو كان يكفي مجرد المعاصرة في التدليس كما هو ظاهر كلام الشيخ ابن الصلاح والنووي في التقريب والعراق في فتح المغيث لكان هؤلاء مدلسين قطعاً (١) .

وممن شرط اللقاء في التدليس الإمام الشافعي والحافظ البزار وهو ظاهر كلام الخطيب في الكفاية .

ويعرف عدم اللقاء بإخبار الراوي نفسه بذلك أو بحزم إمام مطلع من أئمة هذا الشأن .

ولا يكتفى في ذلك بزيادة راو فأكثر وقعت بين الراوي والمرور عنه في بعض طرق الحديث لاحتمال أن يكون ذلك من باب المزيد في متصل الأسانيد (٢) .

ومن المؤلفات في ذلك : كتاب التفصيل لمبهم المراسيل للخطيب .

★ ★ ★

(١) نزهة النظر ص ٥٧ .

(٢) نفس المرجع ص ٥٨ .

أنواع الخبر المردود بسبب الطعن في الراوى

٥٦ - وَالطُّعْنُ إمَّا أَنْ يَكُونَ بِالْكَذِبِ فَسَمِّهِ الْمَوْضُوعَ وَالتَّرْكَ يُجِبُ

الطعن لغة مصدر طعن في الرجل وعليه بالقول يطعن بالضم والفتح إذا عابه ومنه الطعن في النسب (١).

والمراد بالطعن جرح الراوى والخط عنه لعدم عدالته أو عدم ضبطه وقد تقدم معناهما .

ومجموع أسباب الطعن في الراوى عشرة . خمسة منهما تتعلق بعدالته ، وخمسة تتعلق بضبطه .

فالخمسة التى تعود إلى العدالة هى الكذب والتهمة به والفسق والبدعة والجهالة .

والخمسة التى تعود إلى الضبط هى : فحش الغلط وكثرة الغفلة والوهم ومخالفة الثقات وسوء الحفظ .

وترتيبهما حسب القوة كالآتى : الكذب والتهمة به وفحش الغلط وكثرة الغفلة والفسق والوهم ومخالفة والجهالة والبدعة وسوء الحفظ (٢) .

الأول كذب الراوى على رسول الله ﷺ . ويسمى خبر الكاذب عليه الموضوع .

تعريف الموضوع وحكم روايته :

الموضوع لغة اسم مفعول من وضع الشيء وضعاً : اختلقه (٣) .

(١) لسان العرب ص ١٦٦ ج ٣ .

(٢) نزهة النظر ص ٥٨ / ٥٩ .

(٣) لسان العرب .

٥٧- أو تُهَمَّه كَانَتْ بِهِ لِمَنْ رَوَى فَإِنَّهُ الْمَتْرُوكُ إِسْمًا لَا سِيَوَى

واصطلاحاً هو الخبر المختلق المكذوب على رسول الله ﷺ .

ويحكم على الخبر بالوضع بالظن الغالب لابلقطع إذ يجوز أن يصدق الكاذب كما يجوز أن يكذب الصادق لكن للأئمة النقاد ملكة قوية يدركون بها ذلك .
وتحرم رواية الخبر الموضوع على العالم بحاله بالاتفاق إلا مقرونا ببيان وضعه وكشف عواره لقول النبي ﷺ : من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين . رواه مسلم في مقدمة صحيحه .

دواعي الوضع

دواعي الوضع كثيرة منها :

قصد التقرب إلى الله سبحانه بترغيب الناس إلى طاعة الله وترهيبهم عن معصيته ، كما فعل بعض المنسويين إلى الزهد والصلاح .
وهؤلاء شر الوضعيين وأشدّهم بلاء لأن الناس يقبلون منهم لانتسابهم إلى الصلاح مثل أنى عصمة نوح بن أمي مريم المروزى قاضى مرو الملقب بنوح الجامع ، أخذ الفقه عن أمي حنيفة وابن أمي ليلي .
قيل له : من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما في فضائل القرآن سورة سورة وليس هذا عند أصحاب عكرمة ؟
قال : رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أمي حنيفة ومغازى ابن إسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة (١) .

ومنها التزلف إلى الطبقة الحاكمة بوضع ما يوافق هواهم كقصّة غياث بن إبراهيم النخعي دخل على الخليفة المهدي العباسي وهو يلعب بالحمام فساق سنده إلى النبي ﷺ أنه قال : لاسبق إلا في نصل أوخف أو حافر أو جناح . فزاد في الحديث أو جناح .

فعرف المهدي أنه كذب لأجله فأقر بذبح الحمام . والحديث رواه الأربعة بدون الزيادة الموضوعة .

ومنها عدم الدين مثل الزنادقة الذين وضعوا أحاديث ليضلوا الناس مثل عبد الكريم بن أبي العوجاء ومحمد بن سعيد المصلوب وبيان بن سمعان . ومنها التكسب والارتزاق بما يضع من الأخبار كما هو شأن القصاص . ومنها الانتصار للرأى .

ومنها الإغراب لقصد الشهرة .

هذا والكذب على رسول الله ﷺ حرام مطلقا باتفاق أهل العلم إلا ما نقل عن بعض الكرامية وبعض المتصوفة الجهلة من جواز الوضع في الترغيب والترهيب وهو خطأ نشأ عن جهل قائله وبالعن أبي محمد الجويني ^(١) فكفر من تعمد الكذب على رسول الله ﷺ ^(٢) .

(١) هو أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني ، والد إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله . من علماء التفسير والفقه واللغة . نسبة إلى جوين بالضم من نواحي نيسابور مات سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة . الأعلام للزركلي ص ٢٩٠ ج ٤ .

(٢) نزهة النظر ص ٦٣ ، وإسبال المطر ص ٨٠ .

ما يعرف به الوضع

يعرف الوضع بأمر كثيرة منها :

إقرار الوضع نفسه بذلك مثل نوح بن أبي مريم المروزي وميسرة بن عبد ربه الفارسي .

ومنها ما ينتزل منزلة الإقرار كأن يحدث عن شيخ ويعلم أن وفاة الشيخ كان قبل أن يولد الراوى والحديث لا يعرف إلا من طريقه عن ذلك الشيخ .

ومنها أن يكون المروى مخالفا للعقل أو الحس والمشاهدة غير قابل للتأويل .
مثال ذلك ما رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال :

إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعا وصلت خلف المقام (١) .

ومنها أن يكون المروى مناقضا للقرآن أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعى .

ومنها أن يتضمن المروى وعيدا شديدا على أمر صغير أو وعدا عظيما على أمر حقير .

وهذا كثير فى أحاديث القصاص المولعين بوضع الأخبار يستميلون بها قلوب العوام إليهم .

ومنها أن يكون المروى خبرا عن حادث عظيم تتوفر الدواعى على نقله .

مثل حصر العدو الحجاج عن مكة المكرمة ثم لا ينقل ذلك الخبر إلا شخص واحد (٢) .

(١) الميزان للذهبي ص ٥٦٥ ج ٢ .

(٢) توضيح الأفكار ص ٩٣ ج ٢ .

وقال الحافظ أبو الفرج الجوزي :

مأحسن القول : إذا رأيت الحديث يبين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع .

قال ومعنى مناقضته الأصول : أن يكون خارجا عن دواوين الإسلام ومن المسانيد والكتب المشهورة ^(١) .

وقال الربيع بن خيثم التابعي الجليل : إن للحديث ضوءا كضوء النهار تعرفه ، وظلمة كظلمة الليل تنكره ^(٢) .

ولقد قيل للإمام عبد الله المبارك : هذه الأحاديث الموضوعية ؟

فقال : تعيش لها الجهابذة ، (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) ^(٣) .

ويكون المروى في الغالب من كلام الواضع نفسه وقد يأخذ من كلام غيره كبعض السلف أو بعض الحكماء ونحوهم فيجعله حديثا كحديث : حب الدنيا رأس كل خطيئة .

فهذا لا أصل له من كلام النبي ﷺ وقد قيل إنه من كلام عيسى عليه السلام ، ونسبه بعضهم للمالك بن دينار وبعضهم لجندب البجلي .

ومثل حديث : المعدة بيت الداء والحمية رأس الداء .

(١) تدريب الراوى ص ٢٧٧ ج ١ وإسبال المطر ص ٧٨ .

(٢) فتح المغيث ص ١٣٦ ج ١ .

(٣) نفس المرجع ص ١٣٠ ج ١ .

٥٨ - أَوْ غَلَطٍ فِيهِ يَكُونُ فَاحِشًا أَوْ غَفْلَةً، أَوْ يَفْعَلُ الْفَوَاحِشَ

فهذا من كلام بعض الأطباء (١) .

والثاني : تهمة الراوى بالكذب وذلك أن لا يعرف الحديث إلا من جهته ويكون مخالفا للقواعد المعلومة من الدين بالضرورة أو عرف الراوى بالكذب في كلامه العادى وإن لم يظهر منه الكذب في الحديث النبوى .

ويسمى حديث المتهم بالكذب : المتروك وهو دون الموضوع . ومن أمثله أحاديث عمرو بن شمر ، عن جابر الجعفى ، عن الحارث ، عن علي بن أبى طالب رضى الله عنه .

والثالث من أسباب الطعن فى الراوى : كونه فاحش الغلط . والرابع كونه كثير الغفلة . والخامس أن يتبين فسقه بغير الكذب من قول أو فعل مما لم يبلغ الكفر .

وأما الفسق بالمعتقد فسيأتى حكمه .

وحديث هؤلاء يسمى المنكر على رأى من لا يشترط فى المنكر قيد المخالفة وقد سبق ذكره .

ومثال المنكر مارواه النسائى وابن ماجه من طريق أبى زكير يحيى بن محمد البصرى عن هشام بن عروة عن عائشة رضى الله عنهما مرفوعا : كلوا البلع بالتمر كلوا الخلق بالجديد فإن الشيطان يغضب ويقول بقى ابن آدم حتى أكل الخلق بالجديد . رواه ابن ماجه .

٥٩ - مما به يَفْسُقُ فاذْغُ الْكُلَّ بِمُنْكَرٍ، أَوْ وَهْمِهِ فِي الْإِمْلَا

قال النسائي : هذا حديث منكر تفرد به أبو زكير يحيى بن محمد وهو ممن لا يقبل تفرده (١) .

والسادس من الأسباب وهم الراوى فى التحديث ، بأن يروى الحديث على على سبيل التوهم .

يقال : وهم فى الحساب وغيره يوهم وهما . وقد تفتح الهاء إذا غلط فيه وسها (٢) .

والوهم كما يقع فى إسناد الحديث وهو الأكثر وذلك برفع موقف أو وصل منقطع ونحو ذلك يقع أيضا فى متنه بإدخال حديث فى حديث آخر أو نحوه .

ويكون الوهم قادحا مثل الإعلال بالإرسال وغير قادح مثل الإعلال بوهم الراوى فى اسم أحد من الرواة مع ثبوت الإسناد على الصواب من غير طريق ذلك الراوى .

وضابط ذلك أن الخبر إما إن يكون فردا له إسناد واحد ، أو يكون له أكثر من إسناد . فالأول يلزم من القدح فى إسناده القدح فى متنه وبالعكس . والثانى لا يلزم من القدح فى أحدهما القدح فى الآخر (٣) .

ويسمى الخبر الذى اطلع فيه على وهم : المعل والمعلل والمعلول .

(١) رواه ابن ماجه فى باب أكل البلح بالتمر ص ٢٤٧ .

(٢) لسان العرب ص ٦٤٤ ج ١٢ .

(٣) توضيح الأفكار ص ٣٠ ج ٢ .

٦٠ - وَالْوَهْمُ إِنْ عُرِفَ بِالْقَرَائِنِ وَالْجَمْعُ لِلطَّرْقِ مَعَ التَّبَايُنِ

وقد جاء ذكر المعلول في كلام كثير من أئمة الحديث مثل البخارى والترمذى وابن عدى والدارقطنى وأبى يعلى الخليلي^(١) والحاكم وغيرهم . وقد أنكر ذلك بعضهم من جهة العربية وقالوا إن المعلول لغة اسم مفعول من : عله إذا سقاه الثانية .

والصواب : أنه يجوز أن يقال : عله فهو معلول من العلة إلا أنه قليل . ومن نقل ذلك الجوهري في صحاحه وقطرب في باب فعلت وأفعلت وابن القوطية في أفعاله^(٢) .

الخبر المعل : المعل لغة اسم مفعول من أعله إذا أصابه بعله . واصطلاحاً : هو ما اطلع فيه على علة غامضة تقدح في صحته مع ظهور السلامة منها^(٣) .

والعلة عندهم عبارة : عن سبب غامض خفى يقدح في صحة الحديث مع ظهور السلامة منها .

وقد تطلق العلة على غير ذلك من أسباب الرد ، مثل كذب الراوى وغفلته وسوء حفظه ونحوها ، مما ليس غامضاً خفياً وقد سمي الترمذى النسخ علة^(٤) .

(١) هو الخليل بن عبد الله بن أحمد أبو يعلى الخليلي الحافظ صاحب كتاب الإرشاد في علماء البلاد . مات سنة ست وأربعين وأربعمائة . الأعلام للزركلى ص ٣٦٨ ج ٢ .

(٢) توجيه النظر ص ٢٦٥ .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٨١ .

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٤ .

٦١ - فسمِّه معللاً وإن طُعِنَ بأنه خالف مؤثوقاً أمين

والطريق إلى معرفة العلة جمع طرق الحديث من مظانها ، ثم النظر في اختلاف رواته في الضبط والإتقان .

قال الخطيب أبو بكر : السبيل إلى معرفة علة الحديث : أن تجمع طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الضبط والإتقان .
وقال علي بن المديني : الباب إن لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه ^(١) .

ومن أمثلة العلة في السند وهي غير قاذحة في صحة المتن حديث يعلى بن عبيد الطنافسي أحد رجال الصحيح عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ : البيعان بالخيار - الحديث . فوهم يعلى ابن عبيد على سفيان في قوله : عمرو بن دينار وإنما المعروف من حديث سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر والحديث متفق عليه من طريق نافع عن ابن عمر .

قال ابن معين : يعلى بن عبيد ضعيف في الثوري ثقة في غيره ^(٢) .
ومن أمثلة العلة في المتن حديث أبي سعيد بن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً : لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا .
فقوله : ولا تنافسوا ، أدخله ابن أبي مريم من حديث آخر لمالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا تحسبوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا . الحديث

(١) توجيه النظر ص ٢٦٥ وتوضيح الأفكار .

(٢) فتح المغيث ص ١٠٨ ج ١ .

والحديثان متفق عليهما سوى لفظة : ولاتنافسوا انفرد بها مسلم .
 والمعل من أجل أنواع علوم الحديث وأدقها وأغمضها ولايقوم بمعرفته إلا من
 له فهم ثاقب وحفظ واسع ومعرفته تامة بالأسانيد والمتون وأحوال الرجال .
 ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أئمة هذا الشأن مثل علي بن المديني
 وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن أبي شيبة وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيان
 والدارقطني .

قال عبد الرحمن بن مهدي : لأن أعرف علة حديث أحب إلي من أن
 أكتب عشرين حديثا ليس عندي .
 ومن المصنفات في ذلك :

كتاب العلل لابن المديني وعلل الحديث لابن أبي حاتم والعلل لأحمد بن
 حنبل والعلل الكبير والعلل الصغير كلاهما للترمذي والعلل للدارقطني وهو أوسعها
 وأجمعها ^(١) .

والسابع من أسباب الطعن في الراوي : مخالفته للثقات ، وأشار إليه بقوله :
 وإن طعن بأنه خالف موثوقا أمن .
 وتتضمن المخالفة خمسة أنواع :
 الأول : المدرج .

تعريفه : المدرج لغة اسم مفعول من أدرج الشيء في الشيء : أدخله
 فيه .

(١) تدريب الراوي ص ٢٥٠ / ٢٥١ ج ١ .

٦٢ - فَإِنْ يَكُنْ غَيْرَ فِي السِّيَاقِ فَمُدْرَجُ الْإِسْنَادِ بِاتِّفَاقٍ

واصطلاحاً نوعان : الأول مدرج الإسناد وهو مما غير سياق إسناده .
أقسامه أربعة :

الأول : أن يكون عند الراوى حديثان مختلفان بإسنادين مختلفين فيرويها بأحدهما أو يروي أحدهما بإسناده الخاص به ويزيد فيه من الحديث الآخر مالمس منه ومثال الصورة الأخيرة ما سبق من حديث سعيد بن أبي مریم عن مالك عن ابن شهاب الزهري عن أنس أن رسول الله ﷺ قال : لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا . الحديث .

فقوله : ولا تنافسوا . مدرج في حديث مالك عن الزهري عن أنس أدرجه فيه ابن أبي مریم من حديث آخر لمالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه . أن رسول الله ﷺ قال : إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا تحسسوا ولا تجسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخوانا . والحديثان متفق عليهما من طريق مالك سوى لفظة : ولا تنافسوا . انفرد بها مسلم .

قال الحافظ الخطيب : وهم فيها ابن أبي مریم عن مالك عن ابن شهاب وإنما يرويها مالك عن أبي الزناد عن الأعرج (١) .

والثاني : أن يكون عند الراوى حديث بإسناد إلا طرفاً منه فيكون عنده بإسناد آخر فيرويهِ الراوى نفسه أو يرويهِ عنه غيره تاماً بالإسناد الأول .

(١) فتح المغيث ص ١٢١ / ١٢٢ ج ١ .

٧١ - أَوْ أَدَمَجَ الْمَوْقُوفَ بِالْمَرْفُوعِ فَمُذْرَجُ الْمُتَن لَدَى الْجَمِيعِ

ومنه أن يسمع الحديث من شيخه إلا طرفاً منه فيسمعه عنه بواسطة ثم يرويه الراوى نفسه أو يرويه عنه غيره محذوف الواسطة .

والثالث : أن يسمع الحديث عن جماعة مختلفين في إسناده فيجمع الكل على إسناد واحد ولا يبين اختلافهم .

والرابع : أن يسوق الإسناد فيعرض له عارض فيتكلم بكلام من عند نفسه فيظن بعض من سمعه أنه متن ذلك الإسناد فيرويه عنه كذلك .

مثال ذلك : مارواه ابن ماجه عن إسماعيل بن محمد الطلحي عن ثابت بن موسى الزاهد عن شريك عن الأعمش عن أنى سفيان عن جابر رضى الله عنه مرفوعاً : من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار ^(١) .

قال الحاكم : دخل ثابت على شريك وهو يملى ويقول :

حدثنا الأعمش عن أنى سفيان عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ وسكت ليكتب المستملى ، فلما نظر إلى ثابت قال : من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار . وقصد بذلك ثابتاً لزهده وورعه فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد ، فكان يحدث به .

وقال ابن حبان : إنما هو قول شريك فإنه قاله عقب حديث الأعمش عن أنى سفيان عن جابر : يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم ، فأدرجه ثابت في

(١) توضيح الأفكار ص ٦٧ ج ٢ .

الخبر ثم سرقه منه جماعة من الضعفاء كعبد الحميد بن بحر وعبد الله بن شبرمة وإسحاق بن بشر الكاهلي (١) .

والنوع الثاني مدرج المتن وهو ما أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل .
ويقع الإدراج في أول الحديث وفي وسطه وفي آخره وهو الغالب (٢) مثال
الإدراج في أول الحديث مارواه الخطيب من رواية أبي قطن وشبابه وفرقهما عن
شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :
أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار .

فقوله : أسبغوا الوضوء ، مدرج من كلام أبي هريرة فإنه فصل ذلك في
رواية البخاري عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة : أسبغوا
الوضوء ، فإن أبا القاسم ﷺ قال : ويل للأعقاب من النار .

قال الحافظ الخطيب : وهم أبو قطن وشبابه بن سوار في روايتهما عن
شعبة على ما سقناه وقد رواه الجهم الغفير عن شعبة مثل رواية آدم عنه .

ومثال الإدراج في الوسط حديث عائشة رضي الله عنها في بدء الوحي عند
البخاري : كان النبي ﷺ : يتحنث في غار حراء « وهو التعبد » الليالي ذوات
العدد . فقوله : وهو التعبد من كلام الزهري مدرج في الحديث .

ومثال الإدراج في آخر الحديث مارواه البخاري عن أبي هريرة مرفوعا :
للعبد المملوك أجران . والذي نفسى بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي
لأحببت أن أموت وأنا مملوك .

(١) تدريب الراوى ص ٢٨٧ ج ١ .

(٢) نفس المرجع ص ٢٧٠ ج ١ .

دواعى الإدراج وحكمه وما يعرف به

دواعى الإدراج كثيرة :

منها : تفسير الألفاظ الغريبة فى الحديث .

ومنها : استنباط حكم شرعى من الحديث .

ومنها : بيان حكم شرعى .

والإدراج فى الحديث غير جائز بجميع صوره ، إلا ما كان منه تفسير غريب فى الحديث كما فعل ذلك الزهرى وغيره من الأئمة .

ويعرف الإدراج بأمر منها :

(أ) أن يصرح بعض رواة الحديث بفصل تلك العبارة المدرجة ويضيفها إلى قائلها .

(ب) التنصيص على ذلك من الراوى نفسه أو من بعض الأئمة المطلعين .

(ج) أن يستحيل نسبة ذلك إلى النبى ﷺ (١) .

ومن المصنفات فى ذلك : الفصل للوصل المدرج فى النقل للخطيب ، وتقريب المنهج بترتيب المدرج للحافظ ابن حجر .

وهو تلخيص لكتاب الخطيب مع زيادات عليه (٢) .

(١) نزهة النظر ص ٦٨ .

(٢) نفس المرجع ص ٦٨ .

٦٤ - أَوْ كَانَ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فَإِنَّهُ الْمَقْلُوبُ فِي الْمَأْثُورِ

والثاني: المقلوب ويسمى المنقلب .

تعريفه وأقسامه :

المقلوب لغة اسم مفعول من قلب الشيء : حوله عن وجهه وصرفه عنه .
واصطلاحاً : ما انقلب فيه اسم راو أو لفظ في متنه على رآويه بالتقديم والتأخير ونحو ذلك : وهو نوعان : مقلوب الإسناد ومقلوب المتن .

فمن القلب في الإسناد ما يقع في أسماء الرواة بالتقديم والتأخير مثل مرة بن كعب وكعب بن مرة اسم أحدهما كاسم أب الآخر فيكون الأصل مثلاً : كعب ابن مرة فيقلبه أحد الرواة ويقول فيه : مرة بن كعب .

ومنه أن يكون الحديث مشهوراً براو فيجعل مكانه راو آخر من طبقته ، كحديث عن سالم جعل مكانه عن نافع .

ومن كان يفعل ذلك من الرضاعين : حماد بن عمرو النصيبى وهلول بن عبيد الكندى .

قال الحافظ العراقى : حديث رواه عمرو بن خالد الحرانى عن حماد بن عمرو النصيبى عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعاً : إذا لقيتم المشركين فى طريق فلا تبدؤهم بالسلاام - الحديث (١) .

(١) والذى فى الأذكار للنوى ، والترغيب والترهيب للمنذرى : عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال : لا تبدؤا اليهود ولا النصارى بالسلاام وإذا لقيتم أحدهم فى طريق فاضطروه إلى أضيقه . رواه مسلم .

٦٥ - وَرُبَّمَا لِلْإِمْتِحَانِ يُفْعَلُ عَمْدًا وَفِيهِ قِصَّةٌ لَا تُجْهَلُ

فهذا حديث مقلوب قلبه حماد بن عمرو أحد المتروكين . فجعله عن الأعمش وإنما هو معروف عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أنى هريرة رضى الله عنه كما رواه مسلم من رواية : شعبة والثوري وجريير وعبد العزيز الدراوردي كلهم عن سهيل (١) .

ومن أمثلة المقلوب متنا ما رواه مسلم من حديث السبعة الذين يظلمهم الله في ظله . يوم لا ظل إلا ظله وفيه : ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ماتنقق شماله . فهذا ما انقلب على بعض الرواة وإنما هو : حتى لا تعلم شماله ماتنقق يمينه . كما في الصحيحين .

ومن القلب أيضا أن يؤخذ إسناد متن فيجعل على متن آخر وبالعكس كما فعل أهل بغداد مع الإمام البخاري رحمه الله لما قدم بغداد وإليه أشار بقوله : وفيه قصة لا تجهل .

والقصة هي أن الإمام البخاري لما قدم بغداد عمد أهلها إلى مائة حديث فقلبوها متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا لإسناد هذا وإسناد هذا لمتن هذا وعرضوها على البخاري ، فرد متونها إلى أسانيدها وأسانيدها لمتونها فأقروا له بالحفظ وأذعنوا له بالفضل (٢) .

دواعي القلب وحكمه :

دواعي القلب في الحديث أمور منها :

(أ) قصد الإغراب ليرغب الناس في الرواية والأخذ عنه .

(١) فتح المغيث ص ١٣٨ ج ١ .

(٢) فتح المغيث ص ١٣٩ ج ١ .

٦٦ - أَوْ زَيْدٌ رَأَى سَمَّهُ الْمَزِيدَ فِي مُتَّصِلِ الْإِسْنَادِ فِيهِ وَانْكَفَى

- (ب) قصد امتحان المحدث والتأكد من حفظه وضبطه .
(ج) وقوع ذلك من غير قصد وتعمد .

وحكم القلب : أن ما كان للإغراب فهو غير جائز . وما كان للامتحان فهو يجوز بشرط أن يبين الصحيح قبل أن ينفض المجلس . وقد فعله شعبة وحماد بن سلمة وغيرهما من الأئمة .

وما وقع عن خطأ وسهو ففاعله معذور . وإذا كثر منه ذلك يخل بضبطه ويكون بذلك ضعيفا .

- ومن المصنفات في ذلك : كتاب رفع الازتياب للخطيب .
والثالث : المزيد في متصل الأسانيد :

تعريفه : المزيد لغة اسم مفعول من زاده زيادة والمتصل ضد المنقطع .
واصطلاحاً عبارة عن : زيادة راو فأكثر في أثناء سند ظاهره الاتصال .
والحكم في ذلك للإسناد الخالي عن الزيادة إذا كان من لم يزد أتقن ممن زاد وصرح في موضع الزيادة بالسماع لأن معه زيادة وهي إثبات سماعه منه .

وإذا فقد أحد الشرطين ترجحت الزيادة وحكم بانقطاع الإسناد الخالي عنها وكان معلا بالإسناد الذي فيه تلك الزيادة لأن الزيادة من الثقة مقبولة .

مثال ذلك ما رواه مسلم والترمذي من طريق عبد الله بن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن بسر بن عبيد الله قال : سمعت أبا إدريس الخولاني قال سمعت واثلة يقول :

سمعت أبا مرثد الغنوي يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها .

.....

فذكر أبى إدريس فى هذا الحديث وهم عن ابن المبارك لأن جماعة من الثقات روه عن ابن جابر عن بسر عن واثلة بلفظ الاتصال بين بسر وواثلة كما هو فى مسلم والترمذى أيضا والنسائى وأبى داود .

وحكى الترمذى عن البخارى قال : حديث ابن المبارك خطأ . إنما هو عن بسر بن عبيد الله عن واثلة هكذا روى غير واحد عن ابن جابر قال : وبسر قد سمع من واثلة بن الأسقع .

وقال أبو حاتم الرازى : يرون أن ابن المبارك وهم فى هذا . وسبب ذلك أن بسر يحدث كثيرا ما عن أبى إدريس الخولانى فغلط ابن المبارك فظن أن هذا الحديث أيضا مما روى عن أبى إدريس عن واثلة . قال : وقد سمع هذا بسر عن واثلة نفسه .

وقال ابن الصلاح : يجوز فى مثل ذلك أن يكون الراوى سمع ذلك الحديث من رجل بواسطة ثم سمعه منه نفسه قال : فيكون بسر فى هذا قد سمعه من أبى إدريس عن واثلة ثم لقى واثلة نفسه فسمعه منه . كما جاء مثله مصرحا فى غير هذا الحديث .

قال : فالظاهر لمن وقع له مثل ذلك أن يذكر السماعين له ، وإلا حملناه على المزيد فى متصل الأسانيد .

وقد وقع فى هذا الحديث وهم آخر ممن دون ابن المبارك بزيادة راو آخر فى إسناده ، فقال فيه : عن ابن المبارك قال حدثنا سفيان عن ابن جابر حدثنى بسر قال : سمعت أبا إدريس قال سمعت واثلة .

٦٧ - أَوْ كَانَ إِنْدَالًا بِلا مُرْجَعٍ فَسَمَّهِ مُضْطَرِبًا وَاطَّرَحَ

فذكر سفيان في هذا وهم ممن دون ابن المبارك لأن جماعة الثقات رواه عن ابن المبارك عن ابن جابر من غير ذكر سفيان : منهم عبد الرحمن بن مهدي وحسن بن الربيع وغيرهما وصرح بعضهم بلفظ الأخبار بينهما (١) .

ومن المصنفات في ذلك : تمييز المزيد في متصل الأسانيد للخطيب البغدادي .

والرابع : الْمُضْطَرِبُ :

تعريفه : المضطرب اسم فاعل من اضطرب الأمر : اختل ، أو من اضطرب القوم : اختلفت كلمتهم (٢) .

واصطلاحاً هو : ما روى على أوجه مختلفة متساوية في القوة سواء كان ذلك من راوٍ واحد أو من جماعة .

وقد يقع الاضطراب في السند وفي المتن وفي كليهما ويوجب ضعف الحديث لإشعاره بعدم الضبط .

ثم إن ترجح أحد الوجوه المختلفة بضبط راويه أو كثرة صحبته للمروى عنه أو لغير ذلك من وجوه الترجيح ، فالحكم للوجه الراجح ولا يوصف الحديث حينئذ بالاضطراب ولا يكون له حكمه (٣) .

مثال : الاضطراب في السند حديث أبي بكر رضي الله عنه أنه قال :

(١) فتح المغيث ص ٢٦ / ٢٧ ج ٤ .

(٢) لسان العرب ص ٥٤٤ ج ١ .

(٣) فتح المغيث ص ١١٣ ج ١ ، ومقدمة ابن الصلاح ص ٨٤ .

.....

يارسول الله أراك شيت ؟ قال : شيتى هود والواقعة والمرسلات وعم يتسألون وإذا الشمس كورت . رواه الترمذى .

قال الدارقطنى : هذا مضطرب فإنه لم يرو إلا من طريق أبى إسحاق وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه : فمنهم من رواه مرسلًا ومنهم من رواه موصولًا وبعضهم جعله من مسند أبى بكر وبعضهم جعله من مسند عائشة وبعضهم من مسند سعد بن أبى وقاص وغير ذلك . ورواته كلهم ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعذر (١) .

ومثال الاضطراب فى المتن حديث فاطمة بنت قيس قالت : سألتُ أو سئل النبى ﷺ عن الزكاة فقال : إن فى المال لحقا سوى الزكاة . رواه الترمذى هكذا عن طريق شريك عن أبى حمزة عن الشعبى عن فاطمة . ورواه ابن ماجه بالإسناد نفسه بلفظ : ليس فى المال حق سوى الزكاة . وقيل : لا يصلح هذا مثالا للمضطرب فإن أبا حمزة شيخ شريك ضعيف فهو مردود من جهة ضعف روايه لا من جهة اضطرابه . وشرط المضطرب أن يكون علة رده هو الاضطراب فيه لا غيره ولولاه لكان الحديث صحيحا .

وأيضًا فيمكن الجمع بأنها روت كلا اللفظين عن النبى ﷺ ويكون الحق المثبت هو المستحب كصدقة النفل وإكرام الضيف . ويكون الحق المنفى هو الواجب . والله أعلم (٢) .

(١) تدريب الراوى ص ٢٦٦ ج ١ وفتح المغيث ص ١١٥ ج ١ .

(٢) فتح المغيث ص ١١٥ ج ١ ، وتدريب الراوى ص ١٦٦ ج ١ .

٦٨ - أَوْ كَانَ بِالتَّغْيِيرِ لِلْحُرُوفِ مَعَ بَقَا سِيَاقِهِ الْمَعْرُوفِ

ومن المصنفات في ذلك . المقترَب في بيان المضطرب للحافظ ابن حجر رحمه الله .

والخامس : المصحف المحرف :

تعريفه : المصحف لغة اسم مفعول من التصحيف وهو الخطأ في الصحيفة أى الكتاب .

والمحرف اسم مفعول من التحريف وهو التغيير ^(١) .

واصطلاحاً هو : تحويل الكلمة عن هيئتها المتعارفة إلى غيرها بتغيير حرف أو أكثر مع بقاء صورة الخط في سياق الكلام .

ويقع ذلك في الإسناد وفي المتن وهو الغالب ^(٢) .

ولقد عنى الأئمة الجهابذة بمعرفة هذا النوع من أنواع الحديث مثل الإمام الدارقطني وعدوها مهمة جداً ، إذ هو من مزالق الأقدام ولا سيما الأسماء فإنه ليس للعقل فيها مجال ولا هى شئ يقاس أو يضبط بقواعد .

وكان المصحف المحرف يعد نوعاً واحداً إلى أن جعلهما الحافظ ابن حجر نوعين مختلفين وتبعه على ذلك بعض من جاء بعده وهما :

(١) اللسان ص ١٨٧ ج ٩ .

(٢) نزهة النظر ص ٧١ .

٦٩ - فَسَمِّهِ الْمُصَحَّفَ الْمُحَرَّفًا هَذَا ، وَحَرِّمْ مِنْهُمْ التَّصَرُّفًا

(أ) المصحف وهو ماغير فيه النقط مع بقاء صورة الخط .

مثال ذلك في السند حديث شعبة عن العوام بن مَرَجَم بالراء المهملة والجيم عن أبي عثمان النهدي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ :
لَتَوْذَنَ الْحَقُّونَ إِلَى أَهْلِهَا ، والحديث عند مسلم من طريق أبي هريرة صحفه يحيى بن معين فقال : العوام بن مزاحم بالزاء المعجمة والحاء المهملة .
ومثاله في المتن حديث : من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال - الحديث رواه مسلم صحفه أبو بكر الصولي فقال : شيئا من شوال بالمعجمة والتحتية .

(ب) المحرف وهو ماغير فيه الشكل مع بقاء صورة الخط .

مثال ذلك في السند إبدال عقيل مكبرا بعقيل مصغرا وبالعكس :
ومثاله في المتن حديث جابر رضي الله عنه : رمى أبيي يوم الأحزاب في أكحله الحديث .

حرفه غندر أحد الراوة فقال : رمى أبي بالإضافة وإنما هو : أبيي بن كعب وأبو جابر وهو عبد الله توفي في غزوة أحد رضي الله عنه .

ومن المصنفات في ذلك : تصحيفات المحدثين لأبي أحمد العسكري ^(١) والتصحيف للدارقطني .

(١) هو الحسن بن عبد الله بن سعيد أبو أحمد العسكري . خال أبي هلال العسكري ولد سنة ثلاث وتسعين ومائتين ومات سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة . الأعلام للزركلي ص ٢١١ ج ٢ .

٧٠ - بِالنَّقْصِ وَالْمُرَادِفِ الشَّهِيرِ لِلْمَتْنِ عَمْدًا فِيهِ بِالتَّغْيِيرِ

رواية الحديث بالمعنى واختصاره :

اختلف أهل العلم في رواية الحديث بالمعنى . فمنعها طائفة من أهل الحديث والفقه والأصول ، وجوزها بعضهم في غير حديث رسول الله ﷺ .

والأكثر على الجواز مطلقا منهم الأئمة الأربعة وذلك إذا قطع بأداء المعنى . وهذا القول هو الراجح تشهد لذلك أحوال الصحابة ومن بعدهم من السلف ، وتدلل عليه روايتهم القصة الواحدة بالألفاظ مختلفة .

ومن أقوى أدلته الإجماع على جواز شرح الشريعة للأعاجم بلغاتهم للعارف بها . فإذا جاز الإبدال بغير العربية فجوازه بها أولى .

وقال القاضي عياض : ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن أنه يحسن كما وقع للرواة قديما وحديثا .

هذا ولاشك أن الأولى والأفضل إيراد الحديث بلفظه دون تصرف فيه . وشرط جواز الرواية بالمعنى أن لا يكون المروى مما تعبد بلفظه وأن لا يكون من جوامع الكلم وأن يكون الراوى عالماً بالألفاظ ومدلولاتها خبيراً بما يحيل معانيها .

وهذا الخلاف كله في غير الكتب المصنفة فلا يجوز تغيير شيء منها لأنه ملك الغير ، ولأن الرواية بالمعنى رخص فيها لما في ضبط الألفاظ من حرج وذلك منتف عما اشتملت عليه الكتب .

وينبغي للراوى بالمعنى أن يقول عقب ذلك : أو كما قال النبي ﷺ أو ما أشبه ذلك من الألفاظ .

- ٧١ - إِلَّا لِمَنْ يَعْلَمُ الْمَعْنَى وَمَا يُجِئُ اللَّفْظَ وَالْمَبَانِي
 ٧٢ - فَإِنْ خَفِيَ مَعْنَاهُ أُخْتِيجَ إِلَى شَرْحٍ غَرِيبٍ مُوَضِّحٍ مَا أَشْكَلَا

روى ذلك عن أنس بن مالك وغيره من الصحابة رضى الله عنهم لما فى الرواية بالمعنى من الخطر (١) .

وكذلك اختلف فى اختصار الحديث ورواية بعضه دون بعض :

فمنع ذلك قوم مطلقا بناء على الرواية بالمعنى ومنعه قوم مع تجويزهم الرواية بالمعنى إذا لم يكن الراوى أو غيره رواه بتمامه قبل ذلك .

وجوزه بعضهم مطلقا والصحيح التفصيل وجوازه من العارف إذا كان ماتركه غير متعلق بما رواه بحيث لا يحتل البيان ولا تختلف الدلالة مثل الاستثناء والشرط والغاية ونحو ذلك .

ويجوز تقطيع المصنّف الحديث الواحد فى الأبواب بحسب الاحتجاج به على المسائل كل مسألة على حدة وقد فعله مالك والبخارى وغيرهما من الأئمة . ويجوز فى كتابة الأطراف الاكتفاء ببعض الحديث مطلقا ولو لم يفد (٢) .

وقوله : فَإِنْ خَفِيَ مَعْنَاهُ - البيت

يعنى أنه إذا وقع فى متن الحديث ماخفى معناه ولم يتبين إما لقلة الاستعمال أو دقة فى المدلول .

(١) تدريب الراوى ص ١٠٢ ج ٢ .

(٢) تدريب الراوى ص ١٠٥ ج ٢ .

٧٣- أَوْ جَهْلُهُ لِأَجْلِ نَعْتٍ يَكْثُرُ وَجَاءَ بِالْأَخْفَى وَمَا لَا يَشْهَرُ
٧٤- وَصَنَّفُوا الْمُوضِحَ فِي ذَا الْمَعْنَى أَزَالَ مَا أَشْكَلَ مِنْهُ عَنَّا

فالأول: يرجع فيه إلى الكتب المصنفة في غريب الحديث . مثل كتاب
غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام والفائق للزمخشري .
والنهاية لابن الأثير الجزري وهي أجمعها وأسهلها تناولا .
والثاني: يرجع فيه إلى ما صنف في شرح معاني الآثار
وبيان المشكل منها .

ومن صنف في ذلك الطحاوي والخطابي وابن عبد البر رحمهم الله .
الثامن من أسباب الطعن الجهالة: بالراوى .
تعريف الجهالة بالراوى وأسبابها : -

الجهالة لغة مصدر جهل الشيء جهالة : لم يعلمه .
والمراد بالجهالة بالراوى عدم معرفة عينه وشخصه أو حاله وصفته .
وتعود الجهالة بالراوى إلى ثلاثة أسباب : -

الأول : أن تكثر نعوته من اسم وكنية ولقب ونسب ونحو ذلك . فيذكر بغير
المشهور منها لغرض من الأغراض فيظن أنه شخص آخر

مثال ذلك : محمد بن السائب بن بشر الكلبي ، نسبة البعض إلى جده
فقال : محمد بن بشر وسماه البعض الآخر : حماد بن السائب وكناه بعضهم : أبا
نضر وبعضهم : أبا سعيد وبعضهم أبا هشام ، فأصبح يظن أنه جماعة وهو
شخص واحد .

ومن المصنفات في ذلك : الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب .

- ٧٥ - أو أَنَّهُ كَانَ مُقْلًا ثُمَّ لَا يَكْثُرُ عَنْهُ الْإِخْذُونَ النَّبَلَا
 ٧٦ - وَصَنَّفُوا الْوُحْدَانَ فِي هَذَا فَإِنْ لَمْ يُذَكَّرِ الْأِسْمُ اخْتِصَارًا فَاسْتَبْنِ
 ٧٧ - وَالْمُبْهَمَاتُ صُنِّفَتْ فِي هَذَا وَفِي سِوَاهَا لَمْ نَجِدْ مَلَاذَا

والثاني : - أن يكون الراوى مقلا في الحديث فلا تكثر الرواية والأخذ عنه
 مثل عمرو بن مَرْ وَجَبَّار الطائى وسعيد بن ذى جِذَان لم يرو عنهم غير أبى
 إسحاق السبيعي .

ومن المصنفات فى ذلك : الوُحْدَان بالضم للإمام مسلم صاحب الصحيح .
 تنبيه : الوُحْدَان اصطلاحاً هو من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد . وهو من
 أقسام المقل .

والفرق بين الوحدان وبين من يرو إلا حديثاً واحداً هو أنه قد يروى عنه
 أكثر من شخص وليس له إلا حديث واحد ، فلا يسمى حينئذ الوُحْدَان . وقد
 يوجد عكس ذلك بأن تكون له أحاديث كثيرة ولم يرو عنه إلا شخص واحد
 ويسمى حينئذ الوُحْدَان . فالنسبة بينهما عموم وخصوص من وجه .

وللبخارى مصنف خاص بالصحابة جمع فيه من ليس له منهم إلا حديث
 واحد نحو أبى اللحم الغفارى قال الحافظ المزى : له حديث واحد فى الاستسقاء .
 رواه الترمذى والنسائى .

ونحو : ربيعة بن عامر بن الهاد الأزدى ، قال المزى له حديث واحد وهو :
 أَلْظَوْا بِيَاذَا الْجَلال وَالْإِكْرَام . رواه النسائى .

والثالث : أن لا يسمى الراوى نحو : حدثنى شيخ أو رجل أو نحو ذلك .
 ويُسمى هذا المُبْهَم اصطلاحاً .

- ٧٨ - وَالْمُبْهَمُ الرَّاَوِيُّ فِي الْمَقْبُولِ وَلَوْ أَتَى بِلَفْظَةِ التَّعْدِيلِ
 ٧٩ - لَا يَقْبَلْنَ عَلَى الْأَصَحِّ حُكْمًا وَإِنْ يَكُنْ مَنْ قَدَّرَوِي مُسَمًّى
 ٨٠ - فَإِنْ تَرَأَ الْآخِذَ عَنْهُ وَاحِدًا أَوْ كَانَ اثْنَيْنِ رَوَوْا فَصَاعِدًا
 ٨١ - فَأَلَوُلُ الْمَجْهُولُ أَغْنَى عَيْنًا وَالثَّانِي الْمَجْهُولُ حَالًا فَيُنَا

المجهول وأنواعه وحكم كل نوع :

المجهول اصطلاحاً هو من لم تعرف عينه أو صفته وهو نوعان :
 الأول : مجهول العين وهو من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد .

واختلف في حكم روايته والذي عليه الجمهور من أهل العلم أنها لا تقبل
 لأن من شروط قبول الخبر عدالة راويه ومن لا تعرف عينه فكيف عدالته ؟ .
 وقيل تقبل إن وثقه أحد من الأئمة ولو كان موثقاً من انفرد بالرواية عنه إذا
 كان أهلاً لذلك . اختار هذا القول أبو الحسن ابن القطان في كتابه : بيان
 الوهم والإيهام

ورجحه الحافظ في شرح النخبة .

والثاني مجهول الحال وهو من روى عنه اثنان فصاعداً بدون التوثيق وهو

نوعان : -

أحدهما : مجهول العدالة ظاهراً وباطناً . واختلف أيضاً في حكم روايته
 على ثلاثة أقوال :

- (أ) ذهب الجمهور إلى عدم القبول لأن تحقق العدالة شرط في الراوى .
 (ب) تقبل مطلقاً لأن معرفة عينه هنا أغنت عن معرفة عدالته .
 (ج) تقبل إذا كان الراويان عنه لا يرويان إلا عن عدل .

وثانيهما : مجهول العدالة باطناً وهو عدلٌ في الظاهر وهو المستور عندهم

اصطلاحاً .

٨٢ - وَهُوَ الَّذِي يَدْعُوهُ الْمَسْتُورَا إِن لَّمْ يُوثَّقْ سَلْ بِهِ خَيْرَا

٨٣ - وَالْأَبْتَدَاغُ بِالَّذِي يُكْفَرُ يُرَدُّ مَنْ لَابَسَهُ وَيُزَجَّرُ

واختلف في حكم روايته فقبلها جماعة لأن مبنى الأخبار على حسن الظن بالراوى ولأن ظاهر المسلمين العدالة . ورجحه النووى فى شرح المهذب حيث قال :

إن الأصح قبول روايته ^(١) .

وذهب الأكثر إلى رد رواية المستور لأن الفسق مانع من قبول الرواية فلا بد من ظن عدم الفسق عند الراوى .

وذهب أبو المعالى إمام الحرمين إلى أنها توقف إلى استبانة حاله . ورجح ذلك الحافظ فى شرح نخبه الفكر .

تنبيه : العدالة الظاهرة هى ما يعرف بالخبرة الموجبة للظن والعدالة الباطنة هى ما يرجع إلى تزكية المزكين .

التاسع من أسباب الطعن فى الراوى: البدعة :

تعريفها : البدعة لغة : من بدع الشيء وابتدعه : أنشأه وأحدثه ^(٢) .

واصطلاحاً: ما ابتدع فى الدين بعد الإكمال . ويعم الأهواء والأعمال

المستحدثة بعد النبى ﷺ المخالفة لأصول الشريعة .

(١) توضيح الأفكار من ص ١٨٥ - ١٩٨ ج ٢ .

(٢) لسان العرب .

- ٨٤ - لَا بِالَّذِي فَسَقَ فَهُوَ يُقْبَلُ مالم يَكُن دَاعِيَةً وَيُنْقَلُ
٨٥ - رِوَايَةٌ تُقْوِي ابْتِدَاعَهُ هَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ الْجَمَاعَةُ

أنواع البدعة وحكم رواية المبتدع

البدعة نوعان : الأول : بدعة مكفرة يكفر صاحبها بسببها . والمعتمد في ذلك أن ينكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة أو يعتقد عكس ذلك وإلا فكل طائفة تبدع مخالفيها بل تبالغ فتكفرهم .

وروايته لاتقبل عند جمهور أهل العلم وهو الصحيح . لأن من شرط قبول الخبر الإسلام .

والثاني : بدعة مفسدة يفسق صاحبها بسببها كأغلب أهل الأهواء . واختلف في قبول روايته فقليل ترد مطلقاً لأنه فاسق ببدعته .

وقيل تقبل إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرته مذهبه أو لأهل مذهبه . ونسب ذلك القول إلى الإمام الشافعي حيث قال :-

أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم .

وذهب الجمهور إلى قبول روايته إذا لم يكن داعية إلى بدعته ، إلا إذا روى مايقوى بدعته فيرد على القول المختار (١) .

- ٨٦ - صَرَّحَ بِهِ شَيْخُ الْإِمَامِ النَّسَائِيُّ الْجَوْزَجَانِيُّ ثُمَّ خُذَ مِنْ نَبَائِي
٨٧ - بِأَنَّ سُوءَ الْحِفْظِ فِي الرُّوَاةِ قِسْمَانِ فِي مَقَالَةِ الْأَثْبَاتِ

نص على ذلك الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني شيخ
أبي داود والنسائي في كتابه : معرفة الرجال .

وقال الشيخ ابن الصلاح بعد ما ذكر هذه المذاهب الثلاثة في حكم قبول
رواية المبتدع الذي لا يكفر ببدعته : وهذا المذهب الثالث أعد لها وأولاها
والأول بعيد مباعد للشائع عند أئمة الحديث .

فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة .

وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول . والله
أعلم^(١) .

والعاشر من أسباب الطعن في الراوى : سوء الحفظ ويراد به أن لا يكون
غلط الراوى أقل من صوابه .

تعريف سىء الحفظ وأنواعه وحكم كل نوع :

سىء الحفظ عندهم هو : من لم تترجح إصابته على خطئه^(٢) وهو
نوعان : -

الأول : من نشأ على سوء الحفظ ملازماً له ذلك في جميع أحواله . فهذا
يسمى خبره الشاذ على رأى بعض أهل الحديث وهو مردود .

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٤ .

(٢) نزهة النظر ص ٧٩ .

- ٨٨ - مُلَازِمٌ فَالْشَّاذُّ مَا يَرَوِيهِ فِي رَأْيِ بَعْضٍ وَالَّذِي يَلِيهِ
 ٨٩ - طَارٍ وَذَا مُخْتَلِطٌ وَفَاقًا وَكُلُّ مَا نَظُمِي لَهُ قَدْ سَاقَا
 ٩٠ - مِنْ سَيِّئِ الْحِفْظِ وَمِنْ مَسْتَوِرٍ وَمُرْسِلٍ مُدْلِسٍ مَذْكُورٍ
 ٩١ - إِنْ تُوبِعَتْ بِمَنْ يُرَى مُعْتَبَرًا حُسْنِ مَجْمُوعِ الَّذِي قَدْ ذُكِرَ

والثاني : من طرأ عليه سوء الحفظ وعرضه لسبب من الأسباب مثل
 كبر السن أو ذهاب البصر أو ضياع الكتب أو نحو ذلك .
 فهذا يسمى عندهم المختلط .

وحكم روايته أن ما حدث به قبل اختلاطه وهو معلوم يقبل وما حدث
 به بعد الاختلاط لا يقبل . ومالم يتميز أو اشتبه أمره توقف فيه .

ثم أشار إلى أنه متى توبع كل من سيء الحفظ والمختلط الذي لم يتميز
 والمستور .

وهو : من يكون عدلا في الظاهر ولا تعرف عدالته باطنا .

وكذلك المرسل والمدلس بمن يعتبر ويخرج حديثه للمتابعة والاستشهاد
 كما سيأتى ذلك في ألفاظ الجرح والتعديل أصبح حديثهم حسناً لغيره باعتبار
 المجموع من المتابع بالكسر والمتابع بالفتح .

وقد سبق ذكر ذلك في مبحث الحسن .

تقسيم الخبر إلى : مرفوع وموقوف ومقطوع

- ٩٢ - وَإِنْ تَجِدْهُ يَنْتَهَى الْإِسْنَادُ إِلَى الرَّسُولِ خَيْرٌ مِنْ قَدْ سَادُوا
 ٩٣ - إِمَّا صَرِيحاً أَوْ يَكُونُ حُكْماً مِنْ قَوْلِهِ أَوْ أَخَوَيْهِ جَزْماً

السند بالتحريك لغة . المعتمد واصطلاحاً : الطريق الموصلة إلى المتن وهي سلسلة الرواة . والمناسبة بين المعنيين واضحة لاعتماد المحدث على ذلك في صحة الحديث وضعفه .

والإسناد مصدراً أسند الشيء إلى غيره . واصطلاحاً له معنيان :
 (أ) عزو الحديث ونسبته إلى قائله بسنده .

(ب) بمعنى السند المذكور وهو سلسلة الرواة .

ينقسم الخبر باعتبار منتهى سنده إلى ثلاثة أقسام : مرفوع وموقوف ومقطوع .

المرفوع . تعريفه وأنواعه :

المرفوع لغة اسم مفعول من رفع الشيء رفعاً وهو ضد الوضع والخفض
 كأن الحديث سمي بذلك لنسبته إلى صاحب المقام الرفيع ﷺ .

واصطلاحاً هو : ما أضيف إلى النبي ﷺ من : قول أو فعل أو تقرير صريحاً أو حكماً . ويكون متصلاً وغيره عند الجمهور . وأنواعه ستة وهي :

الأول : المرفوع القولي صريحاً مثل قول الصحابي : سمعت رسول الله ﷺ يقول كذا . أو يقول الصحابي أو غيره : كان رسول الله ﷺ يقول كذا .

والثاني : المرفوع القولي حكماً مثاله أن يقول الصحابي غير المعروف

- ٩٤ - أَوْ يَنْتَهَى إِلَى الصَّحَابِيِّ الَّذِي بِالْوَصْفِ بِالْإِيمَانِ قَدْ لَاقَى النَّبِيَّ
٩٥ - وَمَاتَ بَعْدَ مُسْلِمًا وَإِنْ أَتَى بِرِدَّةٍ تَخَلَّلَتْ أَوْ انْتَهَى

بالأخذ عن أهل الكتاب قولاً لا مجال للرأى والاجتهاد فيه ولا يتعلق ببيان غريب أو شرح مشكل . مثل إخباره عن الأمور الماضية كبداء الخلق وأخبار الأنبياء عليهم السلام أو أخباره عن الأمور الآتية مثل الملاحم والفتن وأحوال القيامة . وكذا إخباره عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص .

والثالث : المرفوع الفعلى صريحاً مثل أن يقول الصحابى : رأيت النبى ﷺ يفعل كذا . أو يقول الصحابى أو غيره : كان النبى ﷺ يفعل كذا .

والرابع : المرفوع الفعلى حكماً مثال ذلك أن يفعل الصحابى فعلاً لا مجال للرأى فيه . كصلاة علي بن أبى طالب رضى الله عنه الكسوف فى كل ركعة أكثر من ركوعين .

والخامس : المرفوع التقريرى صريحاً مثال ذلك أن يقول الصحابى : فعلت بحضرة النبى ﷺ كذا ، أو يقول الصحابى أو غيره فعل فلان بحضرة النبى ﷺ كذا . ولم يذكر إنكاره ﷺ لذلك .

والسادس : المرفوع التقريرى حكماً مثال ذلك أن يخبر الصحابى : أنهم كانوا يفعلون فى عهد النبى ﷺ كذا ولم ينكر عليهم ^(١)

٩٦- لِتَابِعِيْ وَهُوَ مَنْ يُلَاقِيْ أَيَّ صَحَابِيٍّ مَعَ الْوِفَاقِ

تنبيه : من قبيل المرفوع ماقال فيه التابعي عن الصحابي : يرفع الحديث أو يرويه وينميه أو يبلغ به أو نحو ذلك (١) .

مثال ذلك حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس رفعه : الشفاء في ثلاث : شربة عسل وشرطة محجم وكية نار وأنهى أمتي عن الكي . رواه البخاري وابن ماجه

وحديث : أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رواية : تقاتلون قوما صغار الأعين . الحديث رواه مسلم وغيره .

وحديث : مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال : كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى .

قال أبو حازم : لا أعلم إلا أنه يمتنى ذلك .

وحديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة يبلغ به قال الناس تبع لقريش . متفق عليه .

فكل ذلك كناية عن رفع الصحابي الحديث إلى النبي ﷺ وحكم ذلك عند أهل العلم بالحديث حكم المرفوع صريحا .

وكذلك قول الراوي عن التابعي : يرفع الحديث أو يبلغ به فذلك مرفوع أيضا ولكنه مرسل .

ومن الصيغ التي لها حكم الرفع عند الأكثر : قول الصحابي : من السنة كذا أو أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا (٢) .

(١) نزهة النظر ص ٨٤ .

(٢) نفس المرجع ص ٨٥ .

٩٧- وَالْكُلُّ بِالتَّصْرِيحِ أَوْ بِالْحُكْمِ كَمَا تَقْضَىٰ آتِفًا فِي نَظْمِي

٢ - الموقوف .

تعريفه : الموقوف لغة اسم مفعول من وقف الشيء : حبسه .

واصطلاحاً : مأضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير موقوفاً عليه ولم يتجاوز به إلى النبي ﷺ .

ومنه المتصل الإسناد وغير المتصل على غرار ماسبق في المرفوع .

وقد يطلق الموقوف على مأضيف إلى غير الصحابي مقيداً فيقال : هذا خبر موقوف على عطاء أو طاووس أو نحو ذلك .

تعريف الصحابي وما تعرف به الصحبة :

والصحابي والصاحب لغة المعاصر واختلف في معناه اصطلاحاً ومن أحسن ما عرف به هو : من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام ، ولو تخللت ردة على الأصح .

والمراد باللقاء في التعريف ما هو أعم من المجالسة والمماشة ، فيشمل من طالت صحبته للنبي ﷺ أو قصرت ، ومن روى عنه أو لم يرو عنه ومن غزا معه أو لم يغز معه ومن رآه رؤية من غير مجالسة أو لم يره لعارض كالعمى ونحوه .

والتعبير باللقاء أولى من التعبير بالرؤية كما عبر البعض ، حتى يشمل ابن أم مكتوم ونحوه من عميان الصحابة رضي الله عنهم .

٩٨- فَأَلَاوُلُ الْمَرْفُوعُ، وَالْمَوْقُوفُ يُدْعَى بِهِ الثَّانِي وَالْمَعْرُوفُ

واللقى كالجنس وقوله : مؤمنا به ، فصل خرج به من لقيه ﷺ وهو كافر أو لقيه وهو مؤمن بغيره من الأنبياء كأكثر أهل الكتاب .

وقوله : مات على الإسلام ، فصل آخر خرج به من ارتد بعد أن لقيه مؤمنا به ومات على الردة مثل عبد الله بن جحش وابن خطل .

وقوله : ولو تخللت ردة أى بين لقائه ﷺ مؤمنا به وبين موته على الإسلام ، فإن اسم الصحبة باق سواء رجع إلى الإسلام في حياته ﷺ أو بعده ، وسواء لقيه ثانيا أم لا .

وقوله : على الأصح ، إشارة إلى الخلاف في المسألة . ومما يدل على رجحان هذا القول هي قصة الأشعث بن قيس بن معدى كرب الكندى ، كان قد ارتد عن الإسلام ثم رجع إليه في خلافة الصديق رضى الله عنه فقبل منه ذلك أبو بكر وزوجه أخته أم فروة بنت أبى قحافة ولم يتخلف أحد عن ذكره في عداد الصحابة رضى الله عنهم (١) .

تنبيه : للمصحابة خصيصة وهي أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم ، بل ذلك مفروغ منه لكونهم جميعا على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة .

قال الله تعالى : (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم) . الآية سورة الفتح .

وقال سبحانه : (لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة) . الآية سورة الفتح .

٩٩- تَسْمِيَةُ الثَّالِثِ بِالْمَقْطُوعِ وَفِي سِوَاهُ لَيْسَ بِالْمَمْنُوعِ

وقال عز من قائل (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار) . الآية .
سورة التوبة والآيات كثيرة .

ومن السنة الشاهدة بذلك كثيرة منها حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : لا تسبوا أصحابى فوالذى نفسى بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مدّ أحدهم ولا تصيفه . متفق عليه .
وقد ذكر الحافظ أبو بكر الخطيب فى كتابه الكفاية فصلاً نفيساً فى ذلك وقال فيه :

عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم . ثم سرد الآيات الدالة على ذلك ثم قال ولا يحتاج أحد منهم رضى الله عنهم مع تعديل الله له إلى تعديل أحد من الخلق ^(١) .

أكثر الصحابة حديثاً

تنبيه : أكثر الصحابة حديثاً عن رسول الله ﷺ ستة وهم : أبو هريرة وابن عمر ، وعائشة ، وجابر بن عبد الله ، وابن عباس ، وأنس بن مالك رضى الله عنهم . قال الإمام أحمد بن حنبل : ستة من أصحاب النبى ﷺ أكثروا الرواية عنه . وعَمَرُوا وهم :

أبو هريرة ، وابن عمر ، وعائشة وجابر بن عبد الله ، وابن عباس ، وأنس ابن مالك . وأكثرهم حديثاً أبو هريرة وحمل عنه الثقات ^(٢) .

(١) الكفاية ص ٩٣ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦٥ .

١٠٠ - وَقَدْ يُسَمُّونَ الْأَخْيَرَيْنِ الْأَثَرُ وَالْمُسْنَدُ الْمَذْكُورُ فِي نَوْعِ الْحَبَرِ

العبادة الأربعة

قيل للإمام أحمد بن حنبل من العبادة ؟

فقال لهم : عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن الزبير ،
وعبد الله بن عمرو . قيل له : فأين ابن مسعود ؟ قال : لا ، ليس ابن مسعود من
العبادة لأنه تقدم موته وهؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم فإذا اجتمعوا على
شيء قيل : هذا قول العبادة . ويلتحق بعبد الله بن مسعود في ذلك سائر العبادة
المسمين بعبد الله من الصحابة وهم نحو من مائتين وعشرين نفساً (١) .

تعرف الصحبة بأمور :

الأول : التواتر مثل الخلفاء الأربعة وبقية العشرة وقد جمعهم العلامة محمد بن
إبراهيم المعروف بابن الوزير .
في قوله شعرا :

للمصطفى خير صحب نص أنهم في جنة الخلد نصا زادهم شرفا
هم :

طلحة وابن عوف والزبير مع أبي عبيدة والسعدان والخلفاء
والثاني : الشهرة والاستفاضة القاصرة عن التواتر .

والثالث : إخبار بعض الصحابة المعروفين أو بعض ثقات التابعين بذلك .

(١) نفس المرجع المذكور ص ٢٦٦ .

١٠١- مَا كَانَ مَرْفُوعَ الصَّحَابِيِّ الَّذِي فِيهِ اتِّصَالٌ ظَاهِرٌ غَيْرُ خَفِيِّ

والرابع : إخبار الصحابي نفسه بذلك وهو عدل ودعواه ممكنة .
ومعرفة الصحابة مهمة جدا فيها يعرف المتصل من المرسل من الأحاديث .
ومن المصنفات في ذلك : أسد الغابة لابن الأثير والاستيعاب لابن عبد البر
والإصابة للحافظ ابن حجر .

٣ - المقطوع .

تعريفه : المقطوع لغة اسم مفعول من قطع الشيء ضد وصله .
واصطلاحاً : مأضيف إلى التابعي أو من دونه من قول أو فعل .
ويجمع على : المقاطع والمقاطيع .
والتابعي هو من لقى الصحابي مؤمناً ومات على الإسلام على الأصح .
والفرق بين المقطوع والمنقطع اصطلاحاً هو أن القطع صفة من صفات المتن .
مثل الرفع والوقف . والإنقطاع صفة من صفات الإسناد مثل التعليق والإرسال .
وقد أطلق بعضهم المقطوع على المنقطع وبالعكس ، قال الشيخ ابن
الصلاح :

وقد وجدت التعبير بالمقطوع عن المنقطع غير الموصول في كلام الشافعي
وأبي القاسم الطبراني وغيرهما .

وقال أيضاً : حكى الخطيب أبو بكر عن بعض أهل الحديث أن المنقطع
ماروى عن التابعي أو من دونه موقوفاً عليه من قوله أو فعله ، وهذا غريب بعيد .
ويسمى كل من الموقوف والمقطوع الأثر وقيل الأثر بمعنى الحديث فيشمل
المرفوع أيضاً . وخص فقهاء خراسان الموقوف بالأثر ^(١) .

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٢ / ٤٣ / ٥٣ .

المخضرمون

المخضرم لغة اسم مفعول من خضرم الأذن : قطع من طرفها شيئا (١)
والمخضرمون من التابعين هم أدركوا الجاهلية وحياة النبي ﷺ . وأسلموا ولا صحبة
لهم . والصحيح أنهم من كبار التابعين .
الواحد مخضرم بفتح الراء كأنه خُضِرَ أى قطع عن أمثاله الذين أدركوا
حياة الرسول ﷺ وتشرفوا بصحبته .

وعدهم مسلم صاحب الصحيح فبلغ بهم عشرين نفسا منهم :
أبو عثمان النهدي ، وأبو مسلم الخولاني ، وأبو عمرو الشيباني ، وأبو رجاء
الطاردي ، والأحنف بن قيس (٢) .
المُسند .

تعريفه : المسند لغة اسم مفعول من أسند القول : عزاه إلى قائله بسنده .
واختلف في معناه اصطلاحا على ثلاثة أقوال :

الأول : المسند ما رفع إلى النبي ﷺ بإسناد متصل
وهذا جزم أبو عبد الله الحاكم واختاره الحافظ في النخبة .
والثاني : المسند هو المتصل . قاله الخطيب فيمع الموقوف والمقطوع .
والثالث : المسند هو المرفوع سواء اتصل سنده أم لا ، فيصدق على
المرسل والمنقطع والمعضل . ولا قائل به .

★ ★ ★

(١) لسان العرب ص ١٨٥ ج ١٢ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٣ .

العلم والنزول

١٠٢ - نَعَمْ وَإِنْ قَلَّ الرُّوَاةُ عَدَدًا ثُمَّ انْتَهَى إِلَى الرَّسُولِ أَحْمَدًا

١٠٣- فَهُوَ الْعُلُوُّ مُطْلَقاً أَوْ انْتَهَى إِلَى فَتَى كَشْعْبَةٍ فِي النَّبَا

العلو لغة : الارتفاع . واصطلاحاً : قلة رجال الإسناد .

والنزول لغة : السفل . واصطلاحا : كثرة رجال الإسناد .

والإسناد خصيصة لهذه الأمة . قال أبو علي الجبائي : خص الله هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها أحدا قبلها : الإسناد والأنساب والأعراب ^(١) وقال ابن حزم : نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال خص الله به المسلمين دون سائر الملل . وأما النقل بالطريقة المشتعلة على :

كذاب أو مجهول العين فكثير عند اليهود والنصارى (٢).

وقال عبد الله بن المبارك : لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء .

وقال الثوري : الإسناد سلاح المؤمن .

وطلب العلو في الإسناد سنة متبعة ، قال أحمد بن حنبل : طلب الإسناد العالي سنة ممن سلف .

ولذلك استحب السلف الرحلة في طلب علو الإسناد وعظمت الرغبة فيه . فقد كان أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه يرحلون من الكوفة إلى المدينة المنورة فيتعلمون من عمر رضي الله عنه ويسمعون منه .

(١) هو أبو علي الحسين بن أحمد الغساني المعروف بالجياتي نسبة إلى جيان بفتح الجيم والياء المشددة مدينة بالأندلس . مات سنة ثمان وتسعين وأربعمائة .

(٢) الفصل في الملل والنحل لابن حزم ص ٨٢ ج ٢ .

(٢) الفصل في الممل والنحل لابن حزم ص ٨٢ ج ٢ .

- ١٠٤ - فَإِنَّهُ النَّسَبِيُّ وَفِيهِ مَا تَرَى مِنْ كُلِّ قِسْمٍ يَبْتَنُّهُ الْكَبِيرُ
 ١٠٥ - أُولَئِهَا يَدْعُوهُ الْمُوَافَقَةُ وَبَعْدَهَا الْإِبْدَالُ فِيمَا حَقَّقَهُ

وعلو الإسناد أفضل من النزول فيه لتحقيق المعنى المقصود من الرواية وهي صحة المروى .

قال ابن الصلاح : العلو يبعد الإسناد من الخلل لأن كل واحد من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً . ففى قلتهم قلة جهات الخلل وفى كثرتهم كثرة جهات الخلل وهذا واضح جلي (١) .

وقال الحافظ العراقى : كلما كثر رجال الإسناد تطرق إليه احتمال الخطأ والخلل وكلما قصر الإسناد كان أسلم (٢) .

أنواع العلو والنزول

العلو فى الإسناد نوعان : مطلق ونسبى

فالعلو المطلق هو قلة رجال إسناد حديث ينتهى إلى النبى ﷺ بالنسبة إلى إسناد آخر لذلك الحديث بعدد كثير .

والعلو النسبى هو قلة رجال الإسناد بالنسبة إلى إمام من الأئمة المشهورين بالضبط والإتقان والفقہ أو بالنسبة إلى رواية أحد الكتب المعتمدة مثل الكتب الستة ونحوها ، وإن كثر العدد من ذلك الإمام إلى رسول الله ﷺ مثل : شعبة ومالك والثورى وأحمد والبخارى ومسلم ونحوهم .

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٣١ .

(٢) فتح المغيـث ص ٩٩ ج ٣ .

١٠٦ - إِذَا وَصَلَ الرَّاَوِي إِلَى شَيْخٍ أَحَدٍ مُصَنِّفِي الْأَخْبَارِ لَكِنْ أَنْفَرَدَ

١٠٧ - بِطَرِّقِهِ عَنْ طَرِّيقِ الْمُصَنِّفِ فَهَذِهِ الْأُولَى بِلا تَوْقُفٍ

أقسام العلو النسبي بالنسبة إلى الكتب المعتمدة

ينقسم العلو النسبي إلى أربعة أقسام :

الأول : الموافقة وهي أن يقع للراوى حديث موجود فى أحد الكتب المعتمدة بإسناد له فيصل فيه إلى شيخ مصنف الكتاب بعدد أقل منه لو روى ذلك الحديث من طريق مصنف الكتاب عن شيخه .

مثل لذلك الحافظ بقوله : روى البخارى حديثا عن قتبية عن مالك مثلا فلو رويناه من طريق البخارى عن قتبية كان بيننا وبين قتبية بن سعيد ثمانية ولو رويناه من طريق أبى العباس السراج عن قتبية لكان بيننا وبين قتبية سبعة فقط .
فقد حصلت لنا الموافقة للبخارى فى شيخه قتبية بن سعيد مع علو الإسناد على الإسناد إليه .

والثانى : البدل ويسمى الإبدال . وهو أن يقع للراوى حديث فى أحد الكتب الستة مثلا بإسناد له فيصل إلى شيخ شيخ مؤلف الكتاب بعدد أقل منه لو روى الحديث من طريق مؤلف الكتاب .

مثال ذلك : ما قال الحافظ مشيرا إلى مثال الموافقة المذكور : كأن يقع لنا ذلك الإسناد بعينه من طريق أخرى إلى القعنبي عن مالك فيكون فيه القعنبي بدلا من قتبية شيخ البخارى فى الإسناد المذكور .

١٠٨ - ثَانِيهَا الْإِبْدَالُ وَهِيَ مِثْلُهُ لَكِنَّ شَيْخَ الشَّيْخِ كَانَ وَصَلَهُ

١٠٩ - أَوْ أَسْتَوَى الْعَدَدُ فِي الرُّوَاةِ مَعَ وَاحِدٍ مُصَنِّفٍ وَيَأْتِي

وأكثر ما يرغب في كل من الموافقة والبدل إذا قارنا العلو ويوجدان بدونه لكن لا يطلق عليهما اسم الموافقة والبدل اصطلاحاً لعدم الالتفات إلى ذلك (١) .
والثالث : المساواة وهي أن يتساوى إسناد الراوى عدداً مع إسناد أحد المصنفين .

قال العراقي : كان المساواة توجد قديماً . وأما اليوم فتمكن في مطلق العدد لا في حديث بعينه . قلت هذا ما قاله الحافظ العراقي في القرن الثامن الهجري .
فهل توجد المساواة في زمننا هذا ؟

مثال المساواة ما ذكر الحافظ ابن حجر أنه وقع له أحاديث بينه وبين النبي ﷺ عشرة رجال وقد وقع للترمذي والنسائي بهذا العدد نفسه حديث أبي أيوب الأنصاري في فضل سورة الإخلاص وللحافظ ابن حجر جزء لطيف جمع فيه عشرة أحاديث من هذا النوع .

والرابع : المصافحة وهي أن يستوى إسناد الراوى عدداً مع إسناد تلميذ أحد المصنفين .

فيكون الراوى كأنه لقي المصنف وصافحه وروى عنه . وسميت بذلك لأن العادة جرت بالمصافحة بين من تلاقيا (٢) .

تنبيه : ومن أنواع العلو العلو بتقدم وفاة الراوى عن شيخ على وفاة راو آخر أخذ عن ذلك الشيخ .

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٣٣ ونزهة النظر ص ٩٦ .

(٢) نزهة النظر ص ٩٧ .

- ١١٠ - فَإِنَّهَا مَعْنَى الْمُسَاوَاةِ وَمَا يَتَّبِعُهَا مُصَافَحَاتُ الْعُلَمَاءِ
 ١١١ - وَهِيَ الْمُسَاوَاةُ مَعَ تَلْمِيزٍ مِنْ صَنَّفَ بِالشَّرْطِ فُحْذَهَا وَأَسْمَعَنَ

قال أبو يعلى الخليلي : قد يكون الإسناد يعلو على غيره بتقدم موت راويه وإن كانا متساويين في العدد .

مثال ذلك : من سمع سنن أبي داود على الزكي عبد العظيم كان أعلى ممن سمعه على النجيب الحراني وإن اشترك الاثنان في رواية الكتاب عن شيخ واحد وهو ابن طبرزد لتقدم وفاة الزكي على وفاة النجيب .

ومنها العلو بتقدم السماع من الشيخ . فمن تقدم سماعه من شيخ كان أعلى ممن سمع من ذلك الشيخ نفسه بعده .

مثال ذلك أن يسمع راويان من شيخ واحد وسمع أحدهما منه منذ ستين عاما وسمع الآخر منه منذ أربعين عاما مثلا فالمتقدم سماعا أعلى من المتأخر سماعا . ويتأكد ذلك في حق من اختلط أو خرف لكبر سن أو مرض أو نحو ذلك . وربما كان المتأخر أرجح بأن يكون تحديث الشيخ للأول قبل أن يبلغ درجة أهل الضبط والإتقان ، ثم كان من أهل ذلك فيما بعد ^(١) .

وضد العلو هو النزول وكل قسم من أقسام العلو ضده قسم من أقسام النزول ويدرك تفصيلها من تفصيل أقسام العلو على نحو ماتقدم .

والنزول مفضل ومرغوب عنه . قال ابن المديني : النزول شؤم .

وقال ابن معين : الإسناد النازل قرحة في الوجه .

وهذا كله إذا لم يكن مع النزول ما يبيحه كزيادة ثقة رواته أو كونهم أحفظ أو أفقه ، أو كونه متصل بالسماع وفي العالي حضور أو إجازة أو مناقلة أو تساهل بعض رواته في التحمل ، فإن العدول حيثئذ إلى النزول هو المختار .

١١٢ - مُقَابِلُ الْعُلُوِّ فِي أَقْسَامِهِ هُوَ التَّزَوُّلُ خُذَهُ مِنْ أَحْكَامِهِ

قال عبد الله بن المبارك : ليس جودة الحديث قرب الإسناد بل جودة الحديث صحة الرجال .

وقال السلفي ^(١) : الأصل الأخذ عن العلماء فنزولهم أولى من العلو من الجهلة على مذهب المحققين من النقلة . والنازل حينئذ هو العالی في المعنى عند أهل النظر والتحقيق ، وروى في ذلك عن السلفي من نظمه :

ليس حسن الحديث قرب رجال عند أرباب علمه التُّقَاد
بل علو الحديث بين أولى الحف حظ والإتقان صحة الإسناد
وإذا ما تجمعا في حديث فاغتنمه فذاك أقصى مراد

قال الشيخ ابن الصلاح : ليس هذا من قبيل العلو المتعارف إطلاقه بين أهل الحديث وإنما هو علو من حيث المعنى فحسب ^(٢) .

الأقران جمع قرين وهو صاحب لغة . واصطلاحاً هو المتقارب في السن أو اللقى وهو الأخذ عن المشائخ .

وتنقسم رواية الأقران إلى قسمين :

الأول : أن يروى أحد القرينين عن الآخر دون العكس فيما يعلم كرواية

(١) هو الحافظ أبو طاهر عماد الدين أحمد بن محمد بن أحمد السلفي الاصبهاني . وسلفه لقب لجدّه أحمد ومعناه غليظ الثقة . ولد سنة اثنتين وسبعين وأربعمائة ومات سنة ست وسبعين وخمسائة - تذكّرة الحافظ .

(٢) فتح المغيـث ص ١٠٧ ج ٣ .

الأقران والمدبج

- ١١٣ - إن شارك الراوى من عنه روى فى السنين أو كان اشتراكاً فى اللقاء
 ١١٤ - فسّمه الأقران ثم إن أتى يرويه ذا عن ذا وهذا عنه ذا
 ١١٥ - فأنه مدبج هذا ومن

سليمان التيمى عن مسعر . قال أبو عبد الله الحاكم : ولا أحفظ لمسعر رواية عن سليمان .

وقد يجتمع جماعة من الأقران فى حديث واحد كحديث رواه أحمد عن أبى خيثمة زهير بن حرب عن يحيى بن معين عن على بن المدينى عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه عن شعبة عن أبى بكر بن حفص عن أبى سلمة عن عائشة رضى الله عنها قالت : كن أزواج النبى ﷺ يأخذن من شعورهن حتى يكون كالوفرة^(١) . فأحمد والأربعة فوقه كلهم اقران .

الثانى : المدبج وهو لغة اسم مفعول من التدبج مأخوذ من ديبجتى الوجه وهما جانباه . واصطلاحاً : أن يروى كل من القرينين عن الآخر مثال ذلك : عائشة وأبو هريرة فى الصحابة . والزهرى وأبو الزبير فى التابعين . ومالك والأوزاعى فى أتباع التابعين . وأحمد وابن المدينى فى أتباع الأتباع . ومن فوائد معرفة هذا النوع : الأمن من أن يظن الزيادة فى الإسناد أو إبدال « عن » بالواو^(٢) .

ومن المصنفات فى ذلك : رواية الأقران لأبى الشيخ الاصبهاني ، والمدبج للدارقطنى .

★ ★ ★

(١) فتح المغيث ص ٦٢ ج ٤ .

(٢) تدريب الراوى ص ٢٤٦ ج ٢ .

رواية الأكابر عن الأصاغر والعكس

- ١١٥ - يَرَوِيهِ عَمَّنْ دُونَهُ فَلْتَعَلَمَنْ
 ١١٦ - بِأَنَّهُ رِوَايَةُ الْأَكْبَارِ كَالْأَبِ عَنْ ابْنِ عَنِ الْأَصَاغِرِ
 ١١٧ - عَكْسُهُ هُوَ الطَّرِيقُ الْغَالِبُ أَمْثَالُهُ بَحْرٌ فَلَا يُغَالِبُ

ومن لطائف الإسناد رواية الأكابر عن الأصاغر . وهى رواية الشخص
 عمن هو دونه فى السن أو فى العلم أو الحفظ ، كرواية محمد بن شهاب
 الزهري عن مالك ورواية مالك عن عبد الله بن دينار .

ومنه رواية الآباء عن الأبناء ورواية الصحابة عن التابعين ورواية الشيخ
 عن تلميذه ونحو ذلك .

ومن فوائد معرفة هذا النوع الأمن من أن يظن القلب فى الإسناد لأن
 الغالب رواية الأصاغر عن الأكابر .

ومنها أن لا يتوهم أن المروى عنه أفضل وأكبر من الراوى لكونه الغالب
 تنزيلاً لأهل العلم منازلهم . ومن المصنفات فى ذلك : رواية الآباء عن الأبناء ،
 ورواية الصحابة عن التابعين كلاهما للخطيب . ومن لطائف الإسناد عكس
 ما ذكر وهو رواية الأصاغر عن الأكابر وهى كثيرة لأنها الطريقة المسلوكة الغالبة .
 ومن المصنفات فى ذلك : من روى عن أبيه عن جده للحافظ العلاءى (١) :
 الوشى المعلم .

(١) هو الحافظ صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلى العلاءى ولد سنة أربع
 وتسعين وستائة ومات سنة إحدى وستين وسبعمائة .
 الأعلام للزركلى ص ٣٦٩ ج ٢ .

معرفة السابق واللاحق

- ١١٨ - وَاثْنَانِ إِنْ يَشْتَرِكَا عَنِ الرَّاَوِي وَمَاتَ فَرَدَّ مِنْهُمَا فَالْثَاوِي
١١٩ - إِذَا رَوَى عَنْهُ فَهَذَا السَّابِقُ فِي رَسْمِهِ عِنْدَهُمُو وَاللَّاحِقُ

قوله : فالثاوى بالمثلثة اسم فاعل من ثوى يشوى إذا هلك ومات ومنه . قول

كعب بن زهير :

فمن للقوافي شأنها من يحوكها إذا ما ثوى كعب وفوز جرول^(١)

ومن أنواع علوم الحديث السابق واللاحق وهو أن يشترك اثنان في الرواية عن شيخ واحد وتقدم موت أحدهما على موت الآخر مع التباعد بين وفاتيهما . ومن أمثلة ذلك : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى المتوفى عام ستة وخمسين ومائتين وأبو الحسين أحمد بن محمد الخفاف المتوفى عام ثلاثمائة وثلاثة وقيل أربعة أو خمسة وتسعين من الهجرة وقد اشتركا في الرواية عن أبى العباس محمد ابن إسحاق السراج .

روى عنه البخارى في التاريخ أشياء وآخر من روى عنه بالسماع الخفاف . وبين وفاتيهما نحو مائة وسبع وثلاثين سنة .

ومن الأمثلة أيضا محمد بن الشهاب الزهري المتوفى عام أربعة وعشرين ومائة ، وأحمد بن إسماعيل السهمي المتوفى عام تسعة وخمسين ومائتين وقد اشتركا في الرواية عن الإمام مالك بن أنس وبين وفاتيهما مائة وخمسة وثلاثون عاما . ومن فوائد معرفة ذلك الأمن من أن يظن انقطاع إسناد المتأخر ومنها أيضا تقرير حلاوة علو الإسناد في القلوب^(٢) .

(١) لسان العرب : ص ١٢٦ ح ١٤ قوله : شأنها أى أتى بها شائنة معيبة وثوى

أى مات وفوز بالزاء المعجمة بمعناه .

(٢) مقدمة ابن الصلاح وتدريب الراوى ص ٢٦٣ ح ٢ .

معرفة المَهْمَلِ والفرق بينه وبين المُبْهَمِ

- ١٢٠ - وَإِنْ رَوَى عَنْ رَجُلَيْنِ اتَّفَقَا إِسْمًا وَمَا مُيِّزَ مَا يَفْتَرِقَا
١٢١ - بِهِ فَبِاخْتِصَاصِهِ بِوَاحِدٍ تَبَيَّنَ الْمُهْمَلُ عِنْدَ النَّاقِدِ

المهمل من ذكر اسمه مع الاشتباه والمبهم هو من لم يذكر اسمه . وإن روى الراوى عن شيخين متفقين فى الاسم أو مع اسم الأب واسم الجد أو نحو ذلك من غير ذكر ما يميز أحدهما عن الآخر من كنية أو لقب أو نحوه ، فإن كانا ثقتين لم تضر الجهالة بهما .

ومن أمثلة ذلك ما وقع للبخارى من روايته عن أحمد غير منسوب عن ابن وهب ، فإنه إما أحمد بن صالح أو أحمد بن عيسى .

وكذا روايته عن محمد غير منسوب عن أهل العراق ، فإنه أما محمد بن سلام ، أو محمد بن يحيى الذهلى .

ويضر ذلك إن كان أحد الشيخين ضعيفا . مثال ذلك : قول وكيع : حدثنا النظر ، عن عكرمة .

وهو يروى عن النظر بن عرى والنضر بن عبد الرحمن والأول ثقته والثانى ضعيف .

والضابط الذى يتميز به أحدهما عن الآخر هو معرفة اختصاص الراوى بأحد الشيخين المرويين عنهما ومتى لم يعرف ذلك أو كان الراوى ملازما لهما معا فيبقى الإشكال ويرجع فيه حيثنذ إلى القرائن والظن الغالب ^(١) .

وقوله : تبين المهمل ، مصدر مضاف مبتدأ خبره قوله : فباختصاصه المقدم عليه .

ومن المصنفات فى ذلك : المكمل فى بيان المهمل للخطيب .

(١) نزهة النظر ص ١٠٠ .

من حَدَّثَ ونَسِيَ

- ١٢٢ - وَالشَّيْخُ إِنْ أَنْكَرَ جَزْماً مَارَوْى رُدَّ عَلَى رَاوِيهِ مَا عَنْهُ أَتَى
١٢٣ - أَوْ اخْتِمَالاً فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُرَدُّ مَا يَرَوِيهِ عَنْهُ نَقْلاً

ومن لطائف الإسناد « من حدث ونسى »

وهو أن ينكر الشيخ مارواه تلميذه عنه .

وحكم ذلك المروى الرد أن أنكر الشيخ الرواية عنه على سبيل الجزم والقطع مثل قوله : كذبت على أو ما حدثتك بهذا أو مارويت هذا أو نحو ذلك . ولا يكون ذلك قادحا في عدالة واحد منها أذ ليس أحدهما أولى بالطعن من الآخر .

وإن أنكر الشيخ الرواية عنه على سبيل الشك والتردد مثل أن يقول : لأذكره ، أولا أعرفه أو نحو ذلك فالأصح قبول ذلك الحديث محمولا على تذكر التلميذ ونسيان الشيخ .

وقيل لا يقبل لأن الفرع تبع للأصل في إثبات الحديث فكذلك ينبغي أن يكون فرعا عليه وتبعاً له في نفيه .

وهذا متعقب بأن عدالة الفرع تقتضى صدقه وعدم علم الأصل لا ينافيه . إذ المثبت الجازم مقدم على النافي المتردد (١) .

من أمثلة ذلك مارواه أبو داود والترمذى من حديث سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة رضى الله عنه مرفوعاً في قصة الشاهد واليمين قال عبد العزيز بن محمد الداروردي : حدثنى به ربيعة بن أبى عبد الرحمن عن سهيل .

١٢٤ - وَفِيهِ مَنْ حَدَّثَ قَوْمًا وَنَسَى

قال فلقيت سهيلاً فسألته عنه فلم يعرفه فقلت حدثني ربيعة عنك بكذا .
فكان سهيل بعد ذلك يقول : حدثني عبد العزيز عن ربيعة أني حدثته عن
أبي عن أبي هريرة مرفوعاً بكذا .
قال عبد العزيز : وقد كان سهيل أصابته علة أذهبت بعض عقله فنسى
بعض حديثه (١) .

قوله وفيه من حدث ونسى يعني أن هذا النوع قد صنف فيه العلماء مثل
الدارقطني وسمى كتابه : من حدث ونسى .

★ ★ ★

(١) نزهة النظر ص ١٠٢ وإسبال المطر ص ١٣٤ .

المُسَلْسَلُ

- ١٢٥ - هَذَا وَإِنْ يَتَّفِقِ الْمُؤَدَّى
 ١٢٦ - مِمَّنْ رَوَوْا فِي صِيغِ الْأَدَا أَوْ غَيْرِهَا مِنْ أَىِّ حَالٍ أَوْ رَدَا

قوله : المؤدى اسم مفعول أى الحديث المروى .

ومن أنواع علوم الحديث : المسلسل .

تعريفه : المسلسل لغة اسم مفعول من سلسل الشيء .
 سلسلة : إذا اتصل بغيره ^(١) .

والحديث المُسَلْسَل اصطلاحاً هو ماتتابع رواته واتفقوا كلهم أو بعضهم على وصف للرواة من أقوالهم أو أفعالهم أو على وصف للرواية من صيغ الأداء أو زمنها أو مكانها ، وهو نوع واسع جداً وأنواعه كثيرة .

والتسلسل من صفات الإسناد ومن فوائده :

اشتماله على مزيد الضبط من الرواة .

من أنواع المسلسل : المسلسلُ بأحوال الرواة القولية

كحديث معاذ بن جبل رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال له : يامعاذ إني أحبك فقل دبر كل صلاة : اللهم أعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك .
 رواه : أبو داود والنسائى .

فقد تسلسل هذا الحديث بقول كل من رواته : وإني أحبك فقل الخ .

ومنها المسلسل بأحوال الرواة الفعلية كحديث أنى هريرة رضى الله عنه :

شبك بيدى أبو القاسم ﷺ وقال : خلق الله الأرض يوم السبت . الحديث .

١٢٧ - فَإِنَّهُمْ يَدْعُونَهُ الْمُتَسَلِّلاً

ومنها المسلسل بالأقوال والأفعال معا كحديث أنس بن مالك رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ لا يجد العبد خلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره وحلوه ومره . وقبض رسول الله ﷺ على لحيته وقال : آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره . وكذا كل من رواه (١) .

ومن المصنفات فى ذلك :

المسلسلات الكبرى ، وجياد المسلسلات كلاهما للسيوطى .

★ ★ ★

(١) فتح المغيـث ص ١٢ ج ٤ .

صِيغُ الْأَدَاءِ وَتَحْمُلُ الْحَدِيثِ

١٢٨ - وَلِلْأَدَاءِ كَمِ صِيغَةٍ بَيِّنَ الْمَلَا

الأداء هو التحديث وشرطه العدالة والضبط كما سبق .

والتحمل هو سماع الحديث وأخذه عن أفواه المشائخ .

واختلف في السن الذي يصح فيه السماع ، والصواب اعتبار التمييز فإن

فهم الخطاب ورد الجواب كان مميزا صحيح السماع .

روى ذلك عن أحمد بن حنبل وموسى بن هارون الحمال .

وللأداء صيغ كثيرة وهي على ثمان مراتب .

الأولى : سمعت وحدثني ثم أخبرني وقرأت عليه ثم قرئ عليه وأنا

أسمع ، ثم أنبأني ونبأني ثم ناولني ثم شافهني ثم كتب إلي ، ثم عن ونحوها من

الألفاظ المحتملة للسماع وغيره مثل قال وذكر وروى .

طرق تحمل الحديث ثمانية :

الأول: السماع من لفظ الشيخ سواء كان إملاء أو تحديثا من غير

الإملاء ، وكلاهما يكون من حفظ الشيخ أو كتابه .

ويقول الراوى عند الأداء : سمعت ثم حدثني .

قال السيوطي : لا يكاد أحد يقول سمعت في الإجازة ولا في المكاتبة ولا

في التدليس بخلاف حدثني فإن بعض أهل العلم ، يستعملها في الإجازة .

إذا استعمل الراوى في الأداء صيغة الجمع كأن يقول : حدثنا فلان أو

سمعتنا فلانا أو نحو ذلك فهو دليل على سماعه مع غيره ، وقد تكون النون للعظمة

لكن بقله .

- ١٢٩ - سَمِعْتُهُ حَدَّثَنِي لِمَنْ سَمِعَ مِنْ لَفْظِ شَيْخٍ بِإِنْفِرَادِ الْمُسْتَمِيعِ
١٣٠ - حَدَّثَنَا لَهُ أَتَى مَعَ غَيْرِهِ وَالْأَوَّلُ الْأَصْرَحُ فِي تَعْبِيرِهِ

ثم يقول : أخبرني وذلك قبل أن يشيع تخصيص لفظ أخبرني بالقراءة على الشيخ .

وهو اصطلاح المشاركة ومن تبعهم وأما غالب المغاربة فالإخبار والتحديث عندهم بمعنى واحد .

ثم يقول : أنبأني ونبأني وهو قليل الاستعمال .

ثم : قال وذكر ، غير أن ذلك لائق بسماع المذكرة دون التحديث ^(١) .

واللفظ الأول وهو : سمعت أصرح صيغ الأداء في الدلالة على السماع لأنه لا يَحْتَمِلُ الواسطة ولأن حدثني قد يطلق في الإجازة تدليسا .

ارفع صيغ الأداء وأعلاها رتبة ما استعمل منها في الإملاء لما فيه من ثبت الشيخ وتيقظ التلميذ ، فهما في ذلك أبعد من الغفلة وأقرب إلى الضبط والتحقيق ^(٢) .

وقوله : وثاني الألفاظ إشارة إلى المرتبة الثانية من صيغ الأداء وهي : أخبرني وقرأت عليه . وهاتان الصيغتان لمن قرأ بنفسه على الشيخ .

(١) نزهة النظر ص ١٠٤ . إسبال المطر - تدريب الراوى ص ١١ ج ٢ .

(٢) نزهة النظر ص ١٠٤ .

(٣) نزهة النظر ص ١٠٤ وإسبال المطر .

- ١٣١ - أَرْفَعُهَا مَا كَانَ عِنْدَ الْإِمْلَا وَثَانِي الْأَلْفَاظِ فِي حَالِ الْأَدَا
 ١٣٢ - أَخْبَرَنِي قَرَأْتَهُ هَذَا لِمَنْ بِنَفْسِهِ أَمْلَى عَلَى مَنْ يَسْمَعُنْ
 ١٣٣ - فَإِنْ جَمَعْتَ فِي الضَّمِيرِ كَانَا ثُمَّ قُرِىَ يَوْمًا عَلَيْهِ وَأَنَا

والتعبير بقرأت لمن قرأ بنفسه أولى من التعبير بالإخبار لأنه أفصح بصورة الحال .

وإن جمعت وقلت : أخبرنا فلان أو قرأنا عليه كان في الدالة مثل قوله وهو : قرأ عليه وأنا أسمع أى فهما له مع غيره . وهى المرتبة الثالثة من صيغ الأداء ^(١) .

والثانى من طرق التحمل : القراءة على الشيخ وهو يسمع ، سواء قرأ الراوى بنفسه على الشيخ من حفظه أو كتابه أو قرأ غيره وهو يسمع وسواء كان الشيخ حافظا لما يقرأ عليه أو أمسك أصله هو أو ثقة غيره . ويقول الراوى فى الأداء : قرأت على فلان أو قرىء عليه وأنا أسمع أو أخبرنى فلان . وهذا فى اصطلاح المشاركة كما تقدم .

وله استعمال ماتقدم من الألفاظ بشرط القيد بالقراءة لا مطلقا نحو : حدثنى فلان قراءة عليه أو أنبأنى قراءة عليه . ويسمى أكثر المحدثين القراءة على الشيخ عرضا إذ القارىء يعرض على الشيخ ما يقرؤه كما يُعرض القرآن على المقرئ .

قال الحافظ فى فتح البارى : بين القراءة والعرض عموم وخصوص لأن الطالب إذا قرأ كان أعم من العرض وغيره ولا يقع العرض إلا بالقراءة . لأن

- ١٣٤ - أَسْمَعُ مِنْهُ ثُمَّ لَفْظُ أَتْبَا مِنْ صَيَغِ الْأَدَاءِ ثُمَّ الْإِنْبَاءُ
 ١٣٥ - مُرَادِفُ الْإِنْخَبَارِ لَا فِي الْعُرْفِ فَهُوَ لِمَا أَجَزَتْهُ فَاسْتَكْفٍ
 ١٣٦ - بِهِ كَعَنْ إِلَّا مِنَ الْمُعَاصِرِ فَعَنْ لِمَا يُسْمَعُ عِنْدَ النَّاطِرِ

العرض عبارة عما يعرف به الطالب أصل شيخه معه أو مع غيره بحضرته فهو أنخص من القراءة (١) .

وهل العرض مساو للسمع من لفظ الشيخ أو دونه أو فوقه رتبة أقوال ثلاثة أرجحها أن السماع أرفع والأصل فيه الاقتداء بالنبي ﷺ فإنه كان يقرأ القرآن على الناس ويعلمهم السنن (٢) .

والمرتبة الرابعة من صيغ الأداء هي : أنبأني ونبأني . ثم نبه الناظم على أن الإنباء من حيث اللغة واصطلاح المتقدمين بمعنى الإخبار . وأما في اصطلاح المتأخرين وعرفهم فهو كعن كلاهما للإجازة . ثم أشار إلى مسألة خلافية وهي عنعنة المعاصر فذكر أن عنعنة المعاصر محمولة على سماعه ممن عنعن عنه بخلاف غير المعاصر فإنها تكون مرسلة . أو منقطعة فشرط حملها على السماع ثبوت المعاصرة إلا إذا كان الراوي معروفا بالتدليس . فإن عنعنته لا تحمل على السماع

(١) تدريب الراوي ص ١٢ ج ٢ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٢٢ .

١٣٧ - إِلَّا إِذَا كَانَ مِنَ الْمُدْلَسِ فَلَا سَمَاعَ عِنْدَ ذَلِكَ الْمُلِيسِ

١٣٨ - وَقِيلَ قَالُوا وَهُوَ الْمُخْتَارُ إِنَّ اللَّقَا شَرْطٌ لَهُ يُخْتَارُ

بل هي من قبيل المنقطع لانتهاه بالتدليس وهذا مذهب الإمام مسلم بن حجاج صاحب الصحيح .

وأما الإمام البخارى وشيخه على بن المدينى فشرطا لحمل عنعنة المعاصر على السماع ثبوت لقاء الراوى للمروى عنه ولو مرة واحدة فى العمر ، ليحصل الأمن فى باقى العننة عن كونه من المرسل الخفى ^(١) .

وقوله : وفيه تفصيل لدينا يجرى : إشارة إلى ما ذكره فى كتابه توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار ومحصله : إن كان زمن اللقاء يتسع لما نسبته إلى سماعه قبل منه وإلا كان تدليساً ^(٢) .

المرتبة الخامسة من صيغ الأداء هي : ناولنى .

والثالث من طرق التحمل المناولة وهي نوعان :

أحدهما : المناولة المقرونة بالإذن وهي أرفع أنواع الإجازة على الإطلاق لما فيها من تعيين الكتاب المجاز به وإحضاره للشخص المجاز له .

(١) إسبال المطر ص ١٤٠ .

(٢) نفس المرجع ص ١٤٠ .

١٣٩ - وَلَوْ يَكُونُ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ وَفِيهِ تَفْصِيلٌ لَدَيْنَا يَجْرِي

١٤٠ - نَأُولُنِي يُطْلَقُ فِي الْمُنَاوَلَةِ وَاشْتَرَطُوا الْإِذْنَ لِمَنْ قَدْ نَأُولَهُ

وصورتها أن يناول الشيخ التلميذ أصله أو فرعاً مقابلاً عليه ويقول له :
هذا روايتي عن فلان فاروه عني .

وشرطه أن يبقى أصل الشيخ أو مايقوم مقامه عند الطالب عارية أو هبة
أو تمليكا لينقل عنه ويقابل عليه .

وثانيهما : المناولة المجردة عن الإذن بأن يناوله أصله أو مايقوم مقامه مقتصرًا
على قوله : هذا اسماعى عن فلان أو هذا روايتي عن فلان ولم يعتبر بها الأكثر .

ومن اعتبرها من أهل العلم قال : لا فرق بين مناولة الشيخ الكتاب
للطالب وبين إرساله الكتاب إليه من بلد إلى آخر وقد ذهب إلى صحة الرواية
بالكتابة المجردة جماعة من الأئمة .

والرابع من طرق التحمل : الإجازة وهى الإذن بالرواية لفظاً أو كتابة
وهى أنواع

الأول : الإجازة لمعين بمعين نحو : أجزت لك رواية صحيح البخارى .
والثانى : الإجازة لمعين بغير معين نحو : أجزت لك رواية بعض
مسموعاتى .

والثالث : الإجازة لغير معين بمعين نحو : أجزت لطلبة العلم رواية موطأ
مالك .

والرابع : الإجازة لغير معين بغير معين نحو : أجزت لمن أدركنى رواية
بعض مسموعاتى .

١٤١ - بَأَنَّهُ وَتِي الْإِجَازَهُ أَرْفَعُ أَنْوَاعَ لِمَا أَجَازَهُ

١٤٢ - شَافَهْنِي تُطَلِّقُ فِي الْإِجَازَةِ بِاللَّفْظِ لَا فِي تِلْكَ بِالْكِتَابَةِ

والخامس : الإجازة لمعدوم تبعا لموجود نحو : أجزت لك ولمن سيولد لك رواية كذا .

والسادس : الإجازة لموجود أو لمعدوم علقت بمشيئة الغير نحو : أجزت لك إن شاء فلان أو أجزت لمن سيولد لك إن شاء فلان .
وصورة الأداء بالإجازة أو المناولة : أجازني فلان أو تناولني فلان أو حدثني أو أخبرني فلان إجازة أو مناولة أو نحو ذلك .

والمرتبة السادسة من صيغ الأداء هي : شافهني .

وتستعمل هذه الصيغة في الإجازة المتلفظ بها وإذا كانت الإجازة مكتوبة بأن كتب الشيخ إلى الطالب بأنه أجازته فلا يقول الراوي عنه حيثئذ : شافهني بل يقول : كتب إلى فلان بالإجازة .

وهي (كتب إلى) المرتبة السابعة من صيغ الأداء .

وإلى ذلك أشار بقوله : لا في تلك بالكتابة - تلك اسم إشارة والمشار إليه هو الإجازة مكتوبة أي لايقول الراوي : شافهني في تلك وهي المكتوبة المقرونة بالإجازة .

والخامس من طرق التحمل : المكتابة وهي أن يكتب الشيخ مسموعه لحاضر أو غائب بخطه أو غيره بأمره .

وهي نوعان :

أحدهما : المكتابة المقرنة بالإجازة وهي في الصحة والقوة مثل المناولة المقرونة بالإجازة .

١٤٣ - وَإِنَّمَا فِيهَا يُقَالُ كِتَابًا فَاحْفَظْ هُدَيْتَ مَا تَرَى مُرْتَبًا

١٤٤ - هَذَا، وَشَرَطُ الْإِذْنِ أَيْضًا لَازِمٌ فِيمَا أَتَى مِمَّا يَرَاهُ الْعَالِمُ

وثانیهما : المكاتبه المجردة عن الإجازة وحكمها حكم المناولة المجردة عن الإذن .

ويقال عند الأداء : كتب إلى فلان بالإجازة أو حدثني أو أخبرني فلان مكاتبه أو كتابة ولا يجوز إطلاق حدثنا أو أخبرنا .

والسادس من طرق التحمل : الوجادة .

وهي أن يجد الراوي حديثاً أو كتاباً بخط شيخ يعرفه .

ويقول عند الأداء : وجدت بخط فلان أو قرأت بخط فلان ويسوق إسناده .

ولا يجوز إطلاق أخبرني بمجرد ذلك إلا أن يكون له منه إجازة بالرواية .

السابع من طرق التحمل : الوصية وهي أن يوصي الشيخ عند موته أو سفره لشخص معين بأصله أو أصوله .

ويقال عند الأداء : أوصى لي فلان بكذا .

والثامن من طرق التحمل : الإعلام وهي الإخبار ، وصورته أن يقول

الشيخ : إن هذا الكتاب من مسموعاتي عن فلان مقتصرًا على ذلك .

قوله : إلا فلا كمن أجاز العامة ، وفي نسخة ما لم فلا كمن أجاز العامة .

يعنى أنه يشترط لصحة الرواية بكل من الوجادة والوصية والإعلام الإذن

بالرواية على الأصح وإلا فلا عبرة بها مثل الإجازة العامة .

١٤٥ - وَجَادَةٌ وَصِيَّتُهُ إِعْلَامَةٌ إِلَّا فَلَا كَمَنْ أَجَازَ الْعَامَّةُ

قال الحافظ : لا عبرة بالإجازة العامة في المجاز له لا في المجاز به نحو :
أجزت للمسلمين أو لمن أدرك حياقي أو نحو ذلك .

وإن قرنت الإجازة العامة بوصف حاصر نحو : أجزت لطلبة العلم في
المسجد النبوي الشريف بكذا أو نحو ذلك فهو إلى الصحة أقرب (١) .

وقوله : أو كان للمجهول والمعدوم ، عطف على قوله : كمن أجاز
العامة أى لا عبرة بالإجازة للمجهول ، كأن يكون فيها مبهما أو مهملا ولا
عبرة بالإجازة للمعدوم كأن يقول : أجزت لمن سيولد لفلان . وهذا كله على
القول الأصح في جميع ذلك .

ملاحظة : قال الحافظ : وقد جوز الرواية بجميع ذلك سوى المجهول مالم
يتبين المراد منه الخطيب البغدادي وحكاة عن جماعة من مشائخه مثل ابن الفراء
الحنبلي وابن عمرو المالكي .

واستعمل الإجازة للمعدوم من القدماء أبو بكر بن أبي داود وأبو عبد الله
ابن منده .

واستعمل الإجازة المعلقة أبو بكر بن أبي خيثمة وروى بالإجازة العامة
جماعة .

وكل ذلك كما قال الشيخ ابن الصلاح : توسع غير مرضى لأن الإجازة
المعينة تختلف في صحتها اختلافا قويا عند القدماء . وإن كان العمل استقر على

(١) نزهة النظر ص ١٠٨ .

١٤٦ - أَوْ كَانَ لِلْمَجْهُولِ وَالْمَعْدُومِ هَذَا أَصَحُّ الْقَوْلِ فِي الْعُلُومِ

اعتبارها عند المتأخرين فهي دون السماع بالاتفاق . فكيف إذا حصل فيها التوسع المذكور فإنها تزداد ضعفا لكنها في الجملة خير من إيراد الحديث معضلا أو معلقا (١) .

★ ★ ★

معرفة المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف

- ١٤٧ - ثُمَّ أَسَامِي مَنْ رَوَى إِنْ تَتَّفَقَ بِأَسْمِ آبَاءِ لَهُمْ فَالْمُتَّفَقُ
 ١٤٨ - يَدْعُوْنَهُ فِي عُرْفِهِمْ وَالْمُفْتَرِقُ أَوْ تَتَّفَقُ خَطَاً وَلَمَّا تَتَّفَقَ

مما ينبغي العناية به معرفة المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف والمتشابه .
 فالنوع المسمى بالمتفق والمفترق ^(١) هو أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم
 فصاعداً وتختلف أشخاصهم .

وسواء اتفق في ذلك منهم اثنان أو أكثر . وكذلك إذا اتفق اثنان فصاعداً
 في الكنية والنسبة .

وفائدة معرفة هذا النوع الأمن من أن يُظن الشخصان شخصاً واحداً على
 عكس ما تقدم من النوع المسمى بالمهمل ، لأنه يخشى منه أن يظن الشخص
 الواحد شخصين ^(٢) .

وهو أنواع منها :

الأول : المتفق في الأسماء وأسماء الآباء نحو : الخليل بن أحمد ، ستة
 متعاصرون .

والثاني : المتفق في الأسماء وأسماء الآباء والأجداد ونحو : أحمد بن جعفر بن
 أحمد ، أربعة كلهم يروى عن عبد الله .

والثالث : المتفق في الكنية والنسبة نحو : أبي عمران الجوني . اثنان وأبو بكر
 ابن عياش ثلاثة .

والرابع : المتفق في الاسم وكنية الأب نحو : صالح بن أبي صالح أربعة .
 والخامس : المتفق في الاسم واسم الأب والنسبة نحو : محمد بن عبد الله

(١) بالكسر أى المتفق من وجه والمختلف من وجه آخر ، وهو ظاهر .

(٢) نزهة النظر ص ١١٠ .

١٤٩ - لَفْظاً فَهَذَا سَمِّهِ بِالْمُؤْتَلَفِ فِي عُرْفِهِمْ أَيْضاً وَضُمَّ الْمُخْتَلَفُ

الأنصاري ، اثنان ومن المصنفات في ذلك :

المتفق والمفترق للخطيب وتلخيصه للحافظ ابن حجر .

والنوع المسمى بالمؤتلف والمختلف هو ما اتفق خطأ واختلف نطقاً من الأسماء والألقاب والأنساب . وهو نوع واسع جداً لا ضابط لأكثره وإنما يعرف بالنقل والحفظ .

وفائدة معرفته الأمن من التصحيف .

ومن أمثلته : سلام وسلام ، الأول بالتخفيف والثاني بالتشديد .

ومسور ومسور ، الأول بكسر الميم وتسكين السين المهملة وتخفيف الواو المفتوحة والثاني بضم الميم وفتح السين وتشديد الواو المكسورة .

ومن المصنفات في ذلك : الإكمال للحافظ أبي نصر بن ماكولا (١)

* * *

(١) انظر نزهة النظر وإسبال المطر . تدريب الراوى .

(١) هو الأمير الكبير الحافظ أبو نصر علي بن هبة الله العجلي البغدادي ولد سنة

اثنيتين وعشرين وأربعمائة بعكبر ، وقتل على أيدي غلمانه سنة نيف وسبعين ، وقيل نيف وثمانين وأربعمائة في طريقه من بغداد إلى بلاد خوزستان . تذكرة الحافظ .

معرفة المُتشابه

- ١٥٠ - هَذَا ، وَإِنْ تَتَّفَقُ الْأَسْمَاءُ وَاخْتَلَفَتْ فِي ذَلِكَ الْآبَاءُ
١٥١ - وَعَكْسُهُ فَهُوَ الَّذِي تَشَابَهَا فِي عُرْفِهِمْ فَأَفْهَمَهُ فَهَمًا نَابِهَا

النوع المسمى بالمتشابه هو أن تتفق الأسماء خطأ ونطقا وتختلف الآباء نطقا وتتفق خطأ أو بالعكس : نحو : محمد بن عَقِيل مكبرا نيسابورى ومحمد بن عَقِيل مصغرا فِرْيَافِي . وهما مشهوران وطبقتهما متقاربة . وعكس ذلك بأن تختلف الأسماء نطقا وتتفق الآباء نطقا وخطا : نحو : شُرَيْح بن النعمان وسُرَيْج بن النعمان الأول بالسين المعجمة والحاء المهملة تابعى مشهور ، والثانى بالسين المهملة والجيم من شيوخ البخارى .

ومن التشابه أيضا ما وقع فيه الاتفاق فى الاسم واسم الأب مع الاختلاف فى النسبة نحو : محمد بن عبد الله المَحْرَمِي ، ومحمد بن عبد الله المَحْرَمِي .
الأول : بفتح الميم وتسكين الخاء المعجمة وفتح الراء المهملة منسوب إلى مخزومة بن نوفل .

والثانى : بضم الميم وفتح الخاء وكسر الراء المشددة نسبة إلى مخرم محلة ببغداد .

وقوله : ومنه يخرج مع الذى من قبله الخ
أى يتركب من المتشابه مع ما قبله من المؤتلف والمختلف أنواع كثيرة منها :
أن يحصل الاتفاق أو الاشتباه فى الاسم واسم الأب إلا فى حرف أو حرفين من أحدهما أو منهما وهو نوعان :

الأول : ما وقع فيه الاختلاف بالتغيير مع أن عدد الحروف ثابت فى الجهتين
نحو : محمد بن سنان ومحمد بن سيار ، الأول بكسر السين المهملة ونونين بينهما ألف وهم جماعة منهم العوقى بفتح العين المهملة والواو ثم قاف شيخ البخارى .

- ١٥٢ - وَإِنْ تَجِدَ إِسْمَ الْبَيْنِ وَالْأَبِ مُتَّفِقًا مُخْتَلِفًا فِي النَّسَبِ
 ١٥٣ - فَإِنَّهُ مِنْهُ ، وَمِنْهُ يُخْرَجُ مَعَ الَّذِي مِنْ قَبْلِهِ تُسْتَخْرَجُ
 ١٥٤ - عِدَّةُ أَنْوَاعٍ عَلَى الْحُرُوفِ تُبْنَى وَفِيهِ الْعِدَّةُ بِالْأَلُوفِ

والثاني بفتح السين وتشديد الياء التحتية وبعد الألف راء مهملة وهم جماعة أيضا .

ونحو محمد بن حنين بضم الحاء المهملة ونونين أولهما مفتوحة . وبينهما ياء تحتانية ، تابعي يروي عن ابن عباس وغيره .

ومحمد بن جبير بالجيم المضمومة وبعدها باء موحدة وآخره راء مهملة وهو محمد بن جبير بن مطعم تابعي مشهور .

ومنه معرف بن واصل كوفي مشهور ومطرف بن واصل بالطاء بدل العين .

والثاني : ما وقع فيه الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض الأسماء عن بعض في عدد الحروف نحو :

عبد الله بن يزيد وعبد الله بن زيد وعبد الله بن يحيى وعبد الله بن نُجَيْجٍ بضم النون وفتح الجيم وتشديد الياء تابعي .

ومنها أن يحصل الاتفاق في الخط والنطق ويحصل الاختلاف أو الاشتباه بالتقديم والتأخير إما في الاسمين أو في اسم واحد .

مثال الأول : الأسود بن يزيد بن الأسود وعبد الله بن يزيد ويزيد بن عبد الله .

ومثال الثاني : أيوب بن سيار وأيوب بن يسار ومن المصنفات في ذلك :

تلخيص المتشابه للحافظ الخطيب (١) .

معرفة طبقات الرواة ووفياتهم ومواليدهم وبلدانهم وأحوالهم جرحاً وتعديلاً

- ١٥٥ - خَاتِمَةٌ عَدَّوْا مِنْ الْمُهِمِّ لِمَنْ لَهُ أَنْسٌ بِهَذَا الْفَنِّ
 ١٥٦ - عَرَفَانُ مَا يُعْزَى إِلَى الرُّوَاةِ مِنْ طَبَقَاتٍ وَكَذَلِكَ الْوَفَاةِ
 ١٥٧ - مَعَ الْمَوَالِيدِ مَعَ الْبُلْدَانِ وَكُلُّ وَصْفٍ قَامَ بِالْإِنْسَانِ

قوله : خاتمة مبتدأ خبره محذوف تقديره : هذه خاتمة مشتملة على مسائل مهمة لا يسوغ لطالب الحديث أن يجهلها .

منها معرفة طبقات الرواة ووفياتهم ومواليدهم وبلدانهم وأزمان طلبهم وارتحالهم . والطبقة اصطلاحاً عبارة عن جماعة اشتركوا في السن والأخذ عن المشايخ . وقد يكون الشخص الواحد من طبقتين باعتبارين مختلفين مثل أنس بن مالك رضي الله عنه فإنه من حيث صحبته للنبي ﷺ يعد في طبقة العشرة المبشرة وغيرهم من أكابر الصحابة ومن حيث صغر السن يعد في طبقة من بعدهم . وقد جعل الصحابة بعضهم طبقة واحدة نظراً منه إليهم باعتبار الصحبة كابن حبان . ومن نظر إليهم رضي الله عنهم بأمر زائد مثل السبق إلى الإسلام والهجرة وشهود المشاهد الفاضلة جعلهم طبقات مثل أبي عبد الله محمد بن سعد البغدادي صاحب الطبقات وكتابه أجمع ما صنف في ذلك . وكذلك التابعون فمن نظر إليهم باعتبار الأخذ عن الصحابة في الجملة جعلهم طبقة واحدة كابن حبان أيضاً ومن اعتبر فيهم كثرة اللقاء وقلته جعلهم طبقات كما فعل ابن سعد في طبقاته ولكل وجه (١) .

(١) نزهة النظر ص ١١٤ .

١٥٦ - عَدَالَةٌ جَهَالَةٌ وَجَرَحًا وَهُوَ عَلَى مَرَاتِبٍ وَأَنْحَا

ومعرفة طبقات الرواة مهم جدا ومن فوائده سد باب الكذب على الدجالين وكشف خبيثة المدلسين وإزاحة الستار عن حقيقة العنينة ، وإمكان الاطلاع على وصل الحديث أو إرساله والأمن من تداخل الاسمين إذا اتفقا لكن اختلفا بالنسب ، ومن المسائل التي أشتمل عليها الخاتمة معرفة أحوال الرواة جرحا وتعديلا وجهالة .

ومن فوائده ذلك تمييز صحيح الأحاديث من سقيمها .

★ ★ ★

مَرَاتِبُ الْجَرَحِ

- ١٥٩ - أَسْوَأُهَا الْوَصْفُ بِلَفْظِ أَفْعَلُ كَأَكْذَبِ النَّاسِ وَهَذَا الْأَوَّلُ
١٦٠ - ثَانِيُهَا دَجَالٌ أَوْ وَضَاعٌ وَمِثْلُهُ الْكَذَّابُ قَدْ أَضَاعُوا

الجرح هو الطعن في الراوى عدالة وضيطة والتعديل تركيته . وقد جعل الحافظ السخاوى فى شرح الألفية والشيخ أكرم السندى فى إمعان النظر بشرح شرح نخبة الفكر ^(١) لكل من ألفاظ الجرح والتعديل ست مراتب . وهى كما يلى :

الأولى : وهى الأسوأ : مادل على المبالغة أو عبر عنه بأفعل نحو : فلان أكذب الناس ، أو إليه المنتهى فى الكذب ، أو ركن الكذب أو معدنه ، أو نحو ذلك .

ثم الثانية : وهى مادون ذلك وإن دل على المبالغة نحو : فلان دجال أو كذاب أو وضاع ، وكذا يضع الحديث أو يكذب .

ثم الثالثة : نحو : فلان متهم بالكذب أو متهم بالوضع أو يسرق الحديث أو ساقط أو متروك أو هالك أو ذاهب الحديث ، أو تركوه أو لا يعتبر به أو ليس بثقة أو نحو ذلك .

ثم الرابعة : نحو : فلان رد حديثه أو مردود الحديث أو ضعيف جدا أو وإو بمرة أو طرحوه أو لا يكتب حديثه أو لا تحل الرواية عنه أو ليس بشيء عند غير ابن معين .

قال السخاوى فى شرح الألفية ومثله فى مقدمة فتح البارى :

إن ابن معين إذا قال فى الراوى : ليس بشيء ، يريد أن أحاديثه قليلة .

(١) مخطوط فى مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة .

- ١٦١ - وَالْأَسْهَلُ الْأَدْوَنُ فِيهَا لَيِّنٌ أَوْ سَيِّئُ الْحِفْظِ لِمَنْ لَا يُتَّقِنُ
 ١٦٢ - أَوْ فِيهِ أَوْ فِيْمَا نَقَلُوا مَقَالَ

ثم الخامسة نحو : فلان لا يحتج به أو ضعفه أو مضطرب الحديث أو ضعيف أوله مناكير أوله ماينكر أو منكر الحديث عند غير البخارى .

قال الذهبى فى الميزان فى ترجمة أبان بن جبلة الكوفى وسليمان بن داود اليمامى : إن البخارى قال : كل من قلت فيه : منكر الحديث فهو لائحل الرواية عنه .

ثم السادسة وهى أسهلها نحو : فلان فيه مقال أو فيه أدنى مقال أو ينكر مرة ويعرف مرة أو ليس بذاك أو ليس بالقوى أو ليس بالمتين أو فيه شيء أو فيه جهالة أو سىء الحفظ أو لين الحديث أو فيه لين .

ومنه قولهم : فلان تكلموا فيه أو فلان فيه نظر ، أو فلان سكتوا عنه عند غير البخارى .

قال العراقى فى شرح الألفية : فلان فيه نظر أو فلان سكتوا عنه هاتان صيغتان يقولهما البخارى فيمن تركوا حديثه .

قال السخاوى : حكم أهل هذه المراتب أنه لا يحتج بأحد من أهل الأربع الأول منها ولا يستشهد به ولا يعتبر .

وكل من ذكر فى الخامسة والسادسة يعتبر بحديثه ، أى يخرج للاعتبار ^(١) .

★ ★ ★

(١) فتح المغيث للسخاوى ص ٣٤٦ ج ٢ .

مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ

- ١٦٣ - وَأَرْفَعُ التَّعْدِيلَ فِيمَا قَالُوا
١٦٤ - كَأَوْثَقِ النَّاسِ وَبَعْدَهَا مَا كَرَّرَهُ لَفْظًا أَوْ التِّزَامًا

مراتب التعديل وحكمها :

الأولى وهى أعلاها : الوصف بما دل على المبالغة أو عبر عنه بأفعل نحو :
فلان أوثق الناس أو أثبت الناس أو إليه المنتهى فى الضبط . أولا أعرف له نظيرا
أو نحو ذلك .

ثم الثانية نحو : فلان لا يسأل عنه .

ثم الثالثة وهى الثانية فى النظم وهى ماتكرر لفظا نحو : ثقة ثقة أو تكرر
التزاما نحو : ثقة ضابط أو نحو ذلك .

وأكثر ما وجد من ذلك قول ابن عيينة قال : حدثنا عمرو بن دينار
وكان ثقة ثقة ثقة إلى أن قالها تسع مرات .

ثم الرابعة وهى ماعبر عنه بصيغة دالة على التوثيق من غير توكيد نحو :
ثقة أو ثبت أو حجة أو نحو ذلك .

والحجة أقوى من الثبت .

ثم الخامسة نحو : فلان صدوق أو مأمون أو ليس به بأس أولا بأس به ،
عند غير ابن معين ، قال البدر ابن جماعة فى مختصره : ونحوه فى مقدمة ابن
الصلاح : قال ابن معين إذا قلت فى الراوى : لا بأس به أو ليس به بأس فهو ثقة .

ثم السادسة وهى ما أشعر بالقرب من التجريح وهو أدنى المراتب نحو : فلان

١٦٥ - هَذَا، وَأَذْنَاهَا الَّذِي قَدْ أَشْعَرَا بِالْقُرْبِ مِنْ تَجْرِيحِهِمْ فِيمَا تَرَى

١٦٦ - كَقَوْلِهِمْ شَيْخٌ، وَكُلُّ عَارِفٍ

ليس يبعد عن الصواب ، أو شيخ أو يعتبر به أو شيخ وسط أو روى عنه الناس أو صالح الحديث أو صويلح أو يكتب حديثه أو مقارب الحديث أو صدوق إن شاء الله أو أرجو أن لا بأس به أو نحو ذلك .

قال السخاوى : حكم أهل هذه المراتب الاحتجاج بأهل الأربع الأول منها ، وأما الخامسة فإنه لا يحتج بأحد من أهلها ولكن يكتب حديثه ويختبر ، وأما السادسة فالحكم فى أهلها دون الحكم فى أهل الخامسة وبعضهم يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح الأمر فيه (١) .

أحكام تتعلق بالجرح والتعديل

- ١٦٦ - يَقْبَلُ مَنْ زَكَّاهُ ذُو الْمَعَارِفِ
١٦٧ - وَلَوْ مِنْ الْوَاحِدِ فِي الْأَصَحِّ وَالْحُكْمُ إِنْ يَخْتَلِفَا لِلْجَرَجِ

ويشترط في كل من الجارح والمعدل العلم والتقوى والورع والصدق وتجنب التعصب ومعرفة أسباب التجريح والتزكية فلا يقبلان إلا من متيقظ عارف بأسابها .

قال الحافظ الذهبي وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال : لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة . وقوله : وكل عارف يقبل الخ ، يشير إلى مسألة خلافة وهي هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد أو لابد من اثنين ؟

شرط بعضهم التعدد في الجرح والتعديل كما في الشهادات والذي اختاره الخطيب وابن الصلاح وقال الحافظ وهو الأصح أنه يثبت ذلك بقول واحد . لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر على الصحيح . فكذا لم يشترط في جرح راويه وتعديله بخلاف الشهادات .

وإذا اجتمع في الراوى الجرح المفسر والتعديل . فالجرح مقدم لأن المعدل أخبر عما ظهر له من حال الراوى والجارح يخبر عن باطن خفى على المعدل (١) .

قال الحافظ : قولهم إن الجرح لا يقبل إلا مفسرا مبين السبب هو فيمن اختلف في توثيقه وتجريحه من الرواة .

- ١٦٨ - فَإِنَّهُ مُقَدَّمٌ إِذَا صَدَرَ مُبَيَّنًا مِنْ عَارِفٍ وَافِي النَّظَرِ
 ١٦٩ - فَإِنْ خَلَا الرَّاوى عَنِ التَّعْدِيلِ فَالْجَرَحُ مَقْبُولٌ بِلَا تَفْصِيلِ
-

وأما من جهل حاله ولم يعلم فيه سوى قول إمام من أئمة هذا الشأن :
 أنه متروك أو ضعيف أو نحو ذلك . فالقول قوله ولا يطالب بتفسير ذلك ^(١) .

★ ★ ★

معرفة الأسماء والكنى والأنساب والألقاب والموالى

- ١٧٠ - هَذَا عَلَى الْمُخْتَارِ ثُمَّ هَهُنَا مُهِمَّةٌ فَلْتَسَمَعْهَا مُتَقِنًا
 ١٧١ - مَعْرِفَةُ الْأَسْمَاءِ وَأَسْمَاءِ الْكُنَى وَمَنْ سُمِّيَ بِهِ الَّذِي اكْتَنَى
 ١٧٢ - وَمَنْ كُنَاهُ اخْتَلَفَتْ وَمَنْ غَدَتْ كَثِيرَةٌ كُنَاهُ إِذْ تَعَدَّدَتْ

الاسم ما وضع علامة على المسمى . والكنية ما صدرت باب أو أم واللقب ما دل على رفعة أو ضعة (١) .

ومما تمس الحاجة إليه معرفة أسماء ذوى الكنى من الرواة ومعرفة كنى ذوى الأسماء منهم لأن الراوى قد يذكر باسمه تارة وبكنيته تارة أخرى فيظنه من لا معرفة له بذلك شخصين وهو شخص واحد .

وهو أنواع :

الأول : من اشتهر باسمه دون كنيته أو عكس ذلك نحو : طلحة بن عبيد الله وعبد الرحمن بن عوف والحسن بن على فكنية كل منهم : أبو محمد . ونحو : أبى إدريس الخولاني اسمه عائد الله .

وأبى إسحاق السبيعي اسمه عمرو .

والثانى : من اسمه كنيته نحو : أبى بلال الأشعري عن شريك وأبى حصين بفتح الحاء المهملة عن أبى حاتم الرازى قال كل منهما : اسمى كنى

والثالث: من اختلف فى اسمه نحو أبى هريرة رضى الله عنه اختلف فى اسمه على نحو من ثلاثين قولاً أشهرها : عبد الرحمن بن صخر .

(١) فتح المغيـث شرح الألفية ص ٧٧ ج ٤ .

- ١٧٣ - أو وافقت كُنْيَتُهُ إِسْمَ الْأَبِ أو عَكْسُهُ أَمْثَالُهُ فِي الْكُتُبِ
 ١٧٤ - أو كُنْيَةَ الزَّوْجَةِ أو كَانَ اسْمُ مَنْ عَنْهُ رَوَى إِسْمَ أَبِيهِ فَاسْتَمَعَنَ
 ١٧٥ - وَمَنْ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ نُسَبًا أو أُمُّهُ فِي نِسْبَةٍ كَانَتْ أَبَا

والرابع : من اختلف في كنيته نحو : أسامة بن زيد ف قيل كنيته أبو خارجة
 وقيل أبو محمد وقيل أبو عبد الله .

والخامس : من كثرت كناه نحو : ابن جريج له كنيتان : أبو خالد وأبو
 الوليد .

والسادس : من وافقت كنيته اسم أبيه أو عكس ذلك نحو : أنى مسلم
 الأغمر بن مسلم المدني الراوى عن أنى هريرة وأنى إسحاق الطالقاني بن إسحاق .
 ونحو : إسحاق بن أنى إسحاق السبيعي .

والسابع : من وافقت كنيته كنية زوجته نحو : أنى أيوب وأم أيوب الصحابين .
 والثامن : من وافق اسم أبيه اسم شيخه نحو : الربيع بن أنس عن أنس ،
 فأبوه بكرى وشيخه هو أنس بن مالك خادم النبي ﷺ .

والتاسع : من نسب إلى غير أبيه نحو : المقداد بن الأسود نسب إلى
 الأسود ابن عبد يغوث الزهري لأنه كان في حجره فتبناه وإنما هو المقداد بن عمرو
 ابن ثعلبة الكندى .

والعاشر : من نسب إلى أمه نحو : بلال بن حمامة وشرحبيل بن حسنة
 وإسماعيل بن عليّة .

والحادى عشر : من نسب إلى غير مايتبادر إلى الذهن نحو : خالد الحذاء ،

- ١٧٦ - أو غير من فى الفهم منه يسبق أو إسمه وأصله يتفق
 ١٧٧ - أبوه والجد وهذا كالحسن ابن الحسن فاستخيرن
 ١٧٨ - أو إسمه وشيخه فصاعداً أو شيخه ومن إليه أسنداً

كان يجالس الحذائين وسليمان التيمى نزل فى تميم وليس منهم .
 والثانى عشر : من اتفق اسمه واسم أبيه واسم جده نحو : الحسن بن
 الحسن بن الحسن بن على بن أبى طالب .

والثالث عشر : من اتفق اسمه واسم شيخه وشيخ شيخه نحو : عمران عن
 عمران عن عمران ، فالأول هو المعروف بالقصير والثانى هو أبو رجاء العطاردى
 والثالث هو عمران بن حصين الصحابى رضى الله عنه .

والرابع عشر : من وافق اسم شيخه اسم من أسند إليه الحديث أى الراوى
 عنه نحو : مسلم عن البخارى عن مسلم ، فالأول هو مسلم بن الحجاج صاحب
 الصحيح والثانى هو مسلم بن إبراهيم الأزدى الفراهيدى مولاهم . فقد يظن من
 لا يعرف ذلك أن هذا إسناد مقلوب أو فيه تكرار وليس كذلك .

والخامس عشر : من اتفق اسمه وكنيته نحو : الحافظ ابن الطليسان
 الأندلسى ^(١) اسمه القاسم وكنيته أبو القاسم . وفائدته نفى الغلط عمن ذكره
 بأحدهما .

والسادس عشر : من اتفق اسمه ونسبه نحو : حميرى بن بشير الحميرى ،
 تابعى روى عن جندب البجلي وأبى الدرداء وغيرهما . وهذان الأخيران من زيادات
 السيوطى فى التدريب .

(١) هو الحافظ القاسم بن أحمد بن محمد ، أبو القاسم الأنصارى القرطبى المتوفى
 سنة ثنتين وأربعين وسبعمائة . التذكرة للذهبي .

١٧٩ - وَلْتَعْرِفِ الْأَسْمَاءَ الَّتِي تَجَرَّدَا كَذَا الْكُنَى تَعْرِفُهَا وَالْمُفْرَدَا

١٨٠ - وَمِثْلُهَا الْأَلْقَابُ وَالْأَنْسَابُ فِي كَثَرَةِ يَعْرِفُهَا الطُّلَابُ

ومن المهم معرفة المحدث أسماء الرواة المجردة وقد جمعها بعض الأئمة بغير قيد مثل ابن سعد في الطبقات والبخارى وابن أبى خيثمة في تاريخهما . ومنهم من أفرد الثقات كابن العجلى وابن حبان . وبعضهم أفرد المجروحين كابن حبان وابن عدى . ومنهم من قيد بكتاب مخصوص كرجال البخارى أو مسلم أو بكتب مخصوصة مثل رجال الستة والكتب في ذلك معروفة .

وكذلك معرفة الكنى المجردة ومعرفة المفردات من الأسماء والكنى والألقاب . والمفردة منها ماتفرد به شخص واحد ولم يعرف به غيره . وتوجد الأسماء المفردة في أواخر الأبواب من الكتب المصنفة في الرجال بعد أن تذكر الأسماء المشتركة ^(١) .

مثال المفرد من الأسماء : أحمد بالجيم ابن عجيان بضم المهملة وسكون الجيم كسفيان وقيل بالضم والفتح والتشديد كعليان صحابى همدانى شهد فتح مصر ولم يعلم له رواية .

وصدى بن عجلان أبو أمانة الباهلى . وثبيشة الخير .

ومثاله من الكنى : أبو العبيدين بالتثنية والتصغير اسمه معاوية بن سبرة من أصحاب ابن مسعود رضى الله عنه .
وأبو العشاء اسمه : أسامة .

ومثاله من الألقاب : سفينة مولى النبى ﷺ اسمه مهران وقيل غير ذلك .
كان يحمل متاع أصحابه في الغزو فقال النبى ﷺ : أنت سفينة .

١٨١ - إِلَى الْبِلَادِ أَوْ إِلَى الْقَبَائِلِ أَوْ وَطَنٍ أَوْ ضَيْعَةٍ فَسَائِلِ

١٨٢ - إِلَى صَنْعَةٍ أَوْ حِرْفَةٍ أَوْ سِكَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ صَاحِبٍ أَوْ جِيرَةٍ

وسنحون بالضم وقيل بالفتح ، اسمه عبد السلام بن سعيد القيرواني صاحب المدونة على مذهب مالك بن أنس الإمام .

ومثل الأسماء والكنى في العناية بها معرفة ألقاب العلماء والرواة وأنسابهم . فقد يذكر الشخص باسمه تارة وبلقبه أخرى . فيظنه من لا يعرفه شخصين كما اتفق ذلك لبعض الأئمة .

والألقاب نوعان : الأول : مايجوز التعريف به وهو مالا يكره الملقب . والثاني : مالا يجوز التعريف به وهو مايكرهه الملقب ويمكن التعرف عليه بغيره . ويكون اللقب بلفظ الاسم نحو : سفينة مولى رسول الله ﷺ ، ويكون بلفظ الكنية كأبى تراب لقب على رضى الله عنه وكنيته : أبو الحسن . ويقع بسبب عاهة نحو : الأعمش والأعرج . وحرفة نحو : البزاز والطار . والنسبة تكون تارة إلى القبائل . والقبيلة هم بنو أب واحد نحو القرشى والدوسى . والنسبة إلى القبائل في المتقدمين أكثر منها في المتأخرين .

وتكون تارة إلى الأوطان . والوطن هو محل إقامة الإنسان من بلدة أو ضيعة وهى المزرعة أو سكة وهى الزقاق وقيل هى أوسع منه . نحو : البغدادى والضيعى والدارقطنى والقطيعى نسبة إلى دار قطن وقطيعه دقيق كانتا محلتين فى بغداد . ولا فرق فيمن ينسب إلى محل بين أن يكون أصليا أو مجاورا أو نازلا فيه . والنسبة إلى الأوطان فى المتأخرين أكثر منها فى المتقدمين . وذلك لأن العرب كانت تنسب إلى القبائل . فلما جاء الإسلام وغلب عليهم سكنى المدن والقرى

١٨٣ - وَرُبَّمَا فِيهَا أُنْمِي اتِّفَاقٌ أَوْ اشْتِبَاهٌ فِيهِ وَافْتِرَاقٌ

١٨٤ - وَرُبَّمَا قَدْ وَقَعَتْ أَلْقَابًا وَاعْرِفْ لِكُلِّ مَا تَرَى الْأَسْبَابَ

انتسبوا إلى الأوطان مثل العجم . وتقع النسبة أيضا إلى الصنائع والحرف نحو :
الخياط والعطار . ويقع في الألقاب والأنساب الاتفاق والاشتباه خطأ والاختلاف
نطقا نحو ماسبق في الأسماء .

مثال ذلك : البزاز والبزار ، الأول بزءين والثاني بزء وراء مهملة في آخره .
والقرشي والقرشي ، الأول مصغرا نسبة إلى قريش ، والثاني مكبرا نسبة إلى قُرشي
موضع بما وراء النهر .

وتستعمل الأنساب ألقابا نحو : خالد بن مخلدا القطواني الكوفي . لقب
بالقطواني نسبة إلى قطوان وهو طويل الرجلين . ومما ينبغي العناية به معرفة أسباب
الألقاب والأنساب التي باطنها على خلاف ظاهرها نحو :

معاوية بن عبد الكريم الضال ، ضل في طريق مكة المكرمة .
ومحمد بن عبد الله الضعيف ، كان ضعيفا في جسمه لا في حديثه . قال
الحافظ عبد الغنى بن سعيد الأزدى المصرى : رجلان جليلان لزمهما لقبان
قبيحان .

ونحو : أبو مسعود عقبة بن عمرو البدرى لم يشهد بدرا في قول الأكثر ،
ولمّا نزل فيها .

وسليمان بن طرخان التيمى ، نزل في تميم وليس منهم .

ومثل ماتقدم من الاهتمام به معرفة الموالى من العلماء والرواة . فإن لفظ
المولى يطلق على المولى الأعلى والمولى الأسفل بالرق والإسلام والحلف . ولا يعرف تميز

١٨٥ - ثُمَّ الْمَوَالِي كُنْ بِهِمْ ذَا عُرْفٍ بِالرَّقِّ وَالْإِسْلَامِ أَوْ بِالْحَلْفِ

١٨٦ - مِنْ أَسْفَلٍ وَأَعْلَى وَكُنْ بِالْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ عَارِفًا ذَا فِطْنَةٍ

ذلك إلا بالتنصيص عليه . وأهم ذلك معرفة المنسوبين منهم إلى القبائل فإن الظاهر في المنسوب إلى قبيلة أنه منها صليبة .

أنواع الولاء

الأول : ولاء العتاقة وهو الأغلب وكثير من الرواة نسب إلى قبيلة معتقه نحو : الليث بن سعد الفهمي مولى فهم .

والثاني : ولاء الإسلام وهو أن يسلم شخص على يد شخص آخر فينسب إلى قبيلته نحو : محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي أسلم جده المغيرة على يد إيمان بن أحنس الجعفي فنسب إليه .

والثالث : ولاء الحلف بالكسر من المخالفة وهي المعاهدة على التآزر والتناصر نحو : مالك بن أنس الأصبحي التيمي . لأن نفره أصبح موال لقيم قريش بالحلف .

ومن المهم معرفة الأخوة والأخوات من الرواة ، وقد صنف في ذلك على بن المديني وأبو عبد الرحمن النسائي وغيرهما من الأئمة .

ومن أمثلة ذلك عبد الله بن مسعود وعتبة بن مسعود أخوان وسهل وعباد وعثمان بنو حنيف إخوة ثلاثة

ومن فوائد معرفة الموالى والأخوة والأخوات من الرواة الأمن من اللبس والسلامة من أن يظن المتعدد واحداً أو أن يظن غير الأخ أخا للاشتراك في اسم الأب نحو : عبد الله بن دينار وعمر بن دينار كلاهما من طبقة واحدة وليسوا أخوين .

آداب الشيخ والطالب وصفة كتابة الحديث والتصنيف فيه

١٨٧ - كَذَلِكَ آدَابُ شُيُوخِ الْعِلْمِ وَطَالِبِ الْعِلْمِ وَسَنُ الْفَهْمِ

مما تمس إليه الحاجة معرفة آداب كل من الشيخ وطالب الحديث ومعرفة سن تحمل الحديث وروايته وسن الأداء والتحديث . ومعرفة كتابة الحديث وسماعه وعرضه وإسماعه ، والرحلة في طلب الحديث والتصنيف فيه ومعرفة سبب الحديث ، وغالب هذه الأنواع نقل محض مستغن عن التعريف والتمثيل فليراجع لها مبسوطاتها للوقوف على تفاصيلها .

وإليك كلمة موجزة عن هذه الأمور :

١ - آداب الشيخ والطالب :

يشارك الشيخ والطالب في تصحيح النية وتطهير القلب من أغراض الدنيا ، والعمل بالعلم وبذل النصح للمسلمين . وينفرد الشيخ بأن يحضر مجلس التحديث وهو على ظهور وأن يجلس بوقار ويُقبل على الحاضرين ويفتح مجلسه ويختتمه بحمد الله تعالى والصلاة والسلام على النبي ﷺ وإن رفع أحد صوته يأمره بخفضه وأن لا يقوم لأحد أثناء التحديث ولا يحدث قائما ولا عجلا ولا في الطريق إلا الحاجة . والأفضل أن لا يحدث بحضور من هو أعلم منه بل يرشد إليه . ويمسك عن التحديث إذا خاف عليه النسيان أو التخليط بهم أو خرف أو عمى أو نحو ذلك .

وينفرد الطالب بأن يوقر شيخه ويعظمه فإن ذلك من إجلال العلم ومن أسباب الانتفاع به .

١٨٨ - لِلْحَمْلِ عَنْهُ وَالْأَدَاءَ وَلِتُعْرِفَ كَتَبَ الْحَدِيثَ مِثْلُ كَتَبِ الْمُصْحَفِ

وَأَنْ لَا يَمْنَعَهُ الْكِبَرُ أَوْ الْحَيَاءُ مِنَ السَّعْيِ التَّامِ فِي التَّحْصِيلِ وَأَخَذَ الْعِلْمَ وَلَوْ
عَمِنَ هُوَ دُونَهُ فِي السَّنِّ أَوْ الْقَدْرِ أَوْ النَّسَبِ .

وَأَنْ يَصْبِرَ عَلَى جَفَاءِ الشَّيْخِ وَيَعْتَنِيَ بِالضَّبْطِ وَالتَّقْيِيدِ وَيَذَاكِرَ مَحْفُوظَهُ
وَيُبَاحِثَ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ لِيَرْسَخَ فِي ذَهْنِهِ .

قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : تَذَاكُرُوا الْحَدِيثَ فَإِنْ مَذَاكِرَتُهُ حَيَاتُهُ .
وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : مَذَاكِرَةُ الْعِلْمِ سَاعَةٌ خَيْرٌ مِنْ إِحْيَاءِ لَيْلَةٍ .
وَعَنْ الزَّهْرِيِّ : آفَةُ الْعِلْمِ النِّسْيَانُ وَقِلَّةُ الْمَذَاكِرَةِ .

وَأَنْ يَكُونَ حَفِظُهُ لِلْحَدِيثِ بِالتَّدْرِجِ شَيْئًا فَشَيْئًا فَقَبْلَ الصَّحِيحِ : خَذُوا مِنَ
الْأَعْمَالِ مَا تَطِيقُونَ .

وَأَنْ يَعْمَلَ بِمَا يَسْمَعُهُ مِنْ أَحَادِيثِ الْعِبَادَاتِ وَالْآدَابِ فَذَلِكَ زَكَاةُ الْحَدِيثِ
وَسَبَبُ حَفِظِهِ .

قَالَ وَكِيعٌ : إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَحْفَظَ الْحَدِيثَ فَاعْمَلْ بِهِ .

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : مَا كَتَبْتُ حَدِيثًا إِلَّا وَقَدْ عَمَلْتُ بِهِ حَتَّى مَرَّ
بِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَأُعْطِيَ أَبَاطِيئَةً دِينَارًا فَاحْتَجَمْتُ وَأُعْطِيتُ الْحِجَامَ
دِينَارًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَلْفَظٍ : احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأُعْطِيَ الْحِجَامَ أَجْرَهُ .

وَأَنْ لَا يَقْتَصِرَ عَلَى سَمَاعِ الْحَدِيثِ وَكِتَابَتِهِ دُونَ مَعْرِفَتِهِ وَفَهْمِهِ .

وَأَنْ يَقْدِمَ الصَّحِيحِينَ وَمَوْطَأَ مَالِكٍ ثُمَّ السَّنَنَ الْأَرْبَعَةَ وَصَحِيحَ ابْنِ خُزَيْمَةَ
وَابْنَ حِبَّانَ وَالسَّنَنَ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ .

١٨٩ - ثُمَّ سَمَاعٌ مَاتَرَى سَمَاعَهُ وَعَرَضَهُ إِنْ شِئْتَ أَوْ إِسْمَاعَهُ

ثم ماتمس إليه الحاجة من المساند كمسند أحمد بن حنبل والجوامع وسائر المصنفات في الحديث .

ثم من العلل نحو : كتاب الإمام أحمد بن حنبل والدارقطنى وابن أبى حاتم ومن أسماء الرجال كتاريخ البخارى وابن أبى خيثمة ومن ضبط الأسماء مثل الإكمال لابن ماكولا ومن الغريب مثل النهاية لابن الأثير . وليكن الإتقان شأنه .

٢ - كتابة الحديث :

قد تقدم فى مبحث صيغ الأداء وطرق التحمل ما يشترط فى سن تحمل الحديث وأدائه فليراجع .

تكون كتابة الحديث بخط واضح جلى ويشكل المشكل منه وينقط . ويكتب الساقط فى الحاشية اليمنى إن أمكن وإلا ففى الحاشية اليسرى .

٣ - سماع الحديث :

هو تلقيه وأخذه عن أفواه الشيوخ . وشرطه أن يكون الطالب يقظا وقت السماع من لفظ الشيخ أو القراءة عليه وأن لا يتشاغل بما يخل من كلام أو قراءة أو كتابة غير المسموع .

٤ - عرض الحديث :

هو أن يقابل الطالب كتابه مع الشيخ سواء كان مع الشيخ أصله أم عول على حفظه أو يقابله مع ثقة غير الشيخ أو يقابله بنفسه على أصل الشيخ أو فرع مقابل عليه .

١٩٠ - وَرَحْلَةُ الطَّالِبِ وَالتَّصْنِيفُ عَلَى الْمَسَانِيدِ وَالتَّأْلِيفِ

٥- إسماع الحديث :

هو التحديث بالحديث . وشرطه أن يكون الشيخ المُسمع يقظا وقت الإسماع والتحديث غير مشغول بما يخل وأن يكون أداؤه من أصله الذى سمع فيه أو من فرع مقابل عليه فإن تعذر فليجبره بالإجازة .

٦- الرحلة فى طلب الحديث :

هى ترك الأوطان لتحصيل ماليس عند الطالب من المتون والأسانيد بعد أن يستوعب حديث أهل بلده . ولتكن عنايته بتكثير المتون أكثر من عنايته واهتمامه بتكثير الأسانيد .

٧- التصنيف فى الحديث :

ينبغى لمن يجد من نفسه المقدرة على التأليف والتصنيف فى الحديث أن يشتغل بذلك لكى يجمع المتفرق ويقرب البعيد ويوضح المشكل ويبين المُجمل ويخاطب أهل عصره بالأسلوب الذى يفهم . وأن لا يخرج مصنفه من يده إلا بعد تهذيبه وتكرار النظر فيه وليكن تأليفه فيما يعم الاحتياج إليه ويكثر الانتفاع به .

أنواع المصنفات في الحديث : (١)

١٩١ - فِيهِ عَلَى الْأَبْوَابِ أَوْ عَلَى الْعِلَلِ وَإِنْ يَشَأُ تَأْلِيفَ الْأَطْرَافِ فَعَلَّ

١ - الجوامع :

الجامع هو كل كتاب يكون جامعاً لأحاديث العقائد والأحكام والرفاق والآداب والتفسير والسير والتاريخ والفتن والمناقب والمثالب . مثل الجامع الصحيح للإمام البخارى .

٢ - المساند :

المسند هو كل كتاب جمع فيه مرويات صحابى أو أكثر على حدة من غير تقيد بصحة الحديث وضعفه ، لا بمناسبة الباب ونحوه . كمسند عبد الله بن عمر لمحمد بن إبراهيم الطرسوسى . . ومسند الإمام أحمد بن حنبل .

٣ - المعاجم :

المعجم هو كل كتاب جمع فيه الأحاديث على ترتيب الشيوخ ، والغالب فيه الترتيب على حروف الهجاء . كالمعاجم الثلاثة للطبرانى .

٤ - العلل :

كتاب العلل هو كل كتاب جمع فيه الأحاديث المعلولة مع بيان عللها سنداً وممتناً . مثل العلل للإمام أحمد بن حنبل والدارقطنى وابن أبى حاتم .

١٩٢ - وَتَعْرِفُ الْأَسْبَابَ لِلْحَدِيثِ فَإِنَّهُ عَزَّ عَلَى التَّحْدِيثِ

٥ - الأطراف :

التصنيف على الأطراف هو أن يذكر طرف الحديث الدال على بقيته وتجمع طرقه وأسانيده إما مستوعبا أو مقيدا بكتب مخصوصة . مثل تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمحافظ أبى الحجاج المزى .

٦ - المستخرجات :—

المستخرج هو كل كتاب يخرج فيه أحاديث كتاب آخر بأسانيد صحيحة من غير طريق صاحب الكتاب ويجتمع معه فى شيخه أو فيمن فوقه من الرجال . مثل مستخرج أبى نعيم الأصفهاني على الصحيحين .

تنبيه :

لم يلتزم المستخرجون غالبا فى متن الحديث بلفظ الكتاب المخرج عليه بل رَوَّوا الأحاديث بألفاظ وقعت لهم من شيوخهم مع المخالفة لألفاظ الكتاب المخرج عليه .

فلذا لا يجوز أن تعزى ألفاظ الحديث الموجود فى المستخرج إلى الكتاب المخرج عليه إلا أن يعرف اتفاقهما فى الألفاظ .

٧ - المستدركات :

المستدرك هو كل كتاب استدرك فيه ما فات صاحب كتاب آخر من أحاديث على شرطه مثل المستدرك لأبى عبد الله الحاكم .

٨ - الأجزاء :

الجزء هو كل كتاب جمع فيه أحاديث شخص واحد صحابيا كان أو

- ١٩٣ - وَغَالِبُ الْأَنْوَاعِ فِيهَا أَلْفَاوَا وَالْكُلُّ نَقْلٌ ظَاهِرٌ مُعَرَّفٌ
 ١٩٤ - لَيْسَ بِمُحْتَاجٍ إِلَى التَّمَثِيلِ وَلَا إِلَى التَّكْثِيرِ وَالتَّطْوِيلِ

غیره أو جمع فيه الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد كجزء رفع اليدين في الصلاة
 وجزء القراءة خلف الإمام كلاهما للإمام البخارى .

والتأليف على الأبواب الفقهية هو أن يذكر في كل باب ما ورد فيه من
 الأحاديث الدالة على حكمه وجوبا أو ندبا أو كراهة أو حلا أو حرمة كالأمهات
 الست . ومما يعنى به معرفة سبب الحديث . فإن ذلك يعين على فهم الحديث
 وفقهه وإن كان العبارة بعموم اللفظ لا لخصوص السبب . وقد صنف في ذلك
 أبو حفص العكبرى شيخ القاضى أبى يعلى الحنبلى رحمه الله .

وهذا آخر ما تضمنته النظم من النخبة . والحمد لله على ذلك .

- ١٩٥ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَنْعَمَا عَلَّمَنَا مَا لَمْ نَكُن لِنَعْلَمَا
 ١٩٦ - أَحْمَدُهُ فَلَمْ يَزَلْ إِلَيْنَا مُوَاصِلًا أَفْضَالَه عَلَيْنَا
 ١٩٧ - عَلَّمَنِي وَكُنْتُ قَبْلَ جَاهِلًا طَوَّقَنِي مِنْهُ وَكُنْتُ عَاطِلًا
 ١٩٨ - كُنْتُ فَقِيرًا فَأَتَانِي بِالْغِنَى أَغْنَى وَأَقْنَى فَلَهُ كُلُّ الثَّنَا
 ١٩٩ - وَكُنْتُ فَرْدًا فَأَتَانِي بِالْوَلَدِ أَسْأَلُهُ صَلَاحَهُمْ إِلَى الْأَبَدِ
 ٢٠٠ - عَلَّمَنِي سُنَّةَ خَيْرِ الرُّسُلِ الْمُصْطَفَى أَصْلِي وَأَصْلُ نَسْلِي
 ٢٠١ - وَذَاذَ عَنِّي كَيْدَ كُلِّ كَاثِدٍ وَرَدَّ شَرَّ كُلِّ شَرِّ قَاصِدٍ
 ٢٠٢ - وَالْمُرْتَضَى جَدِّي وَلِي فِي مَدْحِهِ نَظَّمَ بَدِيعَ كَامِلٍ بِشَرْحِهِ
 ٢٠٣ - بَيْنِي وَبَيْنَ الْحَاسِدِ الْمَعَادُ وَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَضَى أَشْهَادُ

اختتم الناظم رحمه الله نظمه للنخبة بمثل مابدأه من حمد الله تعالى والصلاة والسلام على النبي ﷺ ، ونوه بذكر ما أنعم الله به عليه من النعم الظاهرة والباطنة . ونعمه سبحانه على عباده لا تحصى الأقلام ولا الأفواه .

وأشار إلى ما ذكره في كتبه مثل إسبال المطر وغيره وهو أنه بعد عودته من الحجاز : لما قام بنشر الحديث والدعوة إليه في بلاد اليمن شن عليه غارات وسعى به إلى حكم اليمن في وقته الإمام المتوكل على الله القاسم بن الحسين بحجة مخالفته للمذهب . كما هو شأن المصلحين في كل زمان ومكان .

وكان آخر المكائد وأعظمها في سنة ستين ومائة وألف من الهجرة . وكان رحمه الله خطيب جامع صنعاء فأرادوا قتله فلما علم بذلك الإمام المهدي العباس ابن المنصور أمر بإيداع الخطيب وخصومه السجن حتى سكنت الفتنة وانطفأت

- ٢٠٤ - فَإِنَّهَا تُبْلَى بِهِ السَّرَائِرُ وَيَمُزُّ الْمَكْنُونُ وَالضَّمَائِرُ
 ٢٠٥ - ثُمَّ صَلَاةَ اللَّهِ وَالسَّلَامُ عَلَى الَّذِي لِلْأَنْبِيَاءِ خِتَامُ
 ٢٠٦ - وَآلِهِ وَأَسْأَلُ الرَّحْمَانَا حُسْنَ خِتَامٍ يُدْخِلُ الْجَنَّةَ

نارها . وله رحمه الله قصيدة مليحة في ذلك قالها في السجن ذكرها في إسبال المطر وغيره .

وفي كل ذلك كان الله مع عبده ورد كيد أعدائه في نخورهم ، وكفاه شرهم . ومن يتق الله يجعل له مخرجا . والحمد لله على ذلك .

★ ★ ★

خاتمة في أن السنة حجة على جميع الأمة

قال الله تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) .
 وقال : (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم) .
 وقال : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) .

وقال : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) .
 وقال : (وإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) .

وقال سبحانه : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) . والآيات في ذلك كثيرة .
 وسنة رسول الله ﷺ عند الأئمة الأربعة وسائر العلماء الربانيين أجل وأعظم من أن يقدم عليها قول أحد كائنا من كان .
 ومن جملة تعظيم السنة وتوقيرها العمل بها .

قال ابن عابدين في شرح المنظومة المسماة بعقود رسم المفتى : فقد صح عن أبي حنيفة رحمه الله عليه أنه قال : إذا صح الحديث فهو مذهبي .
 وقد ذكر ذلك الإمام ابن عبد البر عن الإمام أبي حنيفة وغيره من الأئمة .
 وعن الإمام مالك رحمه الله أنه قال : ما من أحد إلا وهو مأخوذ من كلامه ومردود عليه إلا رسول الله ﷺ .

وعن الإمام الشافعي رضي الله عنه : إذا صح الحديث فهو مذهبي .
 وقال : لو رأيتم كلامي يخالف الحديث فاعملوا بالحديث واضربوا بكلامي

الحائط .

وقال : أجمع المسلمون على أن من استبانت له سنة من رسول الله ﷺ لم يحل له أن يدعها لقول أحد .

وعن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال لبعض أصحابه : لا تقلدني ولا تقلدن مالكا ولا الأوزاعي ولا النخعي ولا غيرهم ، وخذ الأحكام من حيث أخذوا : من الكتاب والسنة .

وقال الإمام ولي الله الدهلوي في حجة الله البالغة : لم يكن الناس مجتمعين على التقليد الخالص لمذهب إمام بعينه والتفقه له أو الحكاية لقوله إلى المائة الرابعة من الهجرة ، كما يظهر ذلك من التبعية ، ثم كان بعد هذه القرون الفاضلة أناس ذهبوا يمينا وشمالا ودب التقليد في صدورهم ديب الثمل وهم لا يشعرون .

وقال ناقلا عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام : والعجب العجيب أن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه بحيث لا يجد له مدفعا . ومع ذلك يقلده فيه ويترك من شهد له الكتاب والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبهم جمودا على تقليد إمامه ، بل يتحيل لدفع الظواهر من الكتاب والسنة ويتأولها بالتأويلات الباطلة فضلا عن مقلده .

وقال العز : لم يزل الناس يسألون من اتفق لهم من العلماء من غير تعيين لمذهب ولا إنكار على أحد من السائلين . إلى أن ظهرت هذه المذاهب ومتعصبوها من المقلدين فإن أحدهم يتبع إمامه مع بعد مذهبه عن الأدلة مقلدا له فيما قال كأنه نبي أرسل وهذا نأى عن الحق وبعد عن الصواب ولا يرضى به أحد من أولى الألباب .

وقال الإمام ابن القيم في إعلام الموقعين : نرى كثيرا من الناس إذا جاء الحديث يوافق قول من قلده وقد خالفه راويه قال : الصحة فيما روى لا فيما رأى .

فإذا جاء قول الراوى موافقا لقول مقلده والحديث يخالفه قال : لم يكن

الراوى يخالف ما رواه إلا وقد صح عنده نسخه ، والا كان ذلك قدحا فى عدالته .
 فيجمعون فى كلامهم بين هذا وهذا . بل قد رأينا ذلك فى الباب الواحد
 وهذا من أقبح التناقض .

والذى ندين الله به ولا يسعنا غيره : أن الحديث إذا صح عن رسول الله
 ﷺ دون معارضة أو نسخ ، إن الفرض علينا وعلى الأمة جميعا الأخذ بالحديث
 وترك ما يخالفه .

ولا نترك الحديث لخلاف أحد من الناس كائنا من كان لا راويه ولا غيره إذ
 من الممكن أن ينسى الراوى الحديث ولا يحضره وقت الفتيا ، أو لا يفطن لدلالته
 على تلك المسألة ، أو يتأول تأويلا مرجوحا ، أو يكون فى زعمه ما يعارضه ولا
 يكون معارضا فى نفس الأمر ، أو يقلد غيره فى فتواه لاعتقاده أنه أعلم منه ، وأنه
 إنما خالف لما هو أقوى منه .

ولو قدر انتفاء ذلك كله ولا سبيل للعلم بانتفائه ولا ظنه ، لم يكن الراوى
 معصوما .

وفى قاموس الشريعة للسعدى : إذا رفع الصحابى خبراً إلى رسول الله
 ﷺ وجب العمل به على من بلغه من المكلفين إلى أن يلقى خبراً آخر ينسخه ،
 وحينئذ فعلى من عمل بالخبر الأول الرجوع إلى الثانى وترك العمل بالأول .

وقال الشيخ صالح الفلانى المدنى فى كتابه إيقاظ المهمل : ترى بعض الناس
 إذا وجد حديثا يوافق مذهبه فرح به وانقاد له وسلم . وإن وجد حديثا صحيحا
 سالما من المعارضة والنسخ مؤيدا لمذهب غير إمامه فتح له باب الاحتمالات البعيدة
 وضرب عنه الصفح والعارض ويلتمس لمذهب إمامه أوجها من الترجيح مع مخالفته
 للصحابة والتابعين والنص الصريح .

وإن شرح كتابا من كتب الحديث حرّف كل حديث خالف مذهبه

وإن عجز عن ذلك ادعى النسخ بلا دليل أو الخصوصية أو عدم العمل به ، أو غير ذلك مما يحضر ذهنه العليل .

وإن عجز عن ذلك كله ادعى أن إمامه اطلع على كل مروى أو جله ، فما ترك هذا الحديث الشريف إلا وقد اطلع على طعن فيه برأيه المنيف ، فيتخذ علماء مذهبه أربابا ويفتح لمناقبتهم وكراماتهم أبوابا ، ويعتقد أن من خالف ذلك لم يوفق صوابا . وإن نصحه أحد من علماء السنة اتخذه عدوا ، ولو كانوا قبل ذلك أحبابا .

وإن وجد كتابا من كتب مذهبه المشهودة يتضمن نصحه وذم الرأى والتقليد والحث على اتباع الأحاديث ، نبذه وراء ظهره وأعرض عن أمره ونهيه واتخذه حجرا محجورا .

وقال الفلانى ناقلا عن شيخه محمد حياة السندى رحمه الله تعالى : قد تقرر أن الصحابة لم يكونوا كلهم مجتهدين على اصطلاح العلماء ، فإن فيهم القروى والبدوى ومن سمع منه عليه السلام حديثا واحداً أو صحبه مرة واحدة ، ولا شك أن من سمع حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن واحد من الصحابة رضى الله عنهم كان يعمل به حسب فهمه مجتهدا كان أولا ، ولم يعرف أن غير المجتهد منهم كلف بالرجوع إلى المجتهد فيما سمعه من الأحاديث ، لا فى عهده عليه السلام ولا بعده فى عهد الصحابة رضوان الله عليهم .

فهذا تقرير منه عليه السلام بجواز العمل بالحديث لغير المجتهد ، وإجماع من الصحابة على ذلك .

ولولا ذلك لأمر الخلفاء غير المجتهد منهم كأهل البوادرى أن لا يعملوا بما بلغهم عن النبی صلى الله عليه وسلم مشافهة أو بواسطة ، حتى يعرضوا على المجتهدين منهم . ولم يرد من هذا لا عين ولا أثر .

وهذا ظاهر قول الله تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) .

وقال في الإيقاظ : قال شيخ مشائخنا المحقق أبو الحسن السندی في حواشيه على فتح القدير : ولا يتعين في حق العامي الأخذ بمذهب معين لعدم اهتدائه لما هو الأول والأخرى . بل الواجب في حقه الأخذ بقول كل عالم يوثق به في الدين لقول الله تعالى : (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) .

وقال في بحر الرائق . يجوز تقليد من شاء من المجتهدين وإن دونت المذاهب كالיום ، فله الانتقال من مذهبه .

قال الشيخ محمد حياة السندی : وهذا الذي ذكره هو الذي يدل عليه الكتاب والسنة وأقوال العلماء الأخيار من السابقين واللاحقين ، ولا عبرة بقول من قال خلاف ذلك . فإن كل قول يخالف كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وأقوال العلماء الذين هم صدور الدين فهو مردود على قائله .

ولا أظنه إلا عديم العلم وكثير التعصب . والله الموفق لما يحب ويرضى . ولا قول لأحد مع رسول الله ﷺ كائنا من كان وأيا كان ومن كان . وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل . هذا آخر ماتيسر جمعه ، وأرجو ممن طالعه من الأفاضل أن يصفح عن الخطأ ، وينبه عليه بعد الإمعان والتحقيق .

والعذر عند خيار الناس مقبول واللفظ من شيم السادات مأمول

وصلّى الله وسلّم على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه وسلّم .

تقريظ الأستاذ الكبير الشيخ عبد الرازق عفيفي حفظه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله هدى الله به من الضلالة وبصر به من العمى وأخرج به الناس من الظلمات إلى النور .

صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه . وبعد : فقد اطلعت على ما كتبه أخونا عبد الكريم بن مراد على منظومة العلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني لنخبة الفكر للحافظ ابن حجر العسقلاني ، فوجدته شرحا لطيفا بين فيه معنى كل نوع من أنواع الحديث وعرفه تعريفا لا لبس فيه ولا خفاء ، وزاده إيضاحا بما ذكر فيه من الأمثلة مع الإيجاز ودقة العبارة وصحة المعنى . فجاء والحمد لله على النحو المرضي . فجزاه الله خير الجزاء ونفع بكتابه طلاب العلم . والله المستعان .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه .

عبد الرازق عفيفي - الرياض

تقريظ شيخنا المحدث أبى محمد عبد الحق الهاشمى

المدرس فى المسجد الحرام بمكة المكرمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على إمام المتقين وعلى آله وصحبه وسلم .

أما بعد ، فقد طالعت عدة فصول من كتاب سح المطر على قصب السكر ، تأليف أخينا وصاحبنا الفاضل عبد الكريم بن مراد ، فوجدته كتابا مشتملا على مهمات فن الاصطلاح ، كافلا لذكر الأمثال ، كافيا فى حل أبيات المتن مع الاختصار غير الخلل ، وترك التطويل الممل . فجزى الله المؤلف وأعطاه الأجر الجزيل على هذا السعى الجميل . وأدعو الله سبحانه أن ينفع بهذا الشرح المختصر طلاب الحديث . فإنه على كل شىء قدير ، وبالإجابة جدير .

والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

★ ★ ★

حرره أبو محمد عبد الحق الهاشمى المدرس بالمسجد الحرام يوم الأربعاء الموافق السابع عشر من شهر ذى الحجة سنة ألف وثلاثمائة وثمانين من الهجرة .

★ ★ ★

المصادر والمراجع

م	اسم الكتاب واسم مؤلفه	الطبع
١	القرآن الكريم	
٢	إسبال المطر على قصب السكر للإمام الصنعاني المتوفى عام ١١٨٢ هـ	جمعية النشر والتأليف بفيصل آباد باكستان .
٣	أحكام الأحكام لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم المتوفى عام ٤٥٦ هـ .	المطبعة المنيرية .
٤	الأعلام لخير الدين الزركلي .	
٥	إمعان النظر بشرح شرح نخبة الفكر للشيخ أكرم السندی	مخطوط في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة .
٦	إيقاظ الهمم .	
٧	البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للعلمة الشوكاني المتوفى عام ١٢٥٠ هـ .	الطبعة الأولى بمصر .
٨	تحفة الأحوذى شرح الترمذى للحافظ عبد الرحمن المباركفوري المتوفى عام ١٣٥٣ هـ	طبع بالهند في ٤ أجزاء .
٩	تدريب الراوى شرح تقريب النوى للحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى عام ٩١١ هـ .	طبع بمصر بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف .
١٠	تذكرة الحفاظ للحافظ شمس الدين الذهبي المتوفى عام ٧٤٨ هـ .	دار المعارف العثمانية
١١	التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير للإمام يحيى بن شرف النوى ، المتوفى عام ٦٧٦ هـ .	طبع بمصر مع التدريب .
١٢	تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني	دار المعارف العثمانية

م	اسم الكتاب واسم مؤلفه	الطبع
١٣	توجيه النظر إلى أصول الأثر للشيخ طاهر صالح الجزائري الدمشقي .	المكتبة العلمية للنمنكاني بالمدينة المنورية .
١٤	توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار للصنعاني	طبع بمصر في جزءين .
١٥	الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى عام ٢٥٠ هـ .	المطبعة المنيرية .
١٦	جلاء الأفهام للحافظ شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم الجوزية المتوفى عام ٧٥١ هـ .	المطبعة المنيرية .
١٧	حجة الله البالغة للإمام ولي الله الدهلوي ، المتوفى عام ٧٤٠ وقيل ١١٧٦ هـ .	المطبعة المنيرية .
١٨	سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى عام ٢٧٥ هـ .	طبع في الهند مع عون المعبود في ٤ أجزاء .
١٩	سنن أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي المتوفى عام	طبع مع تحفة الأحوذى في ٤ أجزاء .
٢٠	سنن أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي المتوفى عام ٢٠٣ هـ .	المكتبة السلفية بـلاهور باكستان
٢١	سنن أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني المتوفى عام ٢٧٣ هـ .	إدارة إحياء السنن النبوية في سركوها باكستان .
٢٢	صحيح مسلم بن الحجاج القشيري المتوفى عام ٢٦١ هـ .	طبع في استنبول
٢٣	علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح للحافظ أبي عمرو عثمان المتوفى عام ٦٤٣ هـ .	المكتبة العلمية للنمنكاني

م	اسم الكتاب واسم مؤلفه	الطبع
٢٤	عون المعبود شرح أبي داود للحافظ شمس الدين العظيم الأبادي المتوفى عام ١٣٢٩ هـ .	طبعة هندية في ٤ أجزاء
٢٥	فتح المغيث شرح ألفية الحديث للحافظ زين الدين العراقي المتوفى عام ٨٦٦ هـ .	طبع بمصر عام ١٣٥٥ هـ .
٢٦	فتح المغيث شرح ألفية الحديث للحافظ شمس الدين السخاوي المتوفى عام ٩٠٢ هـ .	المكتبة السلفية بالمدينة المنورة
٢٧	فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى عام ٨٥٠ هـ .	المطبعة الأميرية .
٢٨	الفصل في الملل والنحل لابن حزم	الطبعة الأولى بمصر .
٢٩	قواعد التحديث للشيخ جمال الدين القاسمي المتوفى عام :	
٣٠	الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي	مطبعة السعادة بمصر
٣١	لسان العرب للعلامة محمد بن مكرم بن منظور الأفریقی المتوفى عام ٧١١ هـ .	دار بيروت لبنان
٣٢	المقاصد الحسنة للسخاوي	
٣٣	مقدمة تحفة الأحوذى للمباركفوري	المكتبة السلفية بالمدينة المنورة
٣٤	مرقاة المفاتيح على مشكاة المصابيح لملا علي ابن سلطان القاري المتوفى عام ١٠١٤ هـ .	طبع في باكستان
٣٥	المستصفى للغزالي	مكتبة المثني بغداد
٣٦	ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي	مكتبة المثني بغداد
		مطبعة مصطفى الباني الحلبي
		بمصر

م	اسم الكتاب واسم مؤلفه	الطبع
٣٧	نخبة الفكر للحافظ ابن حجر العسقلاني	أصح المطابع في باكستان
٣٨	نزهة النظر شرح نخبة الفكر أيضا	أصح المطابع في باكستان
٣٩	النهاية في غريب الحديث لأبي السعادات	المكتبة الإسلامية .
	المبارك بن محمد الجزري المتوفى عام ٦٣٠ هـ .	للحاج رياض .
٤٠	هدى السارى مقدمة فتح البارى للحافظ ابن حجر العسقلاني.	المطبعة المنيرية .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٧	تقدمة الكتاب
٩	ترجمة الناظم
١٢	خطبة الكتاب
١٣	معنى الحمد والمدح والشكر
١٦	الفرق بين الاسمين : محمد وأحمد
١٧	صلاة الله على عبده
١٧	آل الرسول ﷺ
١٨	الهداية نوعان
٢٠	تعريف مصطلح الحديث الخ
٢٠	الحديث والخبر واصطلاحات
٢١	الحديث القدسى
٢٣	تقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد
٢٣	المتواتر وشروطه
٢٧	خبر الواحد وأنواعه
٢٩	الخبر المشهور
٣٠	الخبر العزيز
٣١	الخبر الغريب
٣٣	المقبول والمردود
٣٣	الخبر المحتف بالقرائن
٣٦	تقسيم الغريب إلى مطلق ونسبى
٣٨	تقسيم المقبول إلى صحيح وحسن

الصفحة	الموضوع
٣٨	الصحيح لذاته
٣٩	معنى العدالة والمروءة
٤٠	الضبط وأنواعه
٤٢	شرط الشيخين
٤٣	المفاضلة بين الكتابين
٤٤	عدد أحاديث الكتابين
٤٥	الحسن لذاته
٤٦	الصحيح لغيره
٤٧	الحسن لغيره
٤٨	قولهم : حديث حسن صحيح
٤٩	قول الترمذى : حسن غريب
٥٠	زيادة الثقة وأنواعها
٥٠	المحفوظ والشاذ والمعروف والمنكر
٥٣	التابع والشاهد والاعتبار
٥٦	المحكم والمختلف
٥٧	النسخ وما يعرف به
٥٩	المردود وأسباب رده
٥٩	السقط نوعان
٥٩	أنواع المردود باعتبار السقط
٦٠	المعلق وحكمه
٦٠	حكم المعلقات في الكتابين
٦١	المرسل وحكمه
٦٢	المعضل

الصفحة	الموضوع
٦٣	المنقطع
٦٣	المدلس وأنواعه
٦٥	حكم التدليس
٦٦	حكم رواية من عرف بالتدليس
٦٦	المرسل الخفى
٦٧	الفرق بين الإرسال الخفى والتدليس
٦٨	أنواع المردود لطعن في روايه
٦٩	الموضوع وحكمه
٦٩	دواعي الوضع
٧١	ما يعرف به الوضع
٧٣	المتروك
٧٣	المنكر على رأى من لم يشترط المخالفة
٧٥	المعلّ والعلة
٧٦	ما تعرف به العلة
٧٧	المدرج وأنواعه
٨١	دواعي الإدراج
٨٢	المقلوب
٨٣	قصة أهل بغداد مع البخارى
٨٣	دواعي القلب وحكمه
٨٤	المزيد في متصل الأسانيد
٨٦	المضطرب وحكمه
٨٩	المصحّف والمحرف
٩٠	رواية الحديث بالمعنى واختصاره

الموضوع	الصفحة
الجهالة وأسبابها	٩٢
الوُحدان	٩٣
المجهول وأنواعه وحكم كل نوع	٩٤
البدعة وحكم رواية المبتدع	٩٦
سَيِّءُ الحفظ وحكم روايته	٩٧
تقسيم الحديث إلى : مرفوع وموقوف ومقطوع	٩٩
أنواع المرفوع	٩٩
الموقوف	١٠٢
تعريف الصحابي وما تعرف به الصحبة	١٠٢
الصحابة كلهم عدول	١٠٣
أكثر الصحابة حديثاً	١٠٤
العبدالة الأربعة	١٠٥
المقطوع	١٠٦
الفرق بين المقطوع والمنقطع	١٠٦
المخضرمون	١٠٧
العلو والنزول	١٠٨
أنواع العلو والنزول	١٠٩
أنواع النسبي	١١٠
الأقران والمدبج	١١٤
الأكابر عن الأصاغر وعكسه	١١٥
السابق واللاحق	١١٦
المهمل	١١٧
من حدث ونسى	١١٨

الموضوع	الصفحة
المسلسل وأنواعه	١٢٠
صيغ الأداء وتحمل الحديث	١٢٢
المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف	١٣٢
المتشابه	١٣٤
طبقات الرواة ووفياتهم الخ	١٣٦
مراتب الجرح	١٣٨
مراتب التعديل	١٤٠
مسائل تتعلق بالجرح والتعديل	١٤٢
معرفة الأسماء والكنى الخ	١٤٤
أنواع الولاء	١٥٠
آداب الشيخ والطالب	١٥١
كتابة الحديث والتصنيف فيه	١٥١
أنواع المصنفات في الحديث	١٥٥
خاتمة مهمة	١٦٠
تقريظ الكتاب	١٦٥
المراجع	١٦٧

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

